الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون – تيارت
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر

النظام المدني بالجزائر "ظروفه وتداعياته"

(1871– 1900م)

إعداد الطالبة:
- نويس روميسة

إشراف الأستاذ الدكتور:
د. بن صحراوي كمال

لجنة المناقشة

أ.د. حباش فاطمة	أستاذة التعليم العالي	رئيسا
أ. د. بن صحراوي كمال	أستاذ التعليم العالي	مقررا ومشرفا
د. بوعناني العربي	أستاذة محاضرة "أ"	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: (1445–1446هـ / 2024–2025م)

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر وعرفان

أحمد الله عز وجل وأشكر أن من علي بطلب العلم وألهمني الصبر والعزيمة على طلبه حتى وصلت إلى هذه المرحلة وأن وفقني في إنجاز هذا البحث.

أما بعد: فمن باب العرفان بالجميل لا يسعني إلا أن أتقدم بأبلغ صيغ الشكر وأسمى عبارات التقدير والاحترام للأستاذ المشرف "بن صحراوي كمال" على توجيهاته السديدة ومعلوماته القيمة التي ساهمت في إثراء هذا البحث وعلى دعمه لي رغم الظروف الصعبة التي مر بها في هذه الفترة، فاقتداء بقول النبي ﷺ: "... مَنْ صَنَعَ إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا فكافئوه، فإِنْ لَمْ تَجِدُوا مَا تُكَافِئُونَهُ فَادْعُوا لَهُ حَتَّى تَرَوْا أَنَّكُمْ قَدْ كَافَأْتُمُوهُ"، لذا نسأل الله أن يرزقه الصحة والعافية وطول العمر و يرحم زوجه ويحفظ له ذريته، وأن يجعله ذخرا للطلاب.

كما أشكر الأستاذ لزرق مُحَمَّد أمين الذي أشرف على تربصي ولم يبخل علي بكل الإرشادات والنصائح التي جمعها من خبرته في التعليم، فله مني كل الشكر والتقدير على تواضعه.

كما لا يفوتني أن أشكر كل الأساتذة الذين درسوني وكانوا أهلا لتبليغ رسالة العلم والذين زرعوا فينا حب العلم والتعلم.

الإهداء

أهدي هذا المجهود الفكري المتواضع إلى:

من علمتي أن الحياة كفاح والعلم سلاح، أمي الغالية أطال الله في عمرها.

إلى من حبهم يجري في عروقي وسندي في هذه الحياة إخوتي: ميلود، فاطيمة، عبيدة، مليكة.

إلى من كال له علي فضل كبير وتمنيت لو شاركني هذا النجاح: طهراوي فريد رحمة الله عليه.

إلى أبناء إخوتي الأعزاء رعاهم الله وجعلهم ذرية صالحة: طاهر، غزالة، حورية، ريتاج، مروان، ابراهيم.

إلى رفقاء المشوار الجامعي الذين جعلوا الحياة أكثر متعة: شيماء، خضراء، ابتسام، حياة.

قائمة المختصرات:

تح: تحقيق

مر: مراجعة

تر: ترجمة.

تق: تقديم.

تع: تعليق.

د.ط: دون طبعة.

ص ص: من الصفحة ... إلى الصفحة...

ص: صفحة.

ط: طبعة.

ج: جزء.

م: ميلادي.

هـ: هكتار.

م.و.د.ب.ح.و.ث.أول.ن.1954: المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.

Ibid : ibidem

Op.cit : Ouvrage précédemment cité

P : Page

مقدمة

مقدمة:

بعد احتلال الجزائر في 1830 واستقرار رأي فرنسا على البقاء فيها، عملت على إيجاد طريقة مثلى لسيطرة على الجزائريين وإدارتهم، لذا مر الحكم الفرنسي بالجزائر منذ الاحتلال إلى الاستقلال بمرحلتين امتدت الأولى من 1830 إلى 1870 وعرفت بمرحلة النظام العسكري. استعمل فيها الاحتلال أسلوب القمع والقوة مع المحافظة على المؤسسات الموجودة في المجتمع الجزائري لتسيير وإدارة الجزائر تحت إشراف الحاكم العام الفرنسي إلى غاية 1844 حيث استحدث الحاكم العام بيجو نظاما إداريا رسميا عرف "بالمكاتب العربية" التي تسيرها السلطة العسكرية.

أما المرحلة الثانية فامتدت من 1870 إلى 1962 وهي مرحلة النظام المدني التي بدأت مع قيام الجمهورية الثالثة بفرنسا وقد سعت سلطة الاحتلال في هذه المرحلة إلى استكمال سياسة القمع والاضطهاد باستخدام أساليب متنوعة لتحطيم مقومات المجتمع الجزائري وتحقيق مطالب المعمرين لدمج الجزائر بفرنسا، وبذلك كان انتقال السلطة من أيدي العسكريين إلى المدنيين.

وعليه تكون الإشكالية الرئيسية لهذا الموضوع كالتالي:

ما الظروف والأسباب التي أدت بفرنسا إلى تغيير نظام الحكم بالجزائر من عسكري إلى مدني؟ وما تداعيات النظام الجديد على المستعمرة وسكانها الجزائريين والمعمرين؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية عدة تساؤلات فرعية وهي:

- ما هي مظاهر السياسة الاستعمارية قبل 1871؟.
- ما هي الظروف التي مهدت لقيام النظام المدني بالجزائر؟
- هل كان للعلاقة بين المعمرين والعسكريين دور في تغيير نظام الحكم ؟
- ما هو موقف الجزائريين من قيام النظام المدني؟

أما اختياري لموضوع "النظام المدني بالجزائر ظروفه وتداعياته 1871-1900" فيعود إلى عدة أسباب منها ما هو ذاتي ومنها ما هو موضوعي، فأما الذاتي فيعود إلى:

رغبتي الشخصية في إثراء رصيدي المعرفي بهذا الموضوع والبحث فيه إضافة إلى أنه يتماشى مع اهتماماتي الأكاديمية.

أما الأسباب الموضوعية فتكمن في:

- أهمية هذا الموضوع كونه يسلط الضوء على فترة حاسمة في تاريخ الاستعمار الفرنسي في الجزائر وهي الفترة الممتدة من 1871 إلى 1900م والتي تميزت بتغير نظام الحكم وانتصار المستوطنين بتحقيقهم الاستقلال الذاتي المالي.
- عرفت هذه الفترة ترسانة من القوانين والقرارات الصادرة عن الجمهورية الثالثة في كل الجوانب وبقيت مرتبطة بالجزائريين الى غاية الحرب العالمية الثانية.

اعتمدت في هذه الدراسة على المنهج التاريخي واستخدمت آلياته لأجل معالجة الإشكالية المطروحة وهي:

المنهج التاريخي الوصفي: لأنه المنهج الضروري في كل دراسة تاريخية وذلك من أجل استعراض الأحداث ولوقائع حسب تسلسلها الزمني فقد استخدمته لعرض السياسة الاستعمارية خلال فترة الحكم العسكري والمدني ولتتبع العوامل والظروف المؤدية إلى قيام النظام المدني.

المنهج التحليلي: استعنت به لربط الوقائع وتحليل نتائج تطبيق القوانين التي تطرقت إليها بالإضافة إلى إبراز النتائج التي خلفها النظام المدني.

المنهج الإحصائي: وظفته في عدة جوانب اقتصادية واجتماعية منها:

تعداد عمليات المصادرة للأراضي، إحصاء الضرائب، إحصاء الوفيات نتيجة انتشار الأوبئة والمجاعات... إلخ.

المنهج المقارن: اعتمدته عليه أحيانا عند بالمقارنة بين أوضاع الجزائريين والمعمرين.

وقد تم التطرق الى هذا الموضوع سابقا مع الاختلاف في الطرح والزاوية التي يرتكز عليها البحث، حيث تم تناوله في رسالة ماجيستر بعنوان "سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة في شمال إفريقيا الجزائر أنموذجاً 1970-1900م"، ركزت فيه صاحبته زروق نادية على الجانب الإداري والاقتصادي لهذه الفترة بالإضافة إلى سياسة الإدماج وموقف البرلمان منها.

وهناك رسالة ماجيستر أخرى بعنوان "السياسة الاقتصادية الفرنسية في والجزائر 1870-1930"، لطالب عبد الحكيم رواحنة وقد كانت دراسة في المستوى عالجت كل الجوانب الاقتصادية بما فيها الصناعة والتجارة مع ذكر القوانين الصادرة في كل مجال وانعكاسات السياسة الاقتصادية على الجزائريين والمستوطنين وعلى السلطة الاستعمارية.

وهناك رسالة ماستر بعنوان سياسة الجمهورية الفرنسية في الجزائر اتجاه الجزائريين وموقف المعمرين للطالبتين سارة بن سديرة وأسماء صالح، كانت هذه الدراسة أوسع بحيث امتدت من 1870 إلى 1940م وشملت الجانب الإداري والإقتصادي التعليمي والديني وموقف الجزائريين من الجمهورية الثالثة مع تطرق الى المشاريع والإصلاحات الفرنسية من 1919 الى 1939 م .

واعتمدت في هذه الدراسة على مجموعة من المصادر والمراجع منها ما هو مكتوب بأقلام فرنسية تعود لشخصيات تابعة للسلك العسكري والإداري مثل LES BUREUX ARABES ET L'EVOLUTION DES GENRES DE VIE INDIGENES- PAR XAVIER YACONO، الذي أفادني في الفصل الثاني في التعريف بالمكاتب العربية ودوها في إدارة شؤون الأهالي .

كما اعتمدت على مجموعة من المراجع منها المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870-1900م لصالح عباد والذي أفادني في الفصلين الثاني والثالث حيث اعتمدته بكثرة لأن المؤلف عاد إلى مصادر أجنبية ولأنه احتوى معلومات دقيقة عن أسباب الصراع.

كما اعتمدت على كتاب تاريخ الجزائر المعاصر وكتاب الجزائريون المسلمون وفرنسا بجزئيه لشارل روبير أجيرون وهما كتابان لا غنى عنهما للباحث في تاريخ الجزائر المعاصر بالرغم من خطورة الأفكار الواردة فيه والتي تخدم القضية الاستعمارية فقد أفادني في إعطاء صورة حقيقية عن السياسة الفرنسية الاستعمارية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية وكذا الدينية.

كما عدت إلى كتاب اللجان البرلمانية الفرنسية وقضايا الجزائريين 1871-1895م لحياة سيدي صالح الذي أفادني في كل الفصول تقريبا.

وفقا للمادة التاريخية التي توفرت لدي حول الموضوع وتصور الإشكالية المطروحة تم وضع خطة بحث كتالي:

مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة بالإضافة إلى مجموعة من الملاحق في شكل وثائق ومراسلات.

الفصل الأول تمهيدي بعنوان مظاهر السياسة الاستعمارية الفرنسية خلال العهد العسكري 1830-1870م، وظفت فيه ثلاثة نماذج عن السياسة الاستعمالية ولكل نموذج مبحث فكان المبحث الأول بعنوان الاستحواذ على أملاك الوقف والثاني عن مصادرة الأراضي والأخير عن الاستيطان الأوروبي وقد ركزت في المباحث الثلاثة الى الإشارة الى أهم القوانين والقرارات المتعلقة بكل سياسة والنتائج المترتبة عنها أما الفصل الثاني فقد خصصته لظروف قيام النظام المدني في الجزائر والتي حصرتها في ثلاثة مباحث: الأول بعنوان الصراع السياسي بين المعمرين وضباط المكاتب العربية والمكاتب العربية والذي أشرت فيه إلى نشأة المكاتب العربية ودورها، ثم وقفت على أسباب هذا الصراع ونتائجه، وفي المبحث الثاني عرجت على سياسة نابليون الثالث في الجزائر وأهم المشاريع التي قام بها خلال فترة حكمه وكيف انعكست سياسته على المجتمع الجزائري وموقف المعمرين منه. كما تطرقت في المبحث الثالث إلى كيفية قيام النظام المدني على إثر سقوط الإمبراطورية الثانية وفيه بينت كيف استغل المستوطنون الظروف التي نشأت فيها الجمهورية الثالثة حتى يعلنوا تطبيق النظام المدني للجزائر.

كما وقفت على التمرد البلدي والاحتجاجات التي قام بها المستوطنون لتغيير نظام الحكم والتأسيس لنظام إداري جديد .

أما الفصل الأخير فكان بعنوان تداعيات تطبيق النظام المدني وبه أربعة مباحث أتممت في المبحث الأول استمرار تدهور أوضاع الجزائريين ثم استمرار المقاومة بنوعيها المسلحة والسلمية التي قامت بعد 1870 في حين شمل المبحث الثالث تهميش القيادات المحلية ومصيرها بعد إعلان النظام المدني ثم انتهيت بعد هذا إلى الإشارة لتوسع مطالب المعمرين في ظل النظام المدني والمتمثلة في التمثيل البرلماني ووضع ميزانية خاصة وأخيراً تحقيق مطلب الاستقلال المالي .

وأنهيت هذا البحث بخاتمة ضمت جملة من الملاحظات والاستنتاجات التي توصلت إليها بعد مرحلة البحث.

وكأي بحث لا يخلو من الصعوبات واجهة:

- قلة المصادر المحلية المتحدثة عن الفترة المدروسة.
- عدم توفري على العديد من المصادر والمراجع الأجنبية المتعلقة بالبحث وهذا ما دفعني إلى الإستعانة بعدد من الرسائل الجامعية التي عثرتْ على هذه الكتب.
- عدم العثور على وثائق أرشيفية أو جرائد تدعم الموضوع.

ولكن رغم وجود هذه الصعوبات إلا أنّ هذا لم ينقص من عزيمتي في مواصلة البحث .

وفي الأخير أتوجه بالشكر لكل من ساهم في إتمام هذا البحث وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور بن صحراوي كمال، وعلى أمل أن ينال هذا العمل المتواضع رضى لجنة المناقشة، والله ولي التوفيق.

الفصل التمهيدي:

مظاهر السياسة الاستعمارية الفرنسية خلال العهد العسكري 1830- 1870 (نماذج)

- **المبحث الأول**:الاستحواذ على أملاك الأوقاف.
- **المبحث الثاني**:مصادرة الأراضي.
- **المبحث الثالث**:سياسة الاستيطان الأوروبي.

المبحث الأول: الاستحواذ على أملاك الأوقاف.

1– المؤسسات الوقفية بالجزائر خلال العهد العثماني:

1. تعريف الوقف:

لغة: هو خلاف الجلوس، ويقال وقفت الدابة أي جعلها تقف.[1]

اصطلاحا:

هو حبس الأصل على سبيل المنفعة، أي حبس المال وصرف منافعه في سبيل الله[2]، ويعرفه أبو القاسم سعد الله: الوقف أو الحبس نظام إسلامي معروف وله أهمية اجتماعية واقتصادية وعلمية كبيرة في المجتمع، استحدثه المسلمون لتوفير المال والسكن وغيرها من المساعدات للعلماء والطلبة والفقراء والغرباء والأسرى، وصيانة المؤسسات التي أنشأت لهذه الأغراض كالماء والطرق والمساجد والزوايا والقبايا.[3]

ويعتبر الوقف ظاهرة اجتماعية إسلامية عرفتها الجزائر في الفترة الإسلامية التي سبقت مجيء الأتراك، وما لبثت أن تزايدت وتكاثرت في أواخر العهد العثماني وشكلت نسبة كبيرة من الممتلكات الزراعية والعقارية، وذلك بفعل الظروف التي عرفتها الجزائر منذ أواخر القرن الخامس عشر ومستهل القرن التاسع عشر وبسبب ازدياد نفوذ الطرق والزوايا وتعمق الروح الدينية لدى السكان، فضلا عن الحكام الأتراك الذين وجدو في الأوقاف عاملا قويا مكنهم من بسط نفوذهم وتدعيم مكانتهم لدى الأهالي.

---

[1]– ابن منظور، لسان العرب، مج05، تع: علي المشيري، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط1، 1988،ص 373.

[2]– أبو زهرة محمد، محاضرات في الوقف، القاهرة، دار الفكر اللغوي، د.ط، 1972، ص07.

[3]– أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج5، بيروت، دار الغرب الإسلامي، د.ط، 1998، ص25.

الأمر الذي دفعهم في الكثير من الأحيان إلى وقف أملاكهم إظهارا للتقوى وتقربا للمرابطين واكتسابا لتأييد رجال الدين.[1]

ولم يقتصر انتشار الأحباس على مدينة الجزائر وضواحيها بل اشتهرت بالعديد من المدن بكثرة أوقافها مثل: مازونة، تلمسان، معسكر، قسنطينة، عنابة، بجاية، المدية، مليانة، البليدة، والقليعة.

ولم تعرف الأوقاف بالجزائر العثمانية تنظيما محكما وإشرافا فعالا إلا في فترة متأخرة نسبيا تعود إلى أوائل القرن الثامن عشر حسب ما تؤكده الكثير من وثائق الوقف، ثم اتخذت تنظيمات الأوقاف جهازا إداريا مستقل محدد الصلاحيات.[2]

2–أنواع الوقف بالجزائر خلال العهد العثماني:

أوقاف الحرمين الشريفين: من أقدم المؤسسات، فهي تعود إلى ما قبل الوجود العثماني وكانت أملاكها تذهب إلى فقراء مكة والمدينة قدرت أوقافها بـ 1337 ملكا حسب بعض التقارير الفرنسية.[3]

أوقاف سبل الخيرات: وهي عبارة عن جمعية كانت تشرف على ثمانية مساجد في العاصمة وقد بلغ دخلها سنة 1837م حوالي 13.369 فرنك.[4]

[1]– ناصر الدين سعيدوني، دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية الفترة الحديثة ، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط1، 2001 ، ص234.

[2]– المرجع نفسه، ص ص235– 236.

[3]– مُحَمَّد الأمين بوحلوفة، سفيان شبيرة، انتهاكات الاستعمار الفرنسي للمؤسسات الوقفية في الجزائر، قراءة تاريخية، مجلة الأكاديمية للبحوث في العلوم الاجتماعية، العدد 1، ديسمبر 2019، ص77.

[4]– أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط3، 1982، ص160.

أوقاف الجامع الأعظم: وتعد الثانية بعد مؤسسة الحرمين، لعبت دورا اجتماعيا واقتصاديا ودينيا، قدرت عدد الأملاك الموقوفة فيها 550 وقف وكان التصرف فيها يعود للمفتي المالكي.[1]

أوقف مؤسسة بيت المال:

تتولى إعانة أبناء السبيل واليتامى والفقراء والأسرى وتتصرف في خمس الغنائم التي تعود للدولة، كما تهتم بشؤون الخراج والإشراف على إقامة المرافق العامة وتشييد أماكن العبادة وتهتم بالأملاك الشاغرة وتضعها تحت تصرف الخزينة العامة كما تقوم ببعض الأعمال الخيرية من دفن أموات الفقراء وأبناء السبيل ومنح الصدقات للمحتاجين.[2]

أوقاف أهل الأندلس:

تأسست هذه المؤسسة بعد التهجير القصري الذي تعرض له مسلمو إسبانيا، فقد كانت طبقة الأغنياء من الأندلسيين توقف أملاكها على المهاجرين من إسبانيا.[3]

أوقاف المرابطين والمعوزين من الجند:

تتوزع على تسعة أضرحة من مجموع تسعة عشر ضريحا ويأتي ضريح سيدي عبد الرحمن الثعالبي في طليعة هذه الأضرحة من حيث الأوقاف المخصصة له وتبلغ أوقافها 69 وقفا.[4]

3–دوافع الاستحواذ على أملاك الأوقاف:

[1]– محمد الأمين بوحلوفة، مرجع سابق، ص77.

[2]– ناصر الدين سعيدوني، مرجع سابق، ص ص272– 273.

[3]– محمد الأمين بوحلوفة، مرجع سابق، ص77.

[4]– ناصر الدين سعيدوني، مرجع سابق، ص277.

نظرت سلطات الاحتلال الفرنسي إلى الوقف على أنه أحد المشاكل العويصة والقضايا الصعبة التي تحد من سياسة الاستعمار وتتنافى مع المبادئ الاقتصادية التي يقوم عليها، لكونه وسيلة فعالة حالت دون تطور الاستعمار ونجاحه،[1] فقد لاحظنا سابقا كيف كان للوقف دورا بارزا في النشاط الاقتصادي والحياة الثقافية وأثر في ترابط العلاقات الاجتماعية، بحيث كانت موارد الأوقاف خير مساعد في تخفيف شقاء المحتاجين لما تقدمه من صدقات وصيانة المرافق العامة وإنشاء أماكن العبادة والتعليم، وكان المدارس على مختلف مستوياتها تمول وتتغذى بالأوقاف، فقد كانت هناك أملاك خاصة يذهب ربعها لبناء المدارس وتوظيف المعلمين وتوفير المساكن للطلبة وبذلك كانت الأساس في تدعيم التعليم وحماية الطلبة والمعلمين.[2]

ولعل اعتداد الإدارة الفرنسية على الأوقاف كان لدوافع أولها الرغبة في الاستحواذ على الأموال لتضخيم ودعم ميزانية الدولة الفرنسية وكذا الخوف من أن يستعمل المسلمون المال الذي عندهم لاسترداد سيادتهم على البلاد والتحكم في مصيرها وطرد الفرنسيين منها[3]، ومن أجل إدخال الأوقاف في نطاق التعامل التجاري والتبادل العقاري حتى يسهل على الأوروبيين امتلاكها.[4]

كما كانت غاية الاحتلال تفكيك بنية الاقتصاد الجزائري بضرب أحد دعائمه، وقطع التموين على شريحة كبرى من المجتمع كانت تسترزق من عائدات الأوقاف وتعويض المساجد والمرافق الدينية والحد من نشاطها لإتاحة الفرصة إلى النشاط التبشيري النصراني،[5] ونزع ملكية الوقف من أصحابها لإبطال زعامة السكان وبالتالي إيجاد أراضي وممتلكان تمنح للمستوطنين الجدد قصد إغرائهم وجلبهم

[1]– ناصر الدين سعيدوني، مرجع سابق، ص250.

[2]– أبو القاسم سعد الله، محاضرات... مرجع سابق، ص160.

[3]– سفيان شبيرة، دوافع وتبعات مصادرة الإدارة الاستعمارية الفرنسية للأملاك الوقفية في الجزائر، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، المعهد الوطني لإطارات الشؤون الدينية والأوقاف، العدد10، غليزان، جوان 2014، ص219.

[4]– ناصر الدين سعيدوني، مرجع سابق، ص250.

[5]– مُحَمَّد الأمين بوخلوفة، مرجع سابق، ص78.

بالثروة التي تنتظرهم بالجزائر[1]، ولهذا السبب سعت الإدارة الفرنسية جاهدة لإصدار قرارات ومراسيم تنص على نزع صفة المناعة والحصانة عن الأملاك المحبسة.[2]

1– أهم القرارات والمراسيم ضد الأوقاف:

إن أول قرار أصدرته الإدارة الفرنسية في حق الأوقاف هو قرار 08 ديسمبر 1830م، الذي تضمن بنود تنص على أن السلطات العسكرية الفرنسية الحق في الاستحواذ على أملاك موظفي الإدارة الفرعية السابقة وبعض الأعيان من الكراغلة والحضر بالإضافة إلى بعض أوقاف الحرمين[3]، وقد احتج على هذا القرار مفتو وعلماء الجزائر وبينو أن أملاك مكة والمدينة ليست ملكا للعثمانيين[4]، واعتبروه انتهاكا صريحا لمعاهدة الاستسلام التي تم توقيعها في 05 جويلية 1830 بين "دي بورمون"[5]

[1]– محمد الأمين بوخلوفة، مرجع سابق، ، ص79.

[2]– ناصر الدين سعيدوني، مرجع سابق، ص250.

[3]– المرجع نفسه، ص251.

[4]– خديجة بقطاش، الحركة التبشيرية في الجزائر 1830– 1871، الجزائر، دار دحلب، د.ط، 1977، ص23.

[5]– دي بورمون: هو القائد العام للجيوش الفرنسية في الجزائر، كان من طراز سيده شارل العاشر محافظا رجعيا، غير أنه لم يتمتع بانتصاره في الجزائر، فحين ثار الفرنسيون ضد ملكهم استدعته الحكومة الجديدة في 18 أوت 1830، وعينت مكانه اللواء كلوزيل وكلاهما كانا من جنود نابليون ساعة هزيمته في واترلو المشهورة. ينظر: أبو القاسم سعد الله، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، ج1، الجزائر، دار البصائر، ط.خ، 2007، ص276.

و"الداي حسين"[1]فقد جاء في البند الخامس من هذه المعاهدة أن دين هذا الشعب وممتلكاته وتجارته وصناعته بالإضافة إلى نسائه ستبقى محترمة.[2]

فتراجعت الإدارة الفرنسية عن قرار مصادرة أوقاف الحرمين، لكن بعد ثلاثة أشهر صدر مرسوم 07 ديسمبر 1830 الذي استهدف ضم كل الأملاك الدينية بما فيها أوقاف الحرمين والمساجد والزوايا إلى مصلحة الدومين العام.[3]

بحيث وضعت الأوقاف تحت مراقبة المدير العام لمصلحة الأملاك العامة السيد جيرار دان،[4] رغم الاعترافات التي واجهت تطبيق هذا المرسوم إلا أنه مكن للسلطات الفرنسية فرض هيمنتها الفعلية على الأوقاف وتشكيل لجنة لتسييرها تتألف من الوكلاء المسلمين برئاسة المقتصد المدني الفرنسي الذي أصبح يتصرف بكل حرية في 2000 وقف موزعة على 200 مؤسسة ومصلحة خيرية[5]، ثم تلاه قرار آخر في 01 أكتوبر 1844 ينزع صفة المناعة عن الأوقاف وإدخالها في إطار المعاملات العقارية مما مكن للأوروبيين من الاستحواذ على الأراضي الموقوفة وبالتالي خرق القاعدة الشرعية التي تنص على أن الوقف لا يباع ولا يوهب ولا يورث.[6]

---

[1]– الداي حسين: هو آخر دايات الجزائر حكم من 1818– 1830، خلفا لداي علي خوجة وكان قبل ذلك يتولى منصب خوجة الخيل، عرف بمكارم أخلاقه وثقافته الواسعة، غادر الجزائر على متن سفينة جان دارك الفرنسية إلى نابولي ثم إلى الاسكندرية. ينظر: مُحَمَّد بوشنافي، الداي حسين وسقوط إيالة الجزائر، 1818– 1830، مجلة عصور، العدد6-7، جوان ديسمبر، 2005، ص ص98– 106.

[2]– حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، تق وتع وتح: محمد العربي الزبيري، الجزائر، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، د.ط، 2006، ص249.

[3]– أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، مرجع سابق، ج5، ص161.

[4]– ناصر الدين سعيدوني، مرجع سابق، ص251.

[5]– المرجع نفسه، ص252.

[6]– سفيان شبيرة، مرجع سابق، ص223.

ثم جاء مرسوم 30 أكتوبر 1858 ليوسع من مفهوم القرار السابق ويسمح لليهود أيضا بامتلاك الأوقاف[1]، وكذلك يسمح لبعض المسلمين بامتلاك الأوقاف وتوريثها.[2]

2– نتائج الاعتداء على الأملاك الوقفية:

تصرفت الإدارة الفرنسية في الأوقاف تصرفنا يتنافى مع معاهدة الاستلام في احترام الدين الإسلامي وممتلكاته وكان من نتائج الاستحواذ على الأوقاف تفكيك البنية الفكرية والثقافية للمجتمع الجزائري:

وذلك باستيلاء على أوقافه الإسلامية كالزوايا والمساجد والمدارس، فالمساجد كانت وظيفتها للعبادة ونشر العلم والعناية بالمساجد كانت ظاهرة بارزة في المجتمع الجزائري، فلا تكاد تجد قرية أو حيا في المدينة بدون مسجد، فقد كان ملتقى العباد ومجمع الأعيان ومنشط الحياة العلمية والاجتماعية والرابطة بين الأهالي بين أهل القرية أو المدينة لأنهم يشتركون جميعا في بناءه وأداء الوظائف فيه، وقد أعجب الأوربيين بهندسة بناء المساجد في المدن الجزائرية وعرصاتها المرمرية وزخرفتها بالفسيفساء والنقوش العربية وفرشها بالزرابي الغنية والحرير المطرز أحيانا وهذا ما جعل الفرنسيين يختارون أجمل وأتقن هذه المساجد ويحولونها إلى كنائس غيرها[3]، ففي الجزائر حول جامع القصبة إلى الكنيسة وأصبح يسمى كنيسة الصليب المقدس، جامع على بتشين حول كنيسة النصر، جامع كتشاوة حول إلى كنيسة بعد قتل 400 من الصلين المعتصمين داخله، مسجد القائد علي حول إلى مقر جمعية أخوات القديس جوزيف، جامع السيدة كان آية في الفن المعمري هدم على آخره وأقيم

[1]– سفيان شبيرة، مرجع سابق، ص223.

[2]– ناصر الدين سعيدوني، مرجع سابق، ص252.

[3]– أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، مرجع سابق، ج5، ص246– 252 .

على أنقاضه فندق (دي لاريجانس)، جامع سيدي الرحبي حول إلى صيدلية مركزية ثم هدم، جامع سيدي عمار التنسي حول إلى ثكنة عسكرية ثم إلى مقر المدفعية ثم هدم.[1]

مسجد صباط الحوت حول إلى مخزن للحبوب ثم إلى ثكنة عسكرية، جامع القشاش حول إلى مستشفى مدني ثم أصبح بعدها مخزنا مركزيا ثم هدم على آخره، وكذلك الحال لباقي المدن الجزائرية الكبرى.[2]

كما تعرضت الزوايا إلى نفس أعمال الهدم والبيع والتحويل فكان مصيرها نفس مصير المساجد والجوامع، وحسب الإحصائيات فقد تجاوز عدد الزوايا التعليمية 349 زاوية قبل الاحتلال وكانت ذات بعد اجتماعي وديني وثقافي، إلى كونها كانت تأوي العجزة والمسافرين وعابري السبيل فإنها كانت محطات علمية لطلب العلم كحفظ القرآن وأصول الدين والمنطق والبيان والحساب والحديث والفقه[3].

ومن أبرز ميزات العهد العثماني بالجزائر انتشار الطرق الصوفية وكثرة المباني المخصصة لها، فكان إذا اشتهر أحد بين الناس أسس له مركزا يستقبل فيه الزوار والغرباء ويعلم فيه الكلبة ويتبرع الناس لهذا المركز، فيكبر ويثرى ويصبح اسم المتصوف علما على المكان، فيدعى المكان بين الناس بزاوية سيدي فلان، فإذا مات يدفن في الزاوية ويصبح الضريح علامة على الزاوية ويرث الأبناء والأحفاد مكانه.[4]

وهذا الدور الريادي دفع سلطة الاحتلال إلى القضاء عليها بكل الوسائل والطرق ومن هذه الزوايا:

---

[1]– بوعزة بوضرساية وآخرون، الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19م، الجزائر، منشورات م. و. د. ب. ح. و. ثأول. ن 1954، طبعة خاصة، 2008، ص153.

[2]– المرجع نفسه، ص154.

[3]– بوعزة بوضرساية وآخرون، مرجع سابق، ص155.

[4]– أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، مرجع سابق، ج5، ص ص262– 263.

زاوية الفشاش التي تعرضت للهدم، زاوية سيدي الجودي اشتراها أحد المعمرين، زاوية شختون حولت إلى ثكنة عسكرية ثم إلى مستشفى عسكري، كما هدمة زاوية الصباغين، المقياسية، الشبارلية، الشرفة، زاوية سيدي عامر التنسي، زاوية القاضي وغيرها.[1]

أما بالنسبة للمدارس، فإنه رغم خلو الجزائر العثمانية من مؤسسات التعليم العالي إلا أن دروس جوامعها الكبيرة كانت تضاهي وتفوق أحيانا دروس الجامع الأموي بدمشق والحرمين الشريفين، لتنوع الدراسات فيها وتردد الأساتذة عليها (كسعيد قدورة، علي الأنصاري، أحمد بن عمار بالعاصمة، سعيد المقري في تلمسان، أبي راس في معسكر، عمر الوزان وعبد الكريم الفكون، وأحمد العباسي، وعبد القادر الراشيدي في قسنطينة، أحمد البوني في عنابة)، كانت مضرب الأمثال في العمق والإحاطة والرقي.

وقد اشتهرت تلمسان بوفرة المدارس والعلماء فعشية الاحتلال وجد بها خمسين مدرسة ابتدائية ومدرستين للتعليم الثانوي والعالي، كما لم تكن قسنطينة أقل عناية بالمدارس فكان عدد المدارس الابتدائية بها حوالي تسعين مدرسة وسبع مدارة للتعليم الثانوي والعالي، أما الجزائر فكان بها حوالي مائة مدرسة بين ابتدائية وغيرها.[2]

وكانت المدارس الابتدائية نوعين عامة هدفها الأول تحفيظ القرآن الكريم وتعليم مبادئ القراءة والكتابة وأوليات العلوم لأطفال المسلمين الذين تتراوح أعمارهم بين السادسة والرابعة عشرة سنة، ومنها ما هي خاصة بخدمة مذهب أو جماعة معينة.[3]

ونظرا لخطورة هذه المؤسسات على الوجود الاستعماري راحت سلطاته تهدم وتخرب هذه المدارس ومن أبرزها:

---

[1]- بوعزة بوضرساية وآخرون، مرجع سابق، ص156.

[2]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، مرجع سابق، ج1، ص ص273- 276.

[3]- المرجع نفسه، ص278.

مدرسة الفشاش التي كانت مشهورة بما تقدمه من علوم فهدمت، ومدرسة الجامع الكبير حولت إلى حمام يسيره أحد المعمرين، كما هدمت كل من مدرسة وجامع السيدة، مدرسة جامع السلطان، مدرسة سيدي عبد الرحمان الثعالبي، ولم يبقى كمها إلا عدد قليل.[1]

نهب التراث الجزائري مدة طويلة فلم تنجوا المخطوطات ولا الوثائق ولا أمهات الكتب من السرقة والإتلاف والحرق، وأبرز كارثة تعرضت لها مكتبة الأمير عبد القادر بعد أسره عام 1847 من تلف وقد انتابه حزن شديد لما حدث لمكتبته الخاصة.

كما واجهت الأضرحة والقباب عمليات الهدم والتحويل وتوسيع الطرقات والشوارع.

وبعد أن أدركت فئة العلماء أن زوال المؤسسات التي بنوها بأفكارهم وسواعدهم بدأت معالمها تتلاشى أمامهم جراء السياسة الاستعمارية، وهذا ما دفع مجموعة من العلماء إلى الهجرة إلى الدول العربية الإسلامية خوفا على الدين والملة، كما كانت نهاية مقاومة الحاج أحمد باي في الشرق الجزائري 1848 والأمير عبد القادر 1847 عاملا أساسيا دفع العلماء والفقهاء إلى الهجرة خوفا على أرواحهم ودينهم، فكانت قبلة أول دفعة منهم إلى مدينة فاس بالمغرب الأقصى متمثلة في الشخصيات التالية:[2]

- الفقيه مُحَّد بن الأخضر المجاجي الحسني.
- الفقيه الحبيب ابن يخلف الشباني الجعفري.
- العلامة مُحَّد بن عبد الله المجاوي.
- الفقيه عبد القادر ابن الشيخ المشرقي الحسني.
- الفقيه بن عبد الله السقاط.

[1]- بوعزة بوضرساية وآخرون، مرجع سابق، ص158.

[2]- المرجع نفسه، ص173.

والملاحظ أن هؤلاء العلماء لم يهاجروا بمفردهم من وجه الاحتلال وإنما أخذوا معهم عائلاتهم وأقاربهم إلى أرض الإسلام.[1]

كما زاد انتشار ظاهرة الهجرة الجماعية، فقد اضطر عدد من سكان الشرق الجزائري إلى الهجرة لتونس وسوريا ولا نستثني سكان بلاد زواوة حيث التحقت بعض العائلات بسوريا في 1849 قدر عددها بثلاثة نفر استجابة لنداء أحد شيوخ الطريقة الرحمانية (المهدي السكلاوي الإيراثي)[2]

قائمة بالمساجد والزوايا التي استولى عليها الفرنسيون بمدينة الجزائر في العامين الأولين للاحتلال (1830- 1832):[3]

مسجد الشواش	مسجد ستي مريم
مسجد الشماين	مسجد علي بتشنين
مسجد الجنائز	مسجد علي خوجة
مسجد المرسى	مسجد كتشاوة
مسجد سيدي حدى	مسجد سيدي الرجي
مسجد باب الجزيرة	مسجد سيدي سعدي
مسجد العشاش القديم	مسجد سيدي جامعي
مسجد خضر باشا	زاوية سيدي العيد
مسجد سوق اللوح	زاوية سيدي بختة
مسجد عبادي باشا	زاوية كتشاوة
مسجد قاع السور	زاوية الكشاش بالمرسى
مسجد سوق الكتان	زاوية الإنكشارية بالقصبة

[1]- بوعزة بوضرساية وآخرون، مرجع سابق، ص173.

[2]- أرزقي شويتام، سياسة الاستيطان الفرنسي في الجزائر 1830- 1914م، مجلة التاريخ المتوسطي، العدد02، جامعة الجزائر2، ديسمبر 2020، ص200.

[3]- ناصر الدين سعيدوني، دراسات تاريخية... مرجع سابق، 254.

مسجد العين الحمراء	زاوية تشيكنون
مسجد صباط الحوت	زاوية الانكشارية القديمة
مسجد علي باشا	زاوية مُحَمَّد ميزو مورتو
مسجد سيدي عمر التنسي	مصلى الانكشارية الجديد بالقصبة
مسجد حسين بالقصبة	مصلى سيدي عبد الرحمن
فرن القشور	

المبحث الثاني: مصادرة الأراضي

1– أنواع الأراضي في الجزائر قبل الاحتلال:

خلال العهد العثماني كان يوجد بالجزائر05 أنواع من الأراضي وهي:

أراضي البايلك (الدولة):

وهي أراضي تابعة للدولة وللحاكم حق التصرف فيها، تشكل قطاعا فلاحيا هاما له تأثير كبير على الحياة الاقتصادية في الريف، وذلك أن قسم كبير من الأهالي ترتبط معيشتهم بهذا القطاع عن طريق كراء الأرض أو العمل بها كأجراء أو خمّاسين[1].

أ/ طريقة استغلالها فكانت تتم عن طريق الحاكم الذي يستخدم العمال المستأجرين ويطلق عليهم (الخماسة)،[2] أو عن طريق تسخير رعية القبائل الخاضعة ويطلق على هذا العمل "التويزة"[3]، وإذا تعذر استغلال الأراضي من قبل الحاكم تعطى لكبار الموظفين وأصحاب النفوذ مقابل خدمات ما تقدم للحاكم أو لكسب تأييدهم لضباط الجيش وشيوخ القبائل القوية المتعاونة مع الحاكم، ولا يدفع مستغلي الأراضي سوى ضريبة "العشر"[4].

---

[1]– ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني 1793– 1830، الجزائر، البصائر، ط3، 2012، ص ص85– 86.

[2]– الخماسة: هو نظام يمكن الفلاح من العمل في الأرض لفائدة الدولة مقابل خمس الإنتاج، بعد أن توفر له الأرض والمحراث والحيوانات والبذور. ينظر: المرجع نفسه، ص87.

[3]– التويزة: هي من مظاهر التضامن بين أفراد القبيلة، وهي عبارة عن أعمال تطوعية تسمح للعائلات التي لا تملك يد عاملة كاملة من استغلال أراضيها. ينظر: ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي... مرجع سابق، ص88.

[4]– العشر: هو الضريبة الشرعية التي تؤخذ على المحصول الزراعي والتي لم يعد يلتزم فيها بالنسبة المحددة شرعا وهي عشر الإنتاج، وإنما أخضعت لمساحة الأرض المزروعة بغض النظر عن كمية الإنتاج المحصل عليه. ينظر: ناصر الدين سعيدوني، دراسات...، مرجع سابق، ص325.

كما كان للبايلك أراضي تعرف باسم "العازل" وهي أراضي مشكلة من البايات عن طريق الأراضي المصادرة من القبائل المتمردة أو عن طريق الاقتطاع من أراضي العرش، ومثل هذه الأراضي كانت متواجدة بكثرة في إقليم قسنطينة، وكانت تستغل من القبائل مقابل إيجار يسمى الحكور أو عزل جيري ومثال هذا مصادرة أحمد باي لأراضي قبائل أولاد عبد النور بالهضاب العليا الشرقية،[1] وقد كان الباي ملزم بتقديم عائدات أراضي البايلك إلى الخزينة العامة من ضرائب الزكاة والعشور والغرامة والعوائد ورسوم الحكور وتنفق في تسيير شؤون الدولة.[2]

أراضي الوقف:

وهي الأراضي التي حبست للإنفاق على الأعمال الخيرية مثل تقديم العون لأبناء السبيل واليتامى والمرابطين والأشراف وأهل الأندلس وكذلك لرعاية المؤسسات الدينية التابعة للحرمين الشريفين أو الخاصة بالمساجد والزوايا والأضرحة، بالإضافة إلى إصلاح المرافق العامة، وتنصف الأراضي الموقوفة إلى صنفين الوقف الخيري والوقف الأهلي، فأما الوقف الخيري أو الحبس العام فيعود مردوده على المصلحة العامة، وأما الوقف الأهلي أو العائلي أو الخاص فيحتفظ به المحبس ولا يصرف على الغرض الذي حبس من أجله أساسا إلا بعد انقطاع نسب صاحب الأرض المحبسة.[3]

وكل من يهب ملكية ما إلى مؤسسة من هذا النوع لا يستطيع أن يرجع في هبته ويعتبر عقد الهبة أحسن وثيقة للوقف.[4]

---

[1]– ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، مرجع سابق، ص86.

[2]– عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر، الجزائر، دار ريحانة للنشر والتوزيع، د.ط، 2002، ص107.

[3]– ناصر الدين سعيدوني، دراسات...، مرجع سابق، ص ص58-59.

[4]– حمدان بن عثمان خوجة، مصدر سابق، ص238.

الأراضي الميتة أو الموات:

وتطلق هذه التسمية على الأراضي التي لم تخضع لتملك أي شخص وتشمل الأراضي الغير صالحة لزراعة وغالبا ما تكون بعيدة عن العمران وخالية من السكان وذات مساحات شاسعة تقع أغلبها في المناطق الشبه جافة المعرضة للجفاف والآفات الطبيعية كالجراد، ولا يمكن أن تتحول إلى ملكية خاصة أو مشاعة ولا يحق للدولة أن تضع يدها عليها إلا بإحيائها واستغلالها بالبناء أو الزراعة أو إجراء المياه فيها وغير ذلك.[1]

أراضي العرش (المشاعة):

تستغل هذه الأراضي في إطار التنظيم القبائلي القائم على الملكية الجماعية بحيث تقسم الأرض على المجموعات العائلية، تتميز بقلة خصوبتها مثل مناطق وهران وجبهات التيطري الجنوبية وأطراف من بايلك الشرق، تستغل في الزراعة لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الإنتاج والباقي يترك للرعي.[2]

تشكل أحد أصناف الملكيات الزراعية الشائعة ببلاد المغرب من القرن الحادي عشر ميلادي، وهي من حيث الوضع القانوني والأحكام المطبقة عليها تماثل الأراضي "الخراجية" بالشام والعراق وأراضي "الالتزام" بمصر.[3]

ولعل أهم الضرائب التي تؤخذ على هذا النوع من الأراضي هي الغرامة واللزامة والمعونة والخطية، فالغرامة تفرض على المناطق الخارجة عن السلطة الفعلية للبايلك بالصحراء والهضاب العليا والمناطق

[1]– ناصر الدين سعيدوني، دراسات...، مرجع سابق، ص46-47.

[2]– فوزية بولقرون، ثلجة بوردع، الساسة العقارية الفرنسية في الجزائر، 1840- 1940، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2020- 2021، ص ص11-12.

[3]– ناصر الدين سعيدوني، دراسة...، مرجع سابق، ص51.

الجبلية مثل القبائل الكبرى والشمال القسنطيني وغالبا ما تؤخذ عينيا في شكل مواشي ومواد غذائية لتوفرها لدى السكان.[1]

أما اللزامة والمعونة فهي تستند على مبدأ قوة الجماعة الإسلامية لتموين الجند في الأرياف، فهي بمثابة الخراج الذي تنص عليه أحكام الشريعة الإسلامية، باعتبارها ضريبة قبائل الرعية المغلوبة على أمرها وتتباين كميتها حسب المناسبات يتكلف شيوخ الدواوير في البوادي بجمعها.[2]

الأراضي الخاصة:

هي الأراضي التي يستغلها أصحابها بشكل مباشر، ولهم حق التصرف فيها بكل حرية سواء بيعها أو تأجيرها أو إهدائها أو تركها للورثة، وبالتالي فهي أراضي ملكيتها فردية.

وتنقسم الملكيات الخاصة في مجملها إلى ملكيات قريبة من المدن تعرف بالفحوص وهي في الغالب بساتين للخض والفواكه وبعض المزارع المنتجة للحبوب يمتلكها موظفو الدولة وأعيان المدينة والتجار والقناصل وغيرهم.

وهناك ملكيات خاصة بالأقاليم الريفية وأغلبها يتركز بالمناطق الجبلية وتتميز كلها بالمساحة الصغيرة،[3] أما الضرائب المفروضة عليها فتنحصر في فريضتي العشور والزكاة، وتؤخذ الاولى من المحصول والثانية عن المواشي.[4]

[1]– ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، مرجع سابق، ص90.

[2]– المرجع نفسه، ص91.

[3]– ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، مرجع سابق، ص ص48-49.

[4]– ناصر الدين سعيدوني، دراسات...، مرجع سابق، ص50.

2– أهم التشريعات العقارية المتعلقة بمصادرة الأراضي:

لقد أدرك ساسة الاستعمار الفرنسي بالجزائر أن الاستيطان لا يمكنه أن يتحقق سوى عن طريق انتزاع ملكية الأرض من أصحابها، فوجد وافي التشريعات العقارية الوسيلة الذكية والطريق الأنجح لتحقيق هذا الهدف، لذا حاولوا أن يتخذوا من الإجراءات التشريعية قاعدة وأساسا لتشكيل ملكية لهم في الجزائر، فبعد شهرين من إبرام معاهدة الاستلام أصدر الحاكم العام كلوزيل[1] قرار بتاريخ 8 سبتمبر 1830م:

القاضي بضم أملاك البايلك وأراضي الموظفين الأتراك الذين غادروا البلاد وكذا الأملاك المخصصة لمكة والمدينة إلى أملاك الدولة الفرنسية[2]، وقد فصل في 07 مواد أهم الإجراءات المتبعة في هذا المجال وهي كالآتي:[3]

المادة 01: جميع المنازل والمتاجر والحدائق والأراضي والمباني وأي منشآت كانت سابقا تحت سلطة الداي والبايات، أو كان يشغلها الأتراك الذين غادروا الجزائر، أو كانت مخصصة لمكة والمدينة تحت أي عقد كان، ستصبح من أملاك الدولة.

---

[1]– كلوزيل برتران: ولد سنة 1772 في ميريبوا بفرنسا، تولى قيادة الحملة العسكرية على الجزائر خلفا لدي بورمون في 07 أوت 1830، أصبح ماريشال فرنسا سنة 1831، ثم عين مرة أخرى في الجزائر سنة 1835 وعزل من جديد بعد فشله في حملة قسنطينة 12 فيفري 1837 توفي في 1843. ينظر: أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1830– 1900، ج1، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1992، ص36.

[2]– عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830– 1962، ج1، المسيلة، المؤلفات للنشر والتوزيع، ط1، 2013، ص331.

[3]– عبد الكريم حرمة، مصادرة الأراضي في السياسة الفرنسية الاستعمارية وانعكاساتها على المجتمع الجزائري (1834–1900م)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والإسلامية، جامعة أحمد درايعية، أدرار، 2022– 2023، ص ص54–55.

المادة 02: يتعين على الأفراد من جميع الدول الذين يمتلكون أو يستأجرون الممتلكات المذكورة أن يقدموا في غضون ثلاثة أيام من تاريخ نشر هذه المراسيم تصريحا يشير إلى طبيعة وموقع ومساحة الأملاك التي يستغلونها.

المادة 03: إلزامية الكشف بالتفصيل على مقدار الدخل أو الإيجار ووقت آخر دفع، مع تسجيل هذا التصريح في السجلات المفتوحة لهذا الغرض في البلدية.

المادة 04: أي فرد يخضع لهذا الإعلان ولم يقم بالتصريح بذلك خلال الفترة المحددة، سيحكم عليه بغرامة لا تقل عن سنة واحد من دخل أو إيجار المبنى غير المصرح به، وسيجبر على دفع هذه الغرامة وتفرض عليه أقصى العقوبات.

المادة 05: أي شخص يكشف للحكومة الفرنسية عن وجود مجال غير معلن عنه، يحق له نصف الغرامة التي يتكبدها الجاني.

المادة 06: تدفع حصيلة الغرامة إلى صندوق صرف الرواتب العام العام للجيش.

المادة 07: المفتش العام للشؤون المالية والقائد العام للجيش مسؤولين عن تنفيذ هذا المرسوم.

ويتضح من هذا القرار أن الإدارة الاستعمارية استولت على مساحات شاسعة من الأملاك التابعة للبايلك والأوقاف واعتبرتها من حقها، كما أن هذا القرار كان مجحفا إلى أقصى الحدود، خاصة وأنه يجبر جميع الملاك على التصريح بممتلكاتهم في هذه المدة القصيرة التي لا تتجاوز 03 أيام، ونحن نعلم أن أغلب الملاك لم يكن لديهم سند ملكية رسمي، بل لم تكن في بعض الأحيان من العقود العرفية موجودة، ثم أن العديد من الجزائريين خلال هذه الفترة كانوا يرفضون التعامل مع المحتل باعتباره ظالم وجب محاربته، وبعضهم لم يسمع أصلا بهاذ القرار لأن مدة الإشهار كانت قصيرة جدا، ناهيك عن مشكلة اللغة، وكل هذه التعقيدات تعمدتها الإدارة الاستعمارية لتجد الحجة لسلب الممتلكات وتغريم السكان.[1]

[1]– عبد الكريم حرمة، مرجع سابق، ص55.

مرسوم 07 ديسمبر 1830م:

ويعد بمثابة قرار مكمل لقرار 08 سبتمبر 1830، فهو معدل لبعض المواد ومن بين القرارات المعدلة نجد:[1]

المادة 01: كل المنازل والمتاجر والدكاكين والبساتين، الأراضي والمحلات والمؤسسات المختلفة، التي مداخيلها موجهة بأي حال من الأحوال إلى مكة والمدينة أو موجهة لاختصاصات أخرى، ستوجهمستقبلا للإدارة الأملاك العمومية، التي سوف تقبض المداخيل ثم تقدم تقريرها إلى المصالح المختصة.

المادة 03: على القضاة والمفتيين والعلماء وغيرهم من القائمين على إدارة الأوقاف، تسليم العقود والمستندات المتعلقة بها مرفقة بقائمة أسماء المستأجرين ومبالغ الإيجار السنوية لمدير أملاك الدولة.

المادة 04: يوجه في نفس الوقت لمدير الأملاك العمومية، تقرير يبرر فيه النفقات التي تتطلبها الصيانة وخدمة المساجد، والأعمال الخيرية ومصاريف أخرى مخصصة للإعانة التي تأتي بواسطة مداخيل الأملاك المعنية بالأمر، كما يتم الدفع كل شهر مسبقا، وهذا ابتداءا من أول جانفي القادم.[2]

كما عدلت باقي المواد بحيث أنه تم تغير الجهة التي تدفع لصالحها الغرامات فبعد أن كانت لصالح صندوق الرواتب العلم للجيش، صارت إلى صالح المستشفى والمكلف بتنفيذ هذه القرارات هو المقتصد المالي.

---

[1]– هدى أحمد بهاليل، سارة عمراوي، السياسة العقارية الفرنسية وتأثيرها عل المجتمع الجزائري 1830– 1900، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2019–2020، ص32.

[2]– المرجع نفسه، ص33.

والملاحظ من هذا القرار أنه ركز على ضم الأوقاف وفصل في كيفية التعامل معها كونها كانت أملاك ضخمة وتدر عائدات مالية معتبرة، ولذلك قامت سلطة الاحتلال تدريجيا بتصفية المؤسسات الوقفية وتحويل ممتلكاتها لإدارة الدومين، ونجحت في ضم أراضي شاسعة ووجهتها لخدمة الاستيطان، وهذا يعد ضربة موجهة للجانب الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والديني للجزائريين، كون أغلب هذه الأوقاف كانت توجه لخدمة الطبقة الهشة في المجتمع، ومصدر تمويل المساجد والزوايا والكتاتيب ودور العلم.[1]

مرسوم 22 جويلية 1834:

بعد أن وصلت أنباء التجاوزات والجرائم الفرنسية بالجزائر إلى باريس، أرسلت الحكومة الفرنسية إليها لجنة تحقيق عام 1933 عرفت باللجنة الإفريقية، اعترفت بجرائم الجيش الفرنسي رغم جهلها بالكثير من الحقائق، لكنها أوصت بالحفاظ على ملكية فرنسا للجزائر،[2] وبناء على ذلك أصدرت فرنسا مرسوما ملكيا نص على إلحاق الجزائر جزءا من التراب الفرنسي يديرها حاكم عام يتبع رأسا لوزير الحربية في باريس، ويساعده مجلس استشاري من كبار الشخصيات المدنية والعسكرية.[3]

وقد كان هذا المرسوم بداية تحول هامة للسياسة الفرنسية في الجزائر من الواجهتين القانونية والتاريخية، لأنه أرسى قواعد التنظيم السياسي والإداري لممتلكاتها في الجزائر، وهكذا هيأ لعملية اغتصاب الأراضي.

---

[1]– عبد الكريم حرمة، مرجع سابق، ص ص56– 57

[2]– بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر 1830– 1989م، ج1، الجزائر، دار المعرفة، د.ط، 2008، ص139.

[3]– صالح فركوس وآخرون، التشريعات المنظمة للاستيطان الاستعماري في الجزائر وأثارها على المجتمع الجزائري، الجزائر، منشورات م. و. د. ب. ح. و. ث. أول ن. 1954م، الأمال للطباعة والنشر والتوزيع، د.ط، 2016، ص108.

كما ظل الجهاز التشريعي الفرنسي يصدر القوانين تلو الأخرى طيلة القرن 19م بدء بالتشريعات الخاصة بالتمركز والاستقرار إلى إنشاء البلديات الكاملة الصلاحيات.[1]

مرسوم 24 مارس 1843:

يقضي بمصادرة أراضي القبائل الثائرة التي تعمل على الإخلال بالنظام في المناطق التي تحتلها القوات الفرنسية، وقد مكن هذا المرسوم الفرنسيين من الاستيلاء على أجود الأراضي الزراعية.[2]

مرسوم 01 أكتوبر 1844م:

يعد أول نص قانوني يحاول بشكل عام تنظيم مسألة الملكية العقارية في الجزائر[3]، بحيث تضمن 116 مادة موزعة على 07 أبواب، فصلت في كيفية نزع الأراضي تحت غطاء القانون، بداية بالاعتراف بجميع الصفقات وعقود البيع الممضاة منذ سنة 1830م، والتأكيد على ضرورة الاحتكام للقانون الفرنسي في جميع المنازعات العقارية وصفقات البيع المستقبلية، واعتبار عدم زراعة الأرض واستغلالها حتى ولو كانت لها عقود رسمية حجة كافية لنزعها، أما الأراضي غير المزروعة والتي ليست لها سندات رسمية تعود إلى ما قبل 1830 تضم مباشرة لأملاك الدومين.[4]

كما نص على مصادرة الأراضي من أجل المنفعة العامة كإقامة المدن والقرى أو بناء التحصينات والمستوطنات العسكرية، دون أي تعويض للفلاحين الجزائريين.[5]

---

[1]– عدة بن داهة، مرجع سابق، ص338.

[2]– عبد الكريم حرمة، مرجع سابق، ص64.

[3]– هدى أحمد بهاليل، سارة عمرواي، مرجع سابق، ص43.

[4]– عبد الكريم حرمة، مرجع سابق، ص ص64-65.

[5]– صالح فركوس وآخرون، مرجع سابق، ص115.

كما صرح أن الوقف أصبح يخضع لأحكام المعاملات المتعلقة بالأملاك العقارية وهو الأمر الذي سمح للأوروبيين بالاستيلاء على الكثير من أراضي الوقف، التي كانت تشكل نصف الأراضي الزراعية الواقعة بضواحي المدن الجزائرية الكبرى.[1]

وبالتالي فإن هذا المرسوم لم يأت من أجل تنظيم الملكية العقارية وإيجاد حلول عاجلة للمشاكل التي أصبح يتخبط فيها الفلاح الجزائري، وإنما جاء من أجل توسيع السيطرة على العقار وتفقير الجزائريين وتعميق جراحهم.

مرسوم 21 جويلية 1846:

جاء لتكملة النقائص التي لوحظت في مرسوم 01 أكتوبر 1844، وقد نص على القيام بإحصاء عام لسندات الملكية العقارية الريفية في الجزائر[2]، وتحديد مساحته بموجب قرارات تصدرها وزارة الحربية، كما قرر أن كل الأراضي التي ليس لها سندات ملكية، فإنها تحول إلى ملكية الدولة ومس هذا المرسوم أراضي البور كون أنها بدون مالك وقد نص على تحديد الملكيات في أجال معينة لـ03 أشهر، وإن لم يتم تحديدها قبل الآجال المحددة، فإنها تخضع لعقوبة الحجز باعتبارها شاغرة وغير مستغلة.[3]

وقد نتج عن هذا المرسوم مصادرة حوالي 78.000 هكتار في أراضي متيجة و168.000 هكتار في منطقة الجزائر العاصمة وعاد منها 95.000 هكتار لقطاع الدولة و37.000 هكتار لصالح المعمرين.[4]

---

[1]- هدى أحمد بهاليل، سارة عمراوي، مرجع سابق، ص45.

[2]- المرجع نفسه، ص48.

[3]- صالح فركوس وآخرون، مرجع سابق، ص ص117-118.

[4]- المرجع نفسه، ص118.

قانون 16 جوان 1851:

وصل عدد المواد فيه إلى 23 مادة نصت على عدة مبادئ أهمها:

حق الملكية الفردية حيث يؤكد على أن الملكية حق مضمون للجميع دون تمييز بين الملاك الأهالي والملاك الفرنسيين وغيرهم، كما اعترف بحقوق الملكية والانتفاع للغير وللقبائل، كما وضعت الحكومة الفرنسية شروط تعجيزية منها:

حق الملكية الفردية يجب أن يكون مثبتا بواسطة عقد أو امتياز يمتد على مدى عشر سنوات دون انقطاع، أما ملكية القبائل فيجب أن تثبت بعقود وفي حالة عدم وجود العقود، فإن القبائل لا تعتبر سوى مجرد منتفعة فقط من الأراضي أم ملكيتها فتعود للدولة، كما ضم هذا القانون الأراضي الغابية إلى أملاك الدولة.[1]

وبه أصبح الجزائريون لا يتحملون العيش داخل الأرياف المحاذية للمساحات الغابية بسبب الاتهامات المتتالية للإدارة الاستعمارية لهم بارتكاب المخالفات، وبمقتضى هذا القانون فإن 200 ألف هكتار من الأراضي الغابية و60ألف هكتار من أراضي القبائل أعلنت تابعة للدولة.[2]

المرسوم الإمبراطوري او القرار المشيخي Sénatus– consulte 22 أفريل 1863:

يتكون هذا المرسوم من 7 فصول منها:

المادة 01: تنص على أن القبائل الجزائرية تعتبر مالكة للأراضي المستغلة من طرفها بصفة دائمة وتقليدية ومهما كانت صفة التمتع.

المادة 02: تنص على الشروع بصفة إدارية وفي أقرب الآجال على:

[1]– هدى أحمد بهاليل، سارة عمراوي، مرجع سابق، ص ص55–56.

[2]– صالح فركوس وآخرون، مرجع سابق، ص ص137– 138.

– تحديد أراضي القبائل والعروش.

– توزيعها على مختلف الدوائر والقبائل في التل والمناطق الزراعية الأخرى مع الاحتفاظ بأراضي موجودة تحت صفة الملكية البلدية.

– تحديد الملكية الفردية على أعضاء الدوار كلما كان ذلك ممكننا ومناسبا.[1]

ومرامي الامبراطور نابليون أنذاك كانت تهدف من خلال هذا القرار إلى تحقيق ثلاث غايات هي:

– طمأنة الجزائريين الذين شعروا بالخطر يهددهم جراء عمليات اغتصاب الأراضي وتجميع سكان الأرياف في مساحات معينة.

– الاعتراف بحق الملكية للجزائريين، وإمكانية إحداث ملكية فردية للعرب تدريجيا.

– رفع الحظر الذي كان مضروبا على الصفقات العقارية بين الجزائريين والأوروبيين، الأمر الذي يسمح للكولون بشراء أراضي زراعية تقع وسط تراب القبائل.[2]

كما استبدل حق استفادة القبائل الجزائرية من أراضي العروش بملكيتها، وفرض تقسيمها بعد ذلك على الدواوير وعلى الأفراد لتفتيتها وتحويلها إلى ملكيات فردية بغرض تحقيق الترقية الثقافية للجزائريين أي جذبهم إلى الحضارة الفرنسية من خلال ما يترتب عن ذلك من تكثف معاملاتهم العقارية مع المستوطنين وتأثرهم بهم.[3]

كما فتت القبائل وحد من تأثير زعمائها وأرسى قاعدة للقطيعة مع النظام العقاري السائد في الجزائر، فكيف لا وهو الذي أفقد الجماعة الممثلة للقبيلة جميع صلاحياتها التي أصبحت من نصيب

[1]– بوعزة بوضرساية وآخرون، مرجع سابق، ص224.

[2]– عدة بن داهة، مرجع سابق، ص367-370.

[3]– بشير بلاح، مرجع سابق، ص159.

إدارة الاحتلال والخطر يكمن هنا في تحول سلطة الجماعة التي لم يعد من حقها النظر في المنازعات بين أفراد القبيلة وتسويتها.[1]

فهذا القانون لم يحسن من وضعية الجزائريين بل زاد في تعاستهم، حيث ظلت أملاكهم عرضة للسلب والنهب، فقد ترتب عنه صدور مرسوم امبراطوري بخصوص عملية التحديد في 12 أوت 1863 وقد تضمن 32 قبيلة على المستوى الوطني يشملها القرار، منها 11 في مقاطعة وهران و10 قبائل في مقاطعة الجزائر، و11 في مقاطعة قسنطينة، وهذا من مجموع 1200 قبيلة جزائرية معنية بالعملية وتلته مراسيم أخرى إلى غاية توقيفها رسميا من طرف المفوض فوق العادة للجمهورية الفرنسية في 19 ديسمبر 1870، وقد شملت الإجراءات التنفيذية النهائية حوالي 372 قبيلة مأهولة بـ1.073.066 ساكن على مساحة تقدر بـ 6.883.811 هكتار، تم تقسيمها إلى 667 دوار، وهناك تقديرات أخرى تشير إلى أن عدد القبائل بلغ 402 قبيلة تشغل مساحة قدرها 6.973.469 هكتار.[2]

القرار المشيخي 1865:

فتح المجال للمسلمين الجزائريين للحصول على المواطنة الفرنسية عن طريق التجييش شرط التخلي عن أحوالهم الشخصية أي عن دينهم، وهو في الحقيقة قرار لا معنى له، بل فتح الباب على مصراعيه لإمعان الكولون في مطالبهم اللامحدودة للأراضي.[3]

[1]– عدة بن داهة، مرجع سابق، ص371.

[2]– عبد الكريم حرمة، مرجع سابق، ص88.

[3]– صالح فركوس وآخرون، مرجع سابق، ص ص167– 168.

3– نماذج عن مصادرة الأضي:

أ. الجزائر العاصمة وضواحيها:

كانت أولى عمليات الحجز والمصادرة في مدينة الجزائر العاصمة، بعد سيطرت السلطات الاستعمارية على المباني العامة والثكنات والقصور، وكذلك الأملاك الخاصة للأشخاص الذين فروا من الاحتلال، وهم حوالي 15 ألف نسمة، وكانت ذريعة الإدارة الاستعمارية في ذلك أنها بمثابة أملاك شاغرة.

كما قامت بمصادرة كل المنازل والمخازن والمتاجر والحدائق والمحلات وتم تحويلها إلى الدومين العام، ومثال ذلك مصادرة 29 ملكية للمدعو "بشار" من قبيلة نزليوة ببلاد القبائل مقاطعة الجزائر، بسبب تخليه عنها، رغم ان معظم هذه الملكيات كان مازال مستغلا جماعيا وغير مقسوم بين المعني وأقربائه.[1]

سهل متيجة:[2]

وهو أول المناطق النموذجية التي اختارها كلوزيل لتنفيذ مشروعه الاستيطاني، نظرا لموقعه الاستراتيجي المتميز من خلال وجوده وسط المستعمرة، وقربه من الساحل والمراكز الاستعمارية والميناء، وهو ما يضمن نقل وتوزيع وأخذ البضائع الكولونيالية بسهولة وتكلفة أقل من بقية المناطق، ناهيك عن أنه الأكثر أمنا والأفضل حالا في تلك المرحلة، كما أن الاستيطان به سيكون ناجحا نظرا

[1]– هدى أحمد بهاليل، سارة عمراوي، مرجع سابق، ص ص104– 105.

[2]– سهل متيجة: يقع بين الجزائر والبليدة، يرتفع بـ50 متر عن سطح البحر، بتبلغ مساحته 130 ألف هكتار يقع بإقليم الوسط جنوب مدينة الجزائر، كان ينتمي قبل الاحتلال إلى دار السلطان، يمتد من غرب حجوط حتى جبل بوزقزة، ومن الشمال يحده جبل بوزريعة أو الحافة الجبلية الممتدة على شاطئ البحر من مدينة الجزائر إلى غاية شرشال غرب العاصمة. ينظر: عبد الكريم حرمة، مرجع سابق، ص146.

لخصوبته وملائمته للمشاريع الاستيطانية والفلاحية، لذا كان يأمل أن يراه في بضع سنوات مستوطنا من طرف الملايين من الاوربيين.[1]

فاستقر رؤساء الأموال في الأربعاء وحوش قدورة وحوش الخطاب وفي براقي والرغاية، فقد تحصل أحد الأمراء على ثلاثة أحواش مساحتها الإجمالية 2000 هكتار، كما تحصل على قرض من الإدارة بلغت قيمته 100 ألف فرنك.

كما تأسست أول قرية استيطانية في بوفاريك سنة 1836 ووزع على القادمين إليها 562 قطعة أرض بلغت مساحة كل منها ثلث هكتار، ووزعت 173 قطعة بلغت مساحة الواحدة منها 4 هكتارات في الأحواش المجاورة لبوفاريك وبويعقوب.[2]

وبتعيين الجنرال بيجو حاكما عاما على الجزائر تزايد النشاط الاستيطاني في منطقة السهل بشكل رهيب، وتم توزيع منشورات في كامل القطر الفرنسي تحفز على الهجرة والاستيطان في الجزائر وتعد الوافدين بأرض زراعية من 4 إلى 12 هكتار، زائد القروض المالية لاقتناء العتاد الفلاحي، وقد تأسس نتيجة لهذا الوعد 17 مركزا استيطانيا سنة 1842 و14 مركز سنة 1843 و17 مركز سنة 1844.[3]

وقد تم توزيع 105 ألف هكتار من أخصب الأراضي الفلاحية على الأوروبيين سنة 1842، ومصادرة 60.000 هكتار من أراضي متيجة بسبب عدم وجود وثائق رسمية تعود إلى ما قبل 1830.[4]

---

[1]– عبد الكريم حرمة، مرجع سابق، ص149.

[2]– صالح عباد، المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870– 1900، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، د.ط، 1984، ص09.

[3]– صالح فركوس وآخرون، مرجع سابق، ص111.

[4]– عبد الكريم حرمة، مرجع سابق، ص153.

ب. الغرب الجزائري:

وهران[1]:

قسم لا موريسيار[2] الإقليم الوهراني إلى أربعة مقاطعات وهي وهران، تلمسان، مستغانم، معسكر، وفكر في بناء مراكز استيطانية بإقليم وهران لتوطين 500 عائلة فلاحية توزع على 22 بلدية فوق أراضي تقدر بـ 80.000 هكتار تمنح للرأسماليين، وأوكل لهم انتزاع الأراضي من الجزائريين عن طريق المقايضة أو الشراء البخص بطريقة أو بأخرى وطلب قروض مالية من الحكومة الفرنسية لتثبيت العائلات الأوروبية وتهيئة المواقع وتحديد الطرق وحفر الآبار وبناء الأحواض المائية والسدود ووزع في نواحي وهران مائتا هكتار في تنازلات تتراوح ما بين 4 إلى 100 هكتار ووطن بالمرسى الكبير حامية تتألف من 300.000 فرنسي أقاموا حولهم عدد من الحصون الصغيرة وحولوا المخازن الموجودة فيه إلى ثكنات.[3]

وقد صدر مروسم في 16 ماي1859 نص على منح القسيس أبرام مدير مأتم مسرغين بوهران أرضا تقدر بـ 54 هكتار منه 6 للمباني، و16 للمشاتل، و32هـ للزراعة تتكفل الدولة بتهيئتها وجلب المياه إليها وتلزم القسيس استغلالها لمدة 20 سنة على الأقل.

---

[1]– وهران: تقع شمال غرب الجزائر على ساحل البحر الأبيض المتوسط، تأسست عام 903م من طرف بحارة أندلسيين بمساعدة قبيلتي نفزة وبني مسقن المجاورة لها. ينظر إلى: علي بوتششة، مدينة وهران من خلال كتابات الجغرافيين والرحالة والمؤرخين، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 19، جامعة الجزائر 2، جانفي 2018، ص208.

[2]– لاموريسيار: 1806–1865، تخرج من المدرسة العسكرية ملازما في الهندسة، عين أول رئيس مكتب عربي بالجزائر، ترأس القسم العسكري بوهران في 1840، قبض عليه إثر انقلاب 1851 ونفي إلى بلجيكا. ينظر إلى: سامية عمور، عمارية مبارك، الاستعمار الاستيطاني الفرنسي في الغرب الجزائري (1830– 1870)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ابن خلدون تيارت، 2014– 2015، ص39.

[3]– المرجع نفسه، ص39.

وفي سنة 1850 تقلصت أراضي الغرابة بالجنوب الوهراني من 72.400 إلى 25000 هكتار، كما تم مصادرة الأملاك العديد من القبائل بحجة أنها تخلت عنها وهاجرت إلى المغرب تطبيقا للقرار 18 أفريل 1846.[1]

منطقة تيارت:

عرفت تيارت بموقعها الاستراتيجي المتميز خاصة وأنها تطل على سهل السرسو الخصب الذي يضم آلاف الهكتارات، ومما جعل الإدارة الفرنسية تهتم بهذه المنطقة لأنها كانت ضمن نفوذ الامير عبد القادر ما بين 1832– 1847م، وباعتبارها ميدان جديد للفلاحة الواسعة بفضل جودة أراضيها، حيث دعمت بملايين الفرنكات لبناء القرى الاستيطانية وتشجيع زراعات جديدة وذلك لجعل المنطقة مخزونا للقمح،[2] فبعد سقوط تاقدمت[3] 1841 تمكن الفرنسيين من إخضاع بعض القبائل قام القائد دومال بتاريخ 16 ماي 1843م بالهجوم على منطقة نبع طاقين فكانت الغنائم والخسائر كبيرة كما تم مصادرة أراضي المشاركين مع الأمير في العمليات العسكرية خاصة إثر انتفاضة الغرنوق 1854[4] التي استغلت السلطات الاستعمارية أحداثها لمصادرة أملاك جميع المشاركين فيها

---

[1]– هدى أحمد بهاليل، سارة عمراوي، مرجع سابق، ص ص108-109.

[2]– سامية عمور، عمارية مبارك، مرجع سابق، ص46.

[3]– تاقدمت: تقع على بعد 08 كلم غرب مدينة تيارت، ويعتبر اسم تاقدمت وتاهرت اسمان لمدينة واحدة عرفت بها منذ أول تأسيسها على يد عبد الرحمن بن رستم في 761م، أعاد الأمير عبد القادر بنائها في 1836، ونقل إليها كرسي الحكم وجعلها عاصمة له بدلا من مدينة معسكر مسقط رأسه. ينظر إلى: عبد القادر دحدوح، تاهرت– تاقدمت معطيات ميدانية ورؤية جديدة، حوليات الاتحاد العام للأثاريين العرب "دراسات في أثار الوطن العربي"، العدد 10، المركز الجامعي تيبازة، أكتوبر 2007، ص675.

[4]– انتفاضة الغرنوق: مقاومة شعبية شهدتها منطقة جنوب فرندة ضد الاستعمار في ماي 1854، تحت قيادة مُحَّد بن عبد الله الغرنوق الذي ينتمي إلى قبائل الأحرار، غير أن السلطات الفرنسية تمكنت من كشف هذا المشروع ووأده في مهده. ينظر إلى: كمال بن صحراوي، زكريا جرادي، انتفاضة مُحَّد الغرنوق جنوب فرندة عام 1854 ضد الاحتلال الفرنسي دراسة من خلال الأرشيف والكتابات الفرنسية، مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية في شمال إفريقيا، العدد02، مج03، جامعة ابن خلدون تيارت، سبتمبر 2020، ص293.

خاصة قبيلة الحسينات الذين تم تفرقتهم على قبيلتين وحجز جميع أراضيهم المقدرة بـ 5650 هكتار وتم ضم محاصيل تلك الأراضي لخزينة الدومين وفرض غرامات وعقوبات قاسية.[1]

أما في البلدية المختلطة الفرندة التي تبعد عن تيارت بـ20 كلم، فقد مكنت عمليات سيناتوس كونسيلت السلطات الاستعمارية من ضم آلاف الهكتارات من الأراضي الغير مستغلة إلى أملاك الدولة.

ج. الشرق الجزائري:

بعد مضي وقت على احتلال قسنطينة أرسى الجنرال نيقربي مجلة عسكرية بالحروش من أجل دراسة البلاد أولا، ثم ضمان طرق المواصلات مع البحر، وبناء على طلب "الدوق دومال" صدر مرسوم وزاري في 22 مارس 1844، يعطي لمركز الحروش وجودا فعليا بتخصيص إقليم خصب منه تقدر مساحته بـ1600 هكتار، كما تم تأسيس ضيعات فلاحية بضواحي سكيكدة، هيئت للمعمرين مثل ضيعة برانكار (سانت أنطوان) خصصت لها 700 هكتار، وقرية فالي أعطيت لها 600 هكتار، قريد دامريمون.

وفي 20 جانفي 1845 تم تهيئة مركز بمدينة قالمة يستوعب 250 عائلة أوروبية.[2]

وفي 30 جويلية 1846، صدر مرسوم ينص على إنشاء ثلاث مراكز لإيواء المعمرين بضواحي مدينة قسنطينة وهي:

- واد يعقوب وبومرزوق.
- واد قاتز على بعد أربعة أميال من مدينة باتنة.

---

[1]- كمال بن صحراوي، زكريا جرادي، مرجع سابق، ص309.

[2]- صالح فركوس، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، 1830- 1925، قالمة، مديرية النشر لجامعة قالمة، د.ط، 2010، ص101.

– واد حجر على بعد أربعة أميال من الطريق المؤدي إلى مدينة سكيكدة.

وفي أفريل 1847، تم تأسيس قرية "سانت شارل" على بعد 17 كلم من مدينة سكيكدة، وخصصت لها مساحة تقدر بحوالي 1400 هكتار، انتزعت من أراضي قبيلة بني مهانة، واستقرت بها آنذاك 15 عائلة سويسرية، وقدم إلى المعمرين تنازلات كبيرة في واد الصفصاف.[1]

أنشئت في 16 نوفمبر 1847 قرية "روبرتفيل" على بعد 24 كلم جنوب مدينة سكيكدة بمرج الشيخ، قدرت مساحتها ب2500 هكتار أخذت من قبيلة كابنة.

وفي نفس الفترة أنشئت قرية "قاسطونفيل" بضواحي الصفصاف على بعد 24 كلم من سكيكدة على طريق قسنطينة بمساحة 300 هكتار أنشئت فوق أراضي قبيلة بني مهانة في المكان المسمى عند الأهالي بدير علي، حيث قدم حوالي 600 معمر للاستقرار بتلك القرية.[2]

كما رافق عملية الاستيلاء على الأراضي عملية توزيعها على الرأسماليين والشركات ففي أفريل 1853، أصدرت الحكومة الإمبراطورية مرسوما يمنح شركة جنيف 20000 هكتار من الأراضي في ضواحي سطيف، على أن تقوم الشركة ببناء 10 قرى استيطانية هناك، كل منها على مساحة قدرها 1200 هكتار، بينما تبقى 8000 هكتار أخرى إقطاعية للشركة تستغلها بطريقة مباشرة، وتعمير هذه القرى بالمهاجرين السويسريين في مدة أقصاها 10 سنوات، ونفذت هذه الشركة بناء 5 قرى هي: عين أرنات، مهوان، بوجيرا، عين مسعود، الأوريسية، وأسكنت بها 222 معمر.[3]

استجابة حكومة الامبراطورية لمطلب الرأسماليين ومنحت في الفترة الممتدة من 1860- 1864 مساحة 50.000 هكتار أخرى، منها 34000 في سنة 1863 وحدها، وخلال 1862-

[1]- صالح فركوس، محاضرات في تاريخ...مرجع سابق، ص102.

[2]- المرجع نفسه، ص103.

[3]- صالح عباد، مرجع سابق، ص ص14- 15.

18633 منحت 160.000 هكتار من غابات المنطقة الواقعة بين سكيكدة وعنابة لثلاثين شخص من أصحاب النفوذ في باريس.[1]

تم استيطان الجهة الشرقية من الجزائر من خلال التوغل التدريجي في المناطق التالية:[2]

– سهل عنابة الساحلي: كان احتلال عنابة في 18332 وفي غضون 6 سنوات تم استيطان ضاحيتها ولم يتم توالي إنشاء مختلف المراكز الاستيطانية إلا مع حلول 1847.

– وادي سكيكدة: تم إنشاء ميناء "ستورة" في 1838 واستيطانها بدأ من 1847 وكانت المنطقة الأكثر زخما استيطانية.

– سهول قالمة وجبال مجردة: تم إنشاء قالمة، وواد زناتي.

– السهول العليا لقسنطينة: من خلال إنشاء باتنة في 1848، قسديس، لمبيزا، ومدر، تم تحقيق عمليات مصادرة واستيطان لكن الباقي سيكون بعد 1870.

– السهوب العليا لسطيف: من بينها سطيف 1847 ومعظم المراكز أنشئت من قبل الشركة السويسرية.

كان لضباط المكاتب العربية دور في تشجيع الاستيطان وتشييد القرى الفلاحية، حيث أجبروا الأهالي على ترك أراضيهم طوعا أو كرها ودون أن يأخذوا تعويضات عن ذلك، ونتيجة لهذا السلب كانت قبائل كثيرة تثور وتقاوم من أجل المحافظة على أراضيها، كما استاء الأهالي من تزايد الوافدين الأوربيين فقام ضباط المكاتب بتهدئة خواطرهم واعدين القبائل المطرودة من أراضيهم بحماية مصالحهم ومنحها أراضي أخرى، وما هي في الحقيقة إلا وعود زائفة كانت تستهدف ربح الوقت وامتصاص الغضب.[3]

---

[1]– صالح عباد، مرجع سابق، ص16.

[2]– آسية مسيكين، فاطمة بنبري، حركة الاستيطان الفرنسي في الشرق الجزائري (1830– 1870)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ابن خلدون تيارت، 2015– 2016، ص52.

[3]– صالح فركوس، محاضرات في تاريخ... مرجع سابق، ص103.

المبحث الثالث: سياسة الاستيطان الأوروبي

1– تطور الهجرة الأوروبية:

يمكن تقسيم تطور الهجرة الأوروبية بالجزائر خلال العهد العسكري إلى عدة مراحل هي:

أ. مرحلة الاستيطان الرسمي (1830– 1837):

وهو الاستيطان الذي تقوم عليه السلطات الاستعمارية، بحيث قامت الإدارة الفرنسية بتبني الاستيطان الرسمي والتوسع فيه ودعمه بالإمكانيات اللازمة، فأخذت تهجر على نفقاتها الأوروبيين والفرنسيين إلى الجزائر وتقدم لهم طبيعة البلاد ويستقروا في المزارع حتي يستطيعوا أن يقوما بأعمالهم الفلاحية ويتأقلموا مع طبيعة البلاد ويستقروا في المزارع التي ملكت لهم[1]. خاصة وأن عدد كبير من الفرنسيين الذين جاءوا إلى الجزائر قد رجع عدد كبير منهم وبسرعة بسبب المناخ والظروف المعيشية الصعبة[2]، نظرا لحالة الحرب القائمة في معم البلاد بالإضافة إلى أن هؤلاء المستوطنين كانوا شديدي الجشع حريصين على الثراء السريع والعودة إلى فرنسا بعد ذلك.[3]

كما يسمى الكولون[4] الأوائل بكولون الحكومة لأن الحكومة الفرنسية هي التي تكفلت بهم ووفرت لهم كل الحاجيات الضرورية التي تسمح لهم بالإقامة في الجزائر.[5]

---

[1]– يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص08.

[2]– كمال حسنة، هجرة المعمرين غير الفرنسيين إلى الجزائر خلال القرن التاسع عشر، مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية في شمال إفريقيا، العدد02، جامعة تيارت، سبتمبر 2021، ص541.

[3]– يحي بوعزيز، سياسة التسلط... مرجع سابق، ص08.

[4]– الكولون: في نظر العامة هو المعمر المهاجر من أوروبا إلى الجزائر والذي يعيش من خدمة الأرض ويستوطن الريف وهو الفلاح الذي يشتغل بتربية الحيوانات أيضا. ينظر: عدة بن داهة، مرجع سابق، ص45.

[5]– المرجع نفسه، ص47.

وكانت أول محاولة للاستيطان الرسمي سنة 1832 بحيث وصلت إلى ميناء الجزائر سفينة تحمل 400 مهاجر ألماني وسويسري كانوا متجهين إلى العالم الجديد وخصصت لهم السلطات الاستعمارية مقاطعتين هامتين في ضواحي مدينة الجزائر وهما القبة وابراهيم باشا، حيث أقيمت المجموعة الأولى والتي تتكون من 50 عائلة في ابراهيم باشا، ووزعت عليهم قطعا من الأراضي مساحتها الإجمالية 277 هكتارا، أما المجموعة الثانية فكانت مكونة من 23 عائلة أقيمت في القبة ووزعت عليها 39 هكتارا من الأراضي.[1]

كما كانت هناك مراكز استيطان ألمانية أخرى في الدويرة وبوفاريك وحتى وهران وتلمسان.[2]

وعندما عين كلوزيل حاكما عاما بالجزائر نشط في تطبيق سياسية الاستيطان الحر والرسمي وصمم على تحويل سهل متيجة وقراه العمرانية إلى وطن حقيقي للمهاجرين، فحصرت أفواج عديدة من اسبانيا وإيطاليا ومالطا وجزر البليار وباريس ومارسيليا أغلبهم من الصعاليك والمنحرفين، ويزع الأراضي والآلات والحيوانات مجانا على المستوطنين من أجل تشجيعهم على البقاء في الجزائر.[3]

وقد طلب كلوزيل خلال فترة حكمه الأولى للجزائر من الحكومة الفرنسية إرسال لجنة صغيرة إلى الجزائر تتكون من مشرعين وقانونيين فرنسيين لوضع منظومة قانونية تسير المستعمر وتدير شؤونها وإلى جانب ذلك عمل على تأسيس المحاكم المدنية الاهتمام بالشرطة وإنشاء إدارة خاصة.[4]

[1]- كمال حسنة، مرجع سابق، ص ص545-546.

[2]- المرجع نفسه، ص546.

[3]- يحي بوعزيز، سياسة التسلط... مرجع سابق، ص ص8- 9.

[4]- Bertrand (clauzel), Nouvelles observations sur localanisation d'Alger, Paris, Imprimerie sellique, 1833, pp 29-30.

كما أعاد هيكلة البنية التحتية للجزائر وبقية المدن الأخرى وأمر الجيش وفرق الهندسة بإنشاء القرى الاستيطانية وتوفير البنية التحتية لها من قنوات الصرف الصحي ومخازن المياه والطرق وغيرها.[1]

كما أسس "فرقة الزواف"[2] وبما أن الاستيطان كان مرتبطا بالمال والاقتصاد، فقد أسس كلوزيل المؤسسات الزراعية الكبرى والمؤسسات الصناعية الصغيرة لتحسين ظروف العمال الأوروبيين وأنشأ المدارس العمومية لكل من أبناء المعمرين والأهالي وأنشأ مؤسسة للطباعة بالعربية والفرنسية وفي عهد ظهرت أول صحيفة كولونيالية وهي المرشد الجزائري،[3] وبعد إنجاز اللجنة الإفريقية لمهمتها خلال الفترة الممتدة ما بين 02 سبتمبر و19 نوفمبر 1833 وزيارتها لمناطق عدة في الجزائر ومتيجة والبليدة ووهران وبجاية، أتمت عملها في شكل مذكرة عسكرية احتوت على عشر تقارير حول البحرية والاحتلال والقطاع العام والاستيطان والأوقاف توصلت اللجنة إلى توصيات أهمها: الاحتفاظ بالجزائر كمستعمرة عسكرية أو إصلاحية،[4] وعلى ضوء هذه التوصيات أصدر الملك لويس فيليب مرسوم ملكي في 22 جويلية 1834 نص على إلحاق الجزائر جزء من التراب الفرنسي، يديرها حاكم عام يتبع رأسا لوزير الحربية في باريس، ويساعده مجلس استشاري من كبار الشخصيات المدنية والعسكرية.[5]

---

[1]– قدم كلوزيل شرح مفصل لهذه المشاريع الاستيطانية مع إحصاء في ميزانيتها في شكل مؤلف إلى وزير الحربية الفرنسية، للمزيد من المعلومات ينظر: المصدر نفسه، ص 30 وما بعدها.

[2]– فرقة الزواف: هي فرقة عسكرية مشكلة من العنصر المحلي تعمل على حرق المحاصيل الزراعية والمنازل وقتل الناس أطلق عليها كتيبة الزواف وفقا لقرار 10 أكتوبر 1830 والزواف تحريف فرنسي أخذ من كلمة الزوافة حسب النطق التركي لكلة زواوة. ينظر: شهيناز بوحوص، الفرق العسكرية الجزائرية في جيش الاحتلال الفرنسية (1830– 1990)، مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية في شمال إفريقيا، العدد3، جامعة سيدي بلعباس، جوان 2022، ص ص666-667.

[3]– فاتح زياني، السبتي غيلاني، سياسة الجيش الفرنسي في دعم الاستيطان الأوروبي في الجزائر خلال حكم الماريشالين كلوزيل وبيجو (1830– 1847)، مجلة الإحياء، العدد26، جامعة باتنة، سبتمبر 2020، ص658.

[4]– المرجع نفسه، ص662.

[5]– يحي بوعزيز، سياسة التسلط... مرجع سابق، ص08.

وبعد رحيل كلوزيل المؤقت، لم يكن خلفاؤه الذين حكموا الجزائر من "بيار برتيزان" (1831- 1832) إلى "الدوق دوروفيقو" (1832- 1833) و"تيوفيل فوارول" (1833- 1834)، انتهاءا بالكونت " ديولون" (1834- 1835)،[1] يملكون حماسة كبيرة للاستيطان مثل التي كانت لدى كلوزيل، فقد كانت شهيتهم للقتل أكبر وانشغالهم بوأد الانتفاضات التي شهدتها متيجة بقيادة ابن زعمون، والغرب بقيادة الأمير عبد القادر أكثر ضرورة، باعتبارها مصدر قلق للجيش وعائق الاستيطان.[2]

عاد كلوزيل خلال فترة حكمه الثانية (1835- 1837) ليعطي دفعا جديدا للاستيطان الريفي في الجزائر، وأسس أول قرية بالقرب من معسكر بوفاريك تضم 173 قطعة فلاحية، مساحة كل منها 4 هكتارات منتحت بالمجان للأوروبيين وفي أقل من سنة بلغ عدد المستفيدين من هذه الأراضي 76 أوروبيا، وقد سماها الزرعة التجريبية في إفريقيا وبالرغم من المساعدات التي قدمها كلوزيل للمستوطنين إلا أن سياسته لم تحقق نجاحا كبيرا بسبب شراسة المقاومة من جهة ولعدم تأقلم المستوطنين مع الظروف المناخية للمنطقة من جعة أخرى،[3] ولغاية 1839م لم يزد عدد المهاجرين الأوروبيين على 25 ألف شخص[4]، ومما يلاحظ خلال هذه الفترة أن العسكريين كانوا هم المحور الأساسي في عملية الاستيطان وأداتها الأكثر فعالية، فقد مثلوا الدور الاقتصادي والعسكري في تحضير الأراضي الزراعية وتهيئتها للكولون المدنيين.

[1]- للمعرفة أكثر حول أعمال هؤلاء الحكام وسياستهم ينظر: أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1830- 1900)، ج1، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1992، ص ص46- 61.

[2]- فاتح زياني، السبتي غيلاني، مرجع سابق، ص663.

[3]- فاتح زياني، السبتي غيلاني، مرجع سابق، ص665.

[4]- يحي بوعزيز، سياسة التسلط... مرجع سابق، ص09.

ب. مرحلة الاستيطان الحر (1837– 1848):

بعد فشل تجربة الاستيطان الرسمي تحولت أنظار الإدارة الاستعمارية إلى أصحاب الإمكانيات المادية، وتشجيع الاستيطان الحر بعد تنصيب الماريشال "فالي"[1] كحاكم عام مكان كلوزيل 1837، وكنتيجة لهزيلة الاستيطان أجبرت فرنسا على تغيير الاستراتيجية العامة للاستيطان، والاتجاه نحو الاعتماد على أرباب المال بفتح باب الهجرة للشركات والمؤسسات الفرنسية وإعطائها الحرية في شراء الأراضي والتخلي من جهة أخرى عن الهجرات الاستيطانية الكبرى التي تميزت بالعشوائية ونتج عنها متاعب مالية واقتصادية أثقلت الوضع المادي المنهك أصلا بفعل الثورات المنتشرة هنا وهناك.[2]

قام فالي بتوسيع الاحتلال الفرنسي نحو المدن الداخلية، فقد تمكن من احتلال البليدة والقليعة وشرشال في 15 مارس 1840، ومليانة 08 جوان من نفس السنة، كما قام بتوسيع المدن المحتلة سابقا كقسنطينة، سعيدة، لتستوعب العدد الهائل من المستوطنين المتزايدين فيها، وقام بعرض أراضي الدومين التي نتجت عن مصادرة أراضي البايلك والأقواف للبيع بسعر وسطي قدر بـ 48 فرنك للهكتار الواحد وتم تخفيفه إلى 38 فرنك بالمناطق الداخلية، ومع ذلك ظل الاستيطان الريفي بطيئا طيلة هذه الفترة.[3]

---

[1]– فالي: ولد في 17 ديسمبر بفرنسا، دخل الخدمة العسكرية في سبتمبر 1792، شارك في حروب الامبراطورية الفرنسية وحصل على وسام جوقة الشرف في 1814م، كان شارل العاشر ينوي تنصيبه قائد عاما قبل سقوطه، عين حاكم عام على الجزائر في 11 نوفمبر 1837، وبقي بهذا المنصب إلى غاية استبداله بالجنرال بيجو في 29 ديسمبر 1840. ينظر:
Narcisse Faucon, livre d'or de l'algérie histoire politique militaire administratif, tome 1er, biographie, pp559- 560.

[2]– فاتح زياني، السبتي غيلاني، مرجع سابق، ص666.

[3]– فاتح زياني، السبتي غيلاني، مرجع سابق، ص ص666– 667.

سياسة بيجو الاستيطانية:

إن أخطر مرحلة عرفتها الجزائر فيما يخص الاستيطان هي فترة بيجو[1] الذي رفع شعار "المحراث والسيف"، ففي خطبة له البرلمان الفرنسي سنة 1847 قدم المعالم الكبرى لمشروعه المتمثل في توفير 100 ألف جندي المعمرين بشرط أن يعطي لكل واحد منهم 10 هكتارات ويوفر له السكن وزوجين من ثيران، أما الجندي الفرنسي فعليه أن يقضي سبعة سنوات في الخدمة العسكرية يعتبر فيها المعمرة لمدة ثلاث سنوات قبل تحريره، كما كان يرى أنه: عندما ينتهي المستوطن من بناء مسكنه وخدمة الأرض التي استفاد منها لأربع أو خمس سنوات، ويرى بأم عينه الأشجار التي غرسها ورآها تثمر ثمارا طيبة لم يرها في وطنه الأصلي وعندما يرزق بولدين أو أكثر على هذه الأرض التي يملكها، حينئذ لا يمكن على الإطلاق تصور احتمال التخلي عن هذه الحالة من الرخاء، والنتيجة تكون هو أنه وأحفاده يرتبطون بهذه الأرض إلى الأبد، ومن هنا نلاحظ أن الشرط الوحيد والكافي في فكر بيجو لتحقيق الاستيطان هو أن يقوم المستوطن بخدمة الأرض والتشبث فيها.

ولم يسخر بيجو جنوده فقط لخدمة الأرض بل حتى السجناء والمحكوم عليهم أمرهم باستصلاح الأراضي والتشجير خاصة في ضواحي العاصمة.

لكن استخدام بيجو الجنود في التوسع ضد غارات القبائل وحماية المستوطنين واستعمالهم في زراعة الأرض واستصلاحها وبناء القرى والمراكز الاستيطانية هي سياسة لقيت معارضة من الجيش أمثال القائد لاموريسيار كما علق ماكارتي وهو أحد الأكاديميين المهتمين بمسألة الاستيطان في الشرق وإفريقيا، قائلا: أن سياسة بيجو هي استراتيجية غير مدروسة ستكون نتيجتها الحتمية الفشل التام...

[1]– بيجو: اسمه الكامل thomas robert bugeaud، ولد في 15 أكتوبر 1784م، بدأ حياته العسكرية مبكرا فاشتغل بالحرس الإمبراطوري، حصل على عدة ترقيات كرتبة عريف في 1805 وفي خدمته بروسيا وإيرلندا وإسبانيا حصل على رتبة عقيد 1815م، تم فصله من قبل آل بربون إلى غاية 1830 عين حاكما عاما على الجزائر في 22 فيفري 1841 حقق انتصارات لصالح الإدارة الفرنسية أهمها القضاء على مقاومة الأمير عبد القادر، أنهى مهامه كحاكم عام بعد أكثر من سبع سنوات في 21 سبتمبر 1847، وتوفي بعدها بعامين. ينظر: Narcisse Faucon, Op Cit, p129.

فكيف للجيش أن يوفر الحماية في الوقت الذي نطالبه فيه بممارسة أعمال زراعية هي خارجة عن مهامه،[1] ورغم هذه الانتقادات فإن بيجو مضى في تطبيق أفكاره.

ويلخص أبو القاس سعد الله سياسة بيجو الاستيطانية في نقطتين: الأولى سياسة مدنية والثانية سياسة عسكرية، أما الأولى فهي إيمان بيجو بضرورة توطيد الاستعمار الفرنسي بالجزائر بإحلال الإنسان الأوروبي محل العربي في الأراضي المغتصبة،[2] ومن أجل ذلك أصدر قرار في 189 أفريل 1841 يتضمن خمسة عشر مادة تشرح بالتفصيل شروط الاستفادة من الأراضي الزراعية في الجزائر وكيفية إنشاء مراكز استيطان جديدة،[3] وتوسيعه من صلاحيات المكاتب العربية وجعلها أداة لتنفيذ سياسته مع الأهالي، أما السياسة العسكرية فتمثلت في الإبادة الجماعية والأرض المحروقة بهدف القضاء على المقاومة الشعبية وأولها مقاومة الأمير عبد القادر والقبائل المتعاونة معه، فأصدر الأوامر بإباحة الحرائق وطرد المشتبه فيهم إلى الجزر النائية[4]، والأمثلة كثيرة على المجازر التي ارتكبها بيجو بالجزائر منها:

– إبادة قبيلة أولاد رياح (الفراشيش) في 19 جوان 1845م ويعود سبب هذه المجزرة إلى دعم هذه القبيلة لمقاومة الشريف بومعزة ولأنها رفضت الانصياع والخضوع للقياد الموالين للإدارة الاستعمارية، فغزاها بيليسي بأمر من بيجو، بحيث اعتصمت هذه القبيلة بأحد المغارات الموجودة في جبال الظهرة وهو غار الفراشيش[5]، طوله 200 متر وكان عدد السكان به حوالي ألف شخص من بينهم النساء والأطفال والشيوخ، فحاصره بيليسي ووضع مدفعا كبيرا أمام مخرجه الرئيسي يوم 18 جوان وعندما طلب منهم الاستسلام رفضوا وردو عليه بطلقات نارية من باندقهم، فوضع حزمات

[1]– فاتح زياني، السبتي غيلاتي، مرجع سابق، ص670.
[2]– أبو القاسم سعد الله، الحركة...، مرجع سابق، ص217.
[3]– عدة بن داهة، مرجع سابق، ص54.
[4]– أبو القاسم سعد الله، المرجة...، مرجع سابق، ج1، ص217.
[5]– المرجع نفسه، ص228.

من الخشب أمام المدخل وألهب فيها النار، فارتفعت ألسنة النيران التي استمرت طوال الليل والدخان يتسرب داخل الغار فأدى إلى اختناق من بداخله[1].

وهذا جزء من سياسة السيف التي سار عليها بيجو أثناء حكمه من تدجين وإرهاب وقتل جماعي واحتجاز الرهائن والتجويع وإقامة المحتشدات،[2] وعندما رحل بيجو من الجزائر في سبتمبر 1847 خلف وراءه (109400) مستوطن أوربي منهم 15000 شخص في المستوطنات الريفية الداخلية و47247 من أصل فرنسي.[3]

وعقب اندلاع الثورة بفرنسا خلال شهر ماي 1848 وجد مئة ألف (100.000) عامل في الورشات الوطنية بفرنسا أنفسهم بدون عمل، فتشكلت لجنة للنظر في إرسالهم إلى الجزائر، فوصلت أول مجموعة منهم يوم 26 أكتوبر 1848 ولإيواء هؤلاء المهاجرين الجدد أنشئ 42 مركز استيطانيا جديد منح لكل عائلة من 08 حتى 10 هكتارات من الأراضي إلى جانب تزويدهم بالمعدات الزراعية والمؤن الغذائية.[4]

ج. الاستيطان في عهد الجمهورية الثانية (1848– 1852):

في 24 فيفري 1848 وقعت ثورة في فرنسا ضد نظام لويس فيليب، أدت إلى تغيير نظام الحكم بفرنسا من الملكية إلى الجمهورية، وقامت على إثرها الجمهورية الثانية التي تعهدت بوضع دستور

[1]– محفوظ قداش، جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830– 1954، تر: محمد المعراجي، الجزائر المؤسسة الوطنية للاتصال، د.ط،2008، ص110.

[2]– أبو القاسم سعد الله، الحركة...، مرجع سابق، ج1، ص231.

[3] – يحي بوعزيز، سياسة التسلط... مرجع سابق، ص10.

[4]– عدة بن داهة، مرجع سابق، ص57.

لفرنس وبسيادة الشعب وتحرير الاقتصاد وقد عرفت بالجمهورية البرجوازية التي تعني تشجيع رأس المال والبحث عن الأسواق والمواد الخام والحرية الفردية في المشاريع الاقتصادية.[1]

ومن نتائج هذه الثورة أنها حكمت بإبعاد هذه العناصر السياسية الغير مرغوب فيها هناك إلى الجزائر، وبذلك جاء إلى الجزائر عدد من السياسيين ذوي الاتجاهات المختلفة والمعادية للنظام الجديد، وكان على هؤلاء أن يجدوا الأمن والعمل والعيش في الجزائر على حساب أهلها وكان لهذه الهجرة الفرنسية وجها آخر، فهذه المرة ل يكونوا من حثالات المدن والعاطلين، ولكنهم في الغالب من فئة المثقفين والحرفيين والنقابيين، وهكذا بدأ عهد جديد سمي عهد الإندماج وهو العهد الذي يشعر فيه المستوطنون وهم في الجزائر كأنهم في بلدهم فرنسا تماما.[2]

ولذلك قامت السلطة الحاكمة بفرنسا بوضع لتهجير مائتي ألف أوروبي إلى الجزائر في ظرف عشر سنوات، واعتمد مجلس النواب الفرنسي 50 مليون فرنك لتنفيذ المرحلة الأولى من الخطة على أمل إسكات أصوات العمال الذين فشلت الحكومة في إيجاد عمل لهم، فهجرت من باريس 15 ألف شخص من ضمن 20 ألف مهاجر وأقامت وحدة جمركية بين الجزائر وفرنسا لخدمة اقتصادهم، كما صدر قرار في شهر مارس 1848 نص على أن الجزائر جزء من التراب الفرنسي وسمح للمستوطنين بانتخاب مستشارين بلديين لهم في المجالس البلدية[3]، وقسم هذا القرار الجزائر إلى ثلاث ولايات بدل النواحي العسكرية القديمة وقسمت كل ولاية إلى مجموعة من البلديات والبلدية لها مجلس منتخب وكل المنتخبين فرنسيون أو متفرنسون وتطبيقا لجعل الإدارة المدنية في يد الفرنسيين، فإن الجزائريين الذين عينوا سابقا في مناصب تشبه مناصب البلدية عزلوا منها، وبذلك أصبح الدمج يشمل الدمج القانوني والاقتصادي والاجتماعي[4] وحتى القضاء فقد كان من قبل تابع لوزارة الحربية وبمجيء هؤلاء

[1]– أبو القاسم سعد الله، الحركة...، مرجع سابق، ج1، ص312.
[2]– أبو القاسم سعد الله، الحركة... مرجع سابق، ص320.
[3]– يحي بوعزيز، سياسة التسلط... مرجع سابق، ص13.
[4]– أبو القاسم سعد الله، الحركة... مرجع سابق، ج1، ص320.

المستوطنين ضم القضاء الفرنسي إلى وزارة العدل، وأصبح الفرنسيون والأوروبيون يخضعون للمحاكم المدنية أما القضاء الإسلامي فقد صدرت بشأنه عدة قرارات غيرت منه.[1]

الاستيطان في عهد الإمبراطورية الثانية (1852– 1870):

بعد الانقلاب الذي قام به لويس نابليون[2]على الجمهورية الثانية 1852 حاول أن يخفف من حدة التناقض الكبير بين الجزائريين والمعمرين ويجعل نفسه حاكما على الجزائر وفرنسا بما سماه المملكة العربية، فقد جاء في رسالته الشهيرة إلى الحاكم بيليسي في 06 فيفري 1863: "يجب إقناع العرب بأننا لم نأت إلى الجزائر لاضطهادهم ونهبهم لكن لجلب منافع الخضارة...فالجزائر ليست مستعمرة بمعنى الكلمة، لكنها مملكة عربية"[3]، ومن جهة أخرى أطلق يد الرأسماليين الكبار في الجزائر وشجع الحركة الاستيطانية، ففي خطابه الذي ألقاه بمدينة الجزائر يوم 19 سبتمبر 1860 مدح بحرارة المستوطنين فقال: "وبالنسبة لهؤلاء المستوطنين الجسورين الذي أتوا لغرس العلم الفرنسي في الجزائر ومعه تبرز فنون شعب متحضر، هل أنا بحاجة إلى القول بأن حماية الوطن الأم لن تنقصهم أبدا، إن المؤسسات التي منحتها لهم جعلتهم يجدون هنا بعد وطنهم كاملا[4]"، كما صدر مرسوم في 26 أفريل 1851 يجعل توزيع الأراضي مقابل مبلغ مالي معين بعدما كان مجانا من قبل مؤسسة جينفورا، فقدمت إلى الجزائر مؤسسات راس مالية كبيرة للاستفادة من هذا المرسوم الذي أصدره نابليون الثالث وفي المقابل تتعهد هذه المؤسسات على المشاركة في ميزانية الجزائر وإنجاز الأشغال الكبرى، كبناء السدود وشق الطرق وإنشاء القرى الاستيطانية وجلب الأسر الأوروبية عن طريق الإغراء المالي، وهذا

---

[1]– أبو القاسم سعد الله، الحركة... مرجع سابق، ج1، ص321.

[2]– لويس نابليون: نابليون الثالث ولد بباريس 20 أفريل 1808م، تربى في سويسرا والتحق بالمدرسة العسكرية بها، حيث تخرج ضابط في سلاح المدفعية، نفي في 1836 إلى البرازيل ومنها إلى الولايات المتحدة الأمريكية ثم بريطانيا، عاد إلى فرنسا 1848، أعلن الحرب على بروسيا في 1870 وهزم وتم أسره ثم نفي إلى بريطانيا وتوفي بها في 9 جانفي 1873. ينظر إلى: نادية طرشون، سياسة نابليون الثالث العربية، مجلة دراسات وأبحاث، العدد 26، مارس 2007، ص19.

[3]– صالح عباد، مرجع سابق، ص16.

[4] – صالح فركوس وآخرون، مرجع سابق، ص66– 67.

ما قمت به مؤسسة جينفورا في 1853 عندما تحصلت على 20.000 هكتار في منطقة سطيف، لكن وعدها بتهجير 500 عائلة إلى الجزائر لم يأت منها إلا القليل جدا، لكن المؤسسات الكبرى حافظت على الأراضي واستغلت اليد العاملة المحلية لصالحها.[1]

وفي سنة 1864 تحصلت شركة الهبرة والمقطع على 2400 هكتار وفي 1868 تحصلت الشركة الجزائرية على 100.000 هكتار مقابل فرنك واحد للهكتار سنويا ولمدة 50 سنة،[2] وكان الفشل واحد بالنسبة لكل الحالات ولم يزد عدد المعمرين حسب هذه التجربة لولا العملية التي قام بها المرشال راندون،[3] الذي تمكن من توطين حوالي 15000 شخص[4] عن طريق سياسة حصر القبائل في أراضي ضيقة مستغل في ذلك قانون 16 جوان 1851 بحيث يتم اغتصاب حقوق الأهالي في الأراضي التي يسلمونها إلى الدولة وبالمقابل تعترف لهم بدلا منها بملكية أخرى مساوية لها،[5] فتحصل من 1852 إلى 1861م على 61363 هكتار من الأراضي[6]، وخلال عشر سنوات أعطيت 51 شركة نحو 50.000 هكتار في حين منح الاستيطان الحر 250 ألف هكتار وتم خلال هذه المرحلة إنشاء مصرف الجزائر 1851 وبورصة التجارة 1852.[7]

---

[1]– بوعزة بوضرساية وآخرون، مرجع سابق، ص221– 222.

[2]– إلى جانب الاستعمار الخاص والذي يتولاه الأفراد والاستعمار الرسمي الذي تولاه الدولة بنفسها ظهر نوع ثالث عن طريق هذه الشركات الرأسمالية الذي يسميه أبو القاسم سعد الله بالاستعمار الجماعي، ينظر إلى: أبو القاسم سعد الله، خلاصة تاريخ الجزائر، المقاومة والتحرر 1830– 1962، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط1، 2007، ص81.

[3]– راندون جاك لويس: من مولايد 1795 عسكري وسياسي فرنسي تقلد عدة مناصب منها وزير، سناتور، حاكم عام على الجزائر (1852– 1858)، تميزت إدارته بالقسوة والعنف ضد المقاومة الشعبية. ينظر إلى: عبد الكريم حرمة، مرجع سابق، ص73.

[4]– بوعزة بوضرساية وآخرون، مرجع سابق، ص ص222–223.

[5]– صالح عباد، مرجع سابق، ص14.

[6]– يحي بوعزيز، سياسة التسلط... مرجع سابق، ص15.

[7]– شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر، تر: عيسى عصفور، بيروت، منشورات عويدات، ط1، 1982، ص52.

كما نشأت الشركات الاحتكارية الاستعمارية الكبرى مع قيام الصناعة وازدهار التجارة ففي سنة 1863 أنشئت شركة استعمارية للتسلف العقاري وأخرى مرسيلية، وشركة معادن حديدية وشركة عامة لسفن النقل البخارية.[1]

وعلى كل فإنه رغم تراجع الاستيطان الرسمي المدعم من الشركات الرأسمالية والدولة فإن الاستيطان الحر قد نجح إلى حد كبير في عهد الامبراطورية الثانية حيث نجد إلى غاية سنة 1871 حوالي 265.000 أوروبي في الجزائر.[2]

وبالتالي فإن الحركة الاستيطانية كانت في تطور متزايد من 1830 إلى غاية 1870 ليس من حيث عدد المهاجرين القادمين إلى الجزائر فقط وإنما حتى من جانب الصلاحيات والحقوق التي منحت لهم على حساب السكان الأصليين.

2– الأهداف من وراء الاستيطان الأوروبي بالجزائر:

بعد انتهاء مرحلة التردد (1830– 1834م) واستقرار الرأي الفرنسي على فكرة البقاء في الجزائر، رسمت الإدارة الفرنسية سياسة استيطانية مدروسة وواسعة جندت لها كافة الإمكانيات المادية والبشرية، كما شجعت الحركة الاستيطانية بسنها للعديد من التشريعات التي سهلت للكولون عمليات الاستفادة من الأراضي الزراعية والإقامة بالجزائر بالإضافة إلى تكفلها بمصاريف الهجرة إلى الجزائر لعدة دوافع منها:

– خلق قاعدة ديمغرافية تدعم من خلالها القوة العسكرية وهذا ما نلتمسه من قول ألكسي دوطوكفيل وهو أحد المنظرين الفرنسيين للاستعمار والاستيطان بالجزائر بحيث يقول: "إذا كان صعبا

[1]– جان بول سارتر، عارنا في الجزائر، مصر، دار القومية للطباعة والنشر، د.ط، د.ت، ص06.

[2]– صالح عباد، مرجع سابق، ص18.

إحلال سكان أوروبيين في إفريقيا أثناء الحرب فإن هؤلاء السكان عند إحلالهم سيجعلون الحرب أكثر سهولة وأقل تكلفة وأكثر حسما لأنهم سيكونون قاعدة صلبة لعمليات جيشنا"[1].

وبما أن مساحة الجزائر واسعة جدا فلا يمكن للقوة العسكرية وصدها تعيرها لذلك قامت الإدارة الفرنسية بمصادرة أراضي الجزائريين ومنحتها للمستوطنين الأوروبيين لتفرض تملكها للمستعمرة وتثبت أقدامها فيها ويقول دوطوكفيل في هذا: "ما لم يكن لنا سكان أوروبيين في الجزائر فإننا سنبقى مخيمين على الساحل الإفريقي ولن نستقر هناك، إذن ينبغي أن نجعل الاستيطان والحرب يسيران معا إذا كان هذا ممكنا"[2].

حيث حاول الفرنسيين استئصال السكان الأصليين في مقابل ملء هذه الأرض بأبناء جلدتهم من الأوروبيين تحت شعار: "ليكن الاحتلال فرنسيا، لكن الاستيطان يجب أن يكون أوروبيا"، فهذه السياسة كانت ترمي إلى استعمال جميع الوسائل والقوانين لنزع الأراضي من أيدي الجزائريين لتجعل منهم أقلية يغمرها الأوروبيين.

فنجد الدكتور "بوديشون" في كتابه خواطر عن الجزائر يقول: "لا يهم فرنسا أن تخرق في سياستها الاستعمارية المقاييس الأخلاقية وقيمها، ولكن الذي يهمنا قبل كل شيء هو تأسيس مستعمرة نملكها بصفة نهائية".[3]

خلق علاقات وتقارب بين العنصر المحلي والأجنبي عن طريق الزواج الذي سينتج عنه التأقلم والاندماج بين المجتمعين وانتشار الثقافة واللمة الفرنسية في أواسط المجتمع الجزائري وبالتالي حصول التعايش السلمي، فقد سبق أن طرح كلوزيل فكرة الاندماج الاجتماعي والانصهار العرقي بين

[1]– ألكسي دوطوفيل، نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان، تر: ابراهيم صحراوي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، د.ط، 2008، ص61.

[2]– المصدر نفسه، ص61.

[3]– مراد قبال، السياسة الاجتماعية الفرنسية في الجزائر أهدافها وتداعياتها (1830– 1939م)، مجلة القرطاس، العدد09، جامعة خميس مليانة، جويلية 2018، ص134.

الأجناس في الجزائر، وفي اعتقاده فإنه لا تقوم للاستيطان قائمة في الجزائر، إلا بالتواصل الاجتماعي بين الأهالي والمستوطنين عبر وسائل الربط الاجتماعي، كالزواج المختلط والعيش المشترك، وفي هذا نجده يقول: "إن تجاور الأوربيين بالعرب سينتج علاقات قوية بين العرقين على المنظور البعيد، وستعقد تحالفات متينة بين العائلات من الجانبين، فإذا تزوجت ابنة البدوي المستون أو الجندي سيكون ذلك عاملا قويا في تقارب العرقين المختلفين، وذلك لأن هذا الشعب غير متحضر يملك عاطفة قوية نحو أبناءه، وهو ما سيخلق عواطف قوية نحو أمتنا".[1]

ويلخص الجنرال "لادورسير" موقف العسكريين من الاستيطان بقوله: "من أجل تحقق هذا الهدف لابد من الاستعانة بالمعمرين الأوروبيين، ذلك أننا لا نستطيع على أي حال أن نثق ثقة تامة بالأهالي، فهؤلاء سوف يغتنمون أول فرصة ليثوروا ضدنا، فإخضاع العرب لسلطتنا إن هذه إلا مرحلة انتقالية ضرورية حرب الاحتلال والفتح الحقيقي، والشيء الوحيد الذي يجعلنا نأمل أن نتمكن في تثبيت أقدامنا في الجزائر هو إسكان هذا البلد بالمعمرين مسيحيين يعاطون الزراعة".[2]

– كما كان هدف فرنسا من إقامة جالية أوروبا في الجزائر بأنها تكون مصدر لتزويد الإدارة الاستعمارية بالموظفين وكونهم لا يثقون في الجزائريين، وقد تمثلت مهمة المستوطنين الأوروبيين في عدة وظائف، فالمطالبون أغلبهم اشتغلوا في التجارة والزراعة وقاموا في بداية الاحتلال بتوفير المؤونة للجيش الفرنسي، والإيطاليون احتكروا صناعة الصيد البحري في الموانئ شرق ووسط الجزائر واحتكرها الإسبان أيضا في الغرب الجزائري، أما الإيطاليون فشكلوا اليد العاملة لإنجاز البنى التحتية كبناء

[1]- Bertrand clouzel, Op-Cit, p24.

[2]– عماد لبيد، الاستيطان والتوطين: الاستعمار الفرنسي في الجزائر والحركة الصهيونية في فلسطين دراسة مقارنة، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010-2011، ص ص33-34.

(الطرق، السكك الحديدية، الجسور، الموانئ، أعمال الحفر...إلخ) بالإضافة إلى سياقة العربات والزراعة.[1]

– إن الجالية الأوروبية بحكم ارتباطها بالسوق الفرنسية، هي التي وحدها تستطيع أن تغير هدف الفلاحة الجزائرية التي بقيت حتى ذلك الوقت فلاحة للاكتفاء الذاتي المحلي بالدرجة الأولى، بحيث تجعلها تخدم السوق الفرنسية بإدخال مزروعات تحتاجها هذه السوق، بحث أن الأوروبيين هم الذين يعملون على تحقيق تقسيم العمل الدولي الاستغلالي.[2]

بالإضافة إلى تصدير المنتجات الصناعية الفرنسية الحديثة في الجزائر التي كانت لا تزال تعتمد الصناعة التقليدية البدوية.

كما كانت الجزائر ملجأ لطرد المعارضين السياسيين في فرنسا وللمنحرفين وذوي السوابق والغير مرغوب فيهم والبطالين الذين لم تجد الدولة الفرنسية وسيلة للتخلص منهم سوى ترحيلهم إلى الجزائر.

3– انعكاسات سياسة الاستيطان على المجتمع الجزائري:

أ. التأثير على الحياة الاقتصادية:

استغلال اليد العاملة الجزائرية:

بحيث أدت السياسة الاستيطانية إلى انتزاع حق العمل من السكان الأصليين[3]، وحرمانهم من الوظائف الإدارية، فبعد أن كان الفلاح الجزائري ملك في أرضه أصبح مجرد عامل خماس لدى المعمر أو أجير في مزارع المستوطنين بأجور زهيدة، فقد ورد في تصريحات التحقيق الفلاحي لسنة 1868 أن

[1]– صالح فركوس وآخرون، مرجع سابق، 71.

[2]– صالح عباد، مرجع سابق، ص07.

[3]– جان بول سارتر، مصدر سابق، ص15.

المعدل اليومي للأجور كان[1]: بالنسبة "للعرب" من 1.25 فرنك إلى 1.5 فرنك، وبالنسبة "للقبائل" من 1.5 فرنك إلى 2 فرنك، أما في الغرب الوهراني حيث كانت اليد العاملة متوفرة، فقد كان يدفع 0.75 فرنك في اليوم لاقتلاع الأعشاب ومن 1 فرنك إلى 1.5 فرنط لمختلف الأشغال، والجدير بالذكر أن الأهالي "لغرابة" (الغرب الوهراني) صرحوا أنهم كانوا يتقاضون أجرة يومية تتراوح من 0.5 إلى 1.5 فرنك، أما خدام المزارع الوهرانية فكانت أجرتهم الشهرية تتراوح بين 4 و5 فرنك يضاف إليها قهوة الصباح وحق رعي أبقارهم مع قطعان صاحب المزرعة، في حين كان الفلاحين الأوروبيين يتقاضون أجرة يومية تتراوح من 2.5 إلى 4 فرنك مع تكلفة المأكل.

باستثناء الشرق القسنطيني فإن المستوطنين كانوا يشتبكون من نقص اليد العاملة، فكانوا يدفعون للحاصدين الجزائريين أجور تصل إلى 4 فرنك في اليوم وفي منطقة القبائل كانت تصل إلى غاية دورو (5 فرنك) في اليوم.

وليس هناك ما يحمي العامل من عائلة العجز والمرض والشيخوخة فلا تأمينات اجتماعية أو صحية ولا مستودعات للطعام ولا مساكن للعمل، وإنما هناك مساكن متهالكة وقليل من الخبز والتين وعشر ساعات من العمل كل يوم.[2] مع العلم أن العمال الفلاحين الجزائريين تم اعتمادهم في المزارع الأوربية سنة 1846 ثم أخذ عددهم يتزايد إلى غاية 1860 قدر عددهم رسيا بأقل من 10.000 عامل.[3]

[1] – شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871– 1919، تر: حاج مسعود، أ.بكلي، ج1، الجزائر، دار الرائد للكتاب الجزائري، د.ط، 2007، ص683.

[2] – جان بول سارتر، مصدر سابق، ص16.

[3] – شارل روبير أجيرون، مرجع سابق، ص681.

تسخير الثروة الحيوانية لصالح الاستيطان:

كان اهتمام ضباط المكاتب العربية بالثروة الحيوانية اهتماما كبيرا وكان سعيهم لتسخير تلك الثروة الهامة لمصالح الاستيطان والاستعمار بشكل عام بعد سيطرة المعمرين على الأراضي، فنبهت المكاتب العربية سلطتها العليا حول الخطر الذي كان يهدد الثروة الحيوانية نتيجة ظاهرة الاستيطان والجفاف والأوبئة، حيث دعت إلى بذل الجهد من أجل الحفاظ على تلك الثروة، فرئيس مكتب قالمة الضابط "مسرين" كان يعمل لحمل القبائل على تفهم أهمية الإجراءات المتخذة من طرف الحاكم العام والمتعلقة ببناء أكواخ كبيرة قصد حماية الواشي وكذا تزويدها بالعلف ولا شك أن هذا الحرص الشديد من قبل ضباط المكاتب العبرية ليبين إلى أي حد كان المستعمر يعلق أمالا كبيرة على الثروة الحيوانية لتطوير اقتصاده، ففي دائرة باتنة تم بناء 400 كوخ لإيواء الحيوانات.[1]

وقد كانت القبائل تضطر للاستجابة ما تحتاجه المكاتب العربية من ثروة حيوانية، فضلا عن الإجراءات الظالمة التي كانت تفرض على القبائل: مثل بيع ما تملك لشراء الثيران للحرث، ثم تؤمر مرة ثانية ببيع ما اشترت وشراء مكانها خيولا وهكذا...[2]

تجريد الأهالي من أراضيهم وتفقيرهم.

حيث تم اغتصاب الأراضي الخصبة بدعوى أن ملكيتها غير معروفة ومصادرة الممتلكات وفرض الغرامات على إثر الانتفاضات المتتالية ومصادرتها باسم القانون ومنحها للمستوطنين.

[1]- صالح فركوس وآخرون، مرجع سابق، ص417.

[2]- المرجع نفسه، ص419.

بينما ظلت المساحات الزراعية للفلاحين الجزائريين تزداد انكماشا حسب قوانين الملكية والتجزئة ومصادرة الأراضي لأجل المنفعة العامة، فإن مساحات القطاع الفلاحي للمعمرين تزداد اتساعا والجدول التالي يعطينا صورة تشخيصية عن التطور السريع في المساحات الزراعية للمعمرين:[1]

الفترة	1850 -1830	1860 -1851	1870 -1861	المجموع
الأراضي الموزعة على المستوطنين	42760 هـ	184555 هـ	73211 هـ	300526 هـ

فقد أصبح الشعب الجزائري يمثل المركز الأدنى في السلم الاقتصادي والاجتماعي بتفاقم البطالة وتراجع الدخل الفردي السنوي للجزائريين وصار أكثر من 82% من الجزائريين يقطنون في الأكواخ القصديرية والبنايات القديمة.[2]

هدم البنية الاقتصادية والاجتماعية للشعب الجزائري:

لقد أدى الاستيطان إلى التأثير على البنية الاجتماعية الجزائرية من خلال تشتيت القبيلة بواسطة الضغط على المجتمع الريفي وسن قوانين عقارية تكسبه شرعية في انتزاع الأراضي الزراعية من أصحابها والتغلغل داخل البناء الاجتماعي للأهالي، وفي مقابل اضمحلال العائلات الريفية الكبرى نشأت أرستقراطية محلية أدمجتها فرنسا في العلاقات السياسية بتحويل وجهتها نحو خدمة الإدارة الفرنسية، كما تولد عن تحطيم الوحدة القبلية والعشائرية حرمان السكان من المساعدات التي كانوا يتلقونها مجانا من أرصدة العشائر الاحتياطية في حالة حدوث مجاعات أو جفاف.[3]

[1]– عماد لبيد، مرجع سابق، ص48.

[2]– المرجع نفسه، ص45.

[3]– عماد لبيد، مرجع سابق ، ص52.

فرض الضرائب:

بموجب الأمر الملكي الصادر بتاريخ 27 جانفي 1845م، فرضت الإدارة الفرنسية عدة أنواع من ضرائب الأهالي وهي:

ضريبة العشور (ضريبة حول الحبوب) وهي المعمول بها في مقاطعة قسنطينة في غياب الزكاة ويضاف إلى العشور ضريبة الحكر (ضريبة حول كراء الأراضي) وكان تدفع نقدا، حيث تقدر بـ20 فرنك لكل 10 هكتارات مزروعة وتسمى "الجبدة" كوحدة زراعية في حين يطلق عليها بمقاطعة الجزائر "الزويجة" أما في وهران فتسمى "السقة"[1]، وهناك ضريبة الرأس الخاصة بالقبائل الكبرى المعروفة كذلك باسم اللزمة والتي فرضت بقرار من الماريشال "راندون" في 19 جوان 1858،[2] بالإضافة إلى الضرائب الحربية التي كانت تفرض على الأهالي، ولما كانت سنة 1858 أصدر الحاكم العام مرسوم يفرض استخلاص الزكاة حيث فرضت على المواشي وحددت كالتالي:

خروف واحد أو عنزة واحدة من مجموع مائة، عجل واحد من ثلاثين، جمل واحد من أربعين ولتحويلها إلى ضريبة نقدية فقد حددت كالتالي: بالنسبة للعنزة تستخلص قيمة 0.05 فرنك، الخروف 0.1 فرنك، 2.5 بالنسبة للعجل، و4 فرنكات للجمل، وكان المستفيد من هذا كله الكولون.[3]

ومهما يكنت فإن هذه الضريبة كانت تتأثر بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية العامة في البلاد، فخلال الستينات حيث عرفت البلاد المجاعات والكوارث والأوبئة وهلاك الكثير من المحاصيل تراجعت نوعا ما بسبب الأوضاع والعجز الكبير عن الدفع.

[1]– صالح فركوس وآخرون، مرجع سابق، ص422.

[2]– المرجع نفسه، ص420.

[3]– صالح فركوس وآخرون، مرجع سابق، ص428.

وإثر اندلاع الثورات خاصة ثورة ولاد سيد الشيخ (1864- 1865) كانت الغرائم الحربية المفروضة على الأهالي تعجيزية حيث بلغت عام 1866م 29.197 فرنك.[1]

لقد كانت هذه الضرائب قاسية على الأهالي خاصة الطبقات الفقيرة، كما أنها حطمت الفلاحين ولم يستفيدوا منها إلا البؤس والدمار وكان المستفيد الوحيد هو المحتل والكولون.

تفشي ظاهرة الربا:

لجأ الجزائريين إلى اقتراض المال من اليهود والمعمرين بفوائد كبيرة والتعهد بأي سعر من أسعار الربح من أجل تلبية الحاجات الاضطرارية كتسديد الضرائب أو الضروريات اليومية في فترات ما بين جني المحاصيل، فالكميات المعتبرة من الحبوب أصبحت تسوق عن طريق التصدير، فلم يعد المزارع يتردد في بيع فائض حبوبه في الأعوام الجيدة، ولا يحتفظ بشيء منه لسنوات العجاف كما كان يفعل سابقا[2]، وحتى ضباط المكاتب العربية أنفسهم صرحوا بمساوئ هذه الظاهرة الخطيرة التي أصبحت تهدد المجتمع الجزائري وتدفع به إلى رهن كل ما يملك مقابل تسديد القروض.

وتضاعف اقتراض الملاك الأهالي مع حلول المصائب خلال سنوات 1865- 1868،[3] وتناقصت في نفس الوقت مدخراتهم المالية فاستفحل الربا خاصة أن البؤس أخذ يتأكد كواقع معاش ففرض التعامل الربوي نفسه كضرورة لا مناص منها.

ب. التأثير على الحياة الاجتماعية:

في ظل السياسة الاستعمارية والقوانين التعسفية ومصادرة الأراضي وجد الجزائريين أنفسهم في حالة من البؤس والألم الشديد والحيرة نتيجة فقدان أراضي أجدادهم ومصدر قوتهم، فالحجز المضروب

[1]- صالح فركوس وآخرون، مرجع سابق، ص431.

[2]- شارل روبير أجيرون، الجزائريون... مرجع سابق، ص677.

[3]- المرجع نفسه، ص680.

على الربوع القبلية كنا بالطبع أشد وقعا في نفوس السكان، فالقبائلي بحاجة إلى الأراضي التي اعش عليها أجداده والتي يود أن يدفن فيها، ومن منا لا يفهم هذه المشاعر، وكثيرا ما تزداد المتاعب النفسية حدة، عندما يفرض اللجوء إلى قوة السلاح، من أجل إرغام المتشبثين بعتبات أكواخهم على المغادرة،[1] فالفرد الجزائري كان يخير بين الخروج من أرضه وتسليمها للكولون أو يقتل، وفي أحسن الأحوال يعطى له مقابل بيع أرضه دراهم بخسة معدودة.

انشار الفقر والأوبئة والمجاعات:

عرفت البلاد في العهد الاستعماري عدة مجاعات وقحوط تركت أثارها السيئة على الأهالي ومن أهم هذه الآثار انتشار الأوبئة الفتاكة كالكوليرا والتيفيس وضياع الثروات المدخرة، وبيع العقارات والأراضي تحت ضغوط مختلفة كالديون الغير مسددة من الضرائب وفوائد القروض الربوية التي أخذوها من البنوك والمرابين اليهود وغيرهم.[2] وأعظم أزمة مرت بها الجزائر كانت أزمة سنوات 1866 إلى سنة 1868 والتي كان سببها حدوث الجوائح التي نزلت بالزروع والنباتات وأتلفتها انتشار مرض الرهمة الذي أهلك المواشي سنة 1867 من قلة علفها في فصل الشتاء، زحف الجواد سنة 1868 وما أحدثه من تقلب أدى إلى انعدام الحبوب من الأسواق وموت المواشي وارتفاع أسعار الحبوب طيلة سنوات، فقد وصفها صالح العنتري بالمجاعة السواد لأن الناس أشرفوا على الهلاك فأقدموا على الاقتيات من ما تعافه النفس البشرية كأكل الحشيش ونحوه والقطط الميتة.[3]

[1] شارل روبير أجيرون، الجزائريون... مرجع سابق، ص66.

[2] – صالح العنتري، مجاعات قسنطينة، تح: رابح بونار، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، د.ط، 1974، ص15.

[3] – صالح العنتري، مصدر سابق، ص ص17-18.

تفكيك وحدة القبيلة:

وجد الاستعمار الفرنسي في القرار المشيخي 1863 الذي أباح للجزائريين بيع ممتلكاتهم الأسلوب المنهجي لتفكيك العائلة الجزائرية المسلمة وأفقدها شخصيتها وضرب عاداتها وتقاليدها المستمد من روح الدين الإسلامي ومن التراث الحضاري الجزائري العريق.[1]

فبتفكيك القبيلة تكون فرنسا قد حققت بعدا سياسيا بسدها للطريق في وحد الطبقة القديمة المسيطرة، أي تحول سلطة الجماعة في النظر إلى النزاعات وتسويتها إلى سلطات الاحتلال، وبعدا اجتماعيا إذ بزوال المصلحة المشتركة وهي الأرض التي كانت تجمع أفراد القبيلة تزول الروابط بين أفراد القبيلة وتتفكك أواصرها ويتحول المالكون للأراضي إلى عبيد أو أقنان عند المالكين الجدد.[2]

فبتنفيذ القرار المشيخي أنشئ 656 دورا في المقاطعات الجزائرية الثلاثة وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار هذا القرار أخطر سلاح وجه لضرب البنية الاجتماعية للشعب الجزائري وأقوى أداة وضعت بين أيدي الكولون لأنه فسح لهم المجال للحصول على المزيد من الأراضي التي ستكسبهم القوة والنفوذ والأمن في الجزائر.[3]

الخسائر البشرية:

بعدما كان عدد سكان الجزائر يقدر في 1830 بثلاثة ملايين نسمة، لم يتجاوز هذه العنبة إلا في عام 1886م، إذ بلغ 3282200 نسمة وقد أرجعت الدراسات أسباب انخفاض السكان إلى عدة عوامل منها سياسة الاحتلال والإبادة الجماعية التي طبقتها فرنسا على الأهالي، الكوارث الطبيعية التي حلت بالبلاد تعرض القطاع الزراعي لعدة آفات مثل القحط والجراد مما تسبب في انتشار

[1]– عدة بن داهة، مرجع سابق، ص31.

[2]– صالح فركوس وآخرون، مرجع سابق، ص459.

[3]– صالح فركوس وآخرون، مرجع سابق ، ص ص471– 472.

المجاعة والأوبئة الفتاكة في أوساط السكان والتي أودت بحياة 500 ألف نسمة من الأهالي سنتي 1867- 1868م.[1]

[1]- المرجع نفسه، ص ص393- 394.

الفصل الثاني:

ظروف قيام النظام المدني في الجزائر

- **المبحث الأول**: الصراع السياسي بين المعمرين وضباط المكاتب العربية
- **المبحث الثاني**: سياسة نابليون الثالث في الجزائر
- **المبحث الثالث**: قيام النظام المدني في ظل سقوط الإمبراطورية الثانية

المبحث الأول: الصراع السياسي بين المعمرين وضباط المكاتب العربية

1-نشأة المكاتب العربية ودورها:

تعريف المكتب العربي:

يعرفه فرد يناند هيقونت وهو أحد رؤساء تلك المكاتب، بأنه:" حلقة وصل بين الجنس الأوربي الذي استوطن بالقطر الجزائري منذ عام 1830 م والجنس الأهلي الذي يقطن البلاد من قبل ولا يزال إلى الآن".[1]

وعرفه دوماس على النحو التالي: "هو مؤسسة تهدف لضمان السلام الدائم للقبائل من خلال إدارة عادلة ومنتظمة، وكذلك تمهيد الطريق لاستعمارنا وتجارتنا، من خلال الحفاظ على الأمن العام، وحماية المصالح المشروعة".[2]

نشأة المكاتب العربية:

لقد طرح على السلطات الاستعمارية مباشرة إثر احتلال الجزائر العاصمة في 1830، مشكل إدارة الأهالي وكيف يمكن التحكم في تلك الإدارة؟

فاعتمد الفرنسيون في بداية الاحتلال وساطة اليهود بينهم وبين القادة الجزائريين، وكان في ذلك ما فيه من الأخطاء والمظالم وسوء التفاهم، ثم حاولوا إعادة إحياء الوظيفة التركية القديمة وهي أغا

[1] صالح فركوس، مرجع سابق، ص 73.

[2] Xavier Yacene, Les Bureaux Arabes et l'évolution de Genres de vie indigènes dans l'ouest du tell Algérois, complémentaire pour le doctorat lettres la faculté des lettres, Université de Paris,1953 , P15.

العرب،[1] حيث تعاقب الكثير من الآغوات على تلك الوظيفة، وكان أول من أسندت إليه هو حمدان بن أمين السكة.[2]

ونتيجة لفوضى الاحتلال العارمة التي اكتسحت البلاد، حاول المحتل إيجاد مؤسسة تكون همزة وصل بين قواته الغازية والجزائريين، فأحدث "الدوقادوروفيقو" الحاكم العام للجزائر في 1833 فرعا في مكتبه سماه المكتب العربي الذي صار يطلق عليه فيما بعد: "مصلحة الشؤون العربية" التي أسندت إدارتها إلى النقيب "لامورسيار" لأنه كان يحسن التكلم باللغة العربية، والحقيقة أن هذه الإدارة لم تكن لتهتم بشؤون الأهالي بقدر ما كانت تعمل على إخضاعهم وبسط نفوذ فرنسا على كامل أنحاء القطر.[3]

وفي 15 أفريل 1837 تم إعادة تأسيس إدارة الشؤون العربية بقيادة الرائد "بيليسي" الذي كلف بمراقبة تحركات المقاومة الشعبية بقيادة الأمير عبد القادر، وقدم استقالته بعد سنتين لأسباب لا نعلم سرها وخلفه النقيب "آلونفيل"، وكانت إدارة الشؤون العربية مسؤولة عن عملية الاتصال برؤساء

[1] أعيد إنشاء هذا المنصب بموجب قرار 18 فيفري 1831، ووضع تحت تصرف الأغا 12 عضو جزائري، تم تحديد صلاحياته بموجب قرار 10 نوفمبر 1834 حيث يحلف بالقيام بالعلاقات مع القبائل وشرطة الإقليم، وتلقي الشكاوي وضمان السيادة الفرنسية والأمان العام وتنفيذ أوامر الحاكم العام، تم إلغاء هذا المنصب في عام 1837. ينظر إلى: وليد بوشو، الإدارة المحلية الفرنسية الإقليمية والبلدية في الجزائر فترة النظام العسكري وبدايات النظام المدني (1830- 1902)، مجلة الدراسات التاريخية العسكرية، العدد03،الجزائر، جويلية 2022، ص 120.

[2] هو حمدان بن عبد الرحمن أمين السكة، المعروف بحمدان بوركايب لأنه كان فارسا ماهرا، كان صديقا أحمد بوضربة وحمدان خوجة، كثير الاطلاع على أحوال أوروبا بعد زيارته المتكررة لمرسيليا وإيطاليا، وقليل المعرفة باللغة الفرنسية، فشل في هذه المهمة لأنه كان حضريا لا يعرف طبائع الريف ومدنيا لا يقدر على فرض الطاعة ومتهورا. ينظر: أبو القاسم سعد الله، الحركة...مرجع سابق، ج1، ص 59.

[3] صلاح فركوس، مرجع سابق، ص 70.

القبائل، والتفاوض معهم وإقناعهم بالتعاون مع قوات الاحتلال الفرنسي مقابل احترامها لأساليب عملهم وتقاليدهم وتوفير الأمن والاستقرار بمناطقهم بالإضافة إلى حماية مصالحهم.[1]

فقد عمد الجنرال "فالي" إلى تنصيب سي حمودة ولد الشيخ تحت وصاية السلطة العسكرية والذي كان ينحدر من أسرة تحظى بأهمية ومكانة محترمة في قسنطينة، كما كان فالي يثق فيه ثقة مطلقة الأمر الذي جعله يعطيه سلطة أوسع في إدارة شؤون الأهالي.[2]

وبمجيء بيجو حدثت تطورات جديدة في الإدارة، لذا تم إعادة تأسيس إدارة الشؤون العربية في 16 أوت 1841، وعين ضابط دوماس رئيسا لها، ولكنها لم تكن تخضع لأي قوانين ومن هنا جاء المرسوم الوزاري المؤرخ في 1 فيفري 1844 الذي يعتبر بمثابة شهادة ميلاد المكاتب العربية.[3]

وتم تقسيم المكاتب العربية، إلى إدارات فرعية بالمقاطعات الثلاثة الموجودة بالجزائر، ولكل مقاطعة وحدات من الدرجة الأولى وأخرى ثانوية من الدرجة الثانية.[4]

وفي عام 1865 بلغ عدد المكاتب العربية في عمالة قسنطينة 15 مكتبا، وفي عمالة الجزائر 14 مكتبا، و12 مكتب في عمالة وهران.

وتتشكل المكاتب العربية في كل مقاطعة أو عمالة من:

---

[1] عبد القادرسلاماني، دور المكاتب العربية في توطيد أركان الاحتلال الفرنسي بالجزائر، مجلة لبدر، العدد 03، جامعة بشار، مارس 2011، ص70.

[2] صالح فركوس، مرجع سابق، ص 71.

[3] Xavier Yacene, Op.cit, P13.

[4] سلاماني عبد القادر، مرجع سابق، ص 71.

مدير، ضابط مسؤول عن الصحة، ضابط مسؤول عن دفع المكافآت المالية، مترجمان، ضابط صف، خوجة (كاتب عربي)، وكيل الضياف، حاجبان (الشاوش).[1]

وهؤلاء الموظفون توفرت فيهم عدة شروط واعتبارات أولها أنهم من السلك العسكري وينتمون إلى مختلف الجيوش ولا سيما فرقة المشاة، ويجيدون اللغة العربية ملمين بعادات وتقاليد السكان، وليست لهم أي عقدة أو خجل للغوص في حياة الأهالي.[2]

دور المكاتب العربية:

حسب القرار الصادر بتاريخ 1 فيفري 1844 والمتعلق بمهام المكاتب العربية، فإن الوظائف الرئيسية لمدير كل مكتب عربي تتمثل في متابعة ومراقبة الإدارة المحلية في كل منطقة ريفية يسيرها القياد ورؤساء العشائر الجزائريين، وفي حالة ما إذا وجد المدير أو أحد أعوانه مخالفات للقانون الفرنسي، يتخذ الإجراءات الإلزامية اتجاه المذنب.[3]

وبمضي الوقت ازداد نفوذ المكاتب العربية وأصبح دور المسؤولين في هذه المكاتب هو: جمع المعلومات التي تهم الجيش الفرنسي لتقوية نفوذه من خلال إحصاء الأراضي الزراعية والتعرف على مجاري المياه والتنظيمات الاجتماعية وتحديد نوعية المداخيل المالية، لكي يتمكن الضباط من جمع أموال طائلة عن طريق جباية الضرائب.[4]

تمكين الاستعمار والعمل على إخضاع القبائل للسلطة الاستعمارية.

مراقبة تحركات القبائل وحراسة المشبوه منهم، بالإضافة إلى مراقبة الزوايا والقادة الروحيين.

---

[1] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط.2، 2005، ص130.

[2] فاطمة حباش، المكاتب العربية ودورها في المد الاستعماري بالغرب الجزائر (1844- 1870)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2013- 2014، ص 64.

[3] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 131.

[4] عبد القادرسلاماني، مرجع سابق، ص 72.

تحصيل الضرائب، والتقليص من نفوذ رؤساء الأسر الكبيرة.[1]

تولي مهمة القضاء والفصل في النزاعات بين الأهالي باستقبال الشكاوى.

المراقبة والإشراف على التعليم العربي.

العمل على إقرار الأمن والاستقرار بمراقبة الطرق، لأجل تنشيط الاستيطان والتجارة خاصة الصحراوية منها.

المساهمة في العمل العسكري من خلال الإشراف على تسليح القوات الأهلية وشراء الأسلحة، إضافة إلى المشاركة في الحملات التأديبية للقبائل.

تنظيم الاستيطان من خلال إحصاء الأراضي وأنواعها، والإشراف على الأشغال العمومية من إنجاز الطرقات وإنشاء القرى،[2] كما كلف بدراسة كل الطلبات التي يقدمها المستوطنون من أجل الحصول على أراضي، وإنجاز تقارير لدعم هذه الطلبات ويسهر المكتب العربي على العلاقات التي تربط بين المستوطنين والأهالي، ويستمع إلى الشكاوى المقدمة من قبل الطريفين.

إدارة مصالح الغابات بتقديم كل المعلومات المتعلقة بها للجهات المختصة، والقيام بالتدابير الضرورية التي تسمح لأعوان الغابات بالقيام بجولات استطلاعية والأمر نفسه بالنسبة لمصالح الدولة، حيث يوفر لها المكتب العربي معلومات مختلفة، ويبلغها عن كل شيء يمكن أن يدخل ضمن أملاك الدولة، وكذلك تأجير الأملاك العامة.[3]

ولقد تطورت سياسة المكاتب العربية بتطور سياسة الاحتلال، وهو ما جعل الأهالي يميزون بين مرحلتين مختلفتين مرت بها المكاتب العربية وهي:

---

[1] صالح فركوس، مرجع سابق، ص 73.

[2] فاطمة حباش، مرجع سابق، ص 62.

[3] صالح فركوس وآخرون، مرجع سابق، ص 323.

المكاتب العربية الحاكمة ويطلقون عليها تسمية "بيرو عرب لمخازنية" والتي قامت بمراقبة القبائل وغدارة البلاد من 1848 إلى 1858 وكانت الأحكام تصدر فيها من موقع عال كما كان عليه الحال في المخزن التركي، أما المرحلة الثانية، فهي مرحلة المكاتب العربية الإدارية التي امتدت من 1858 إلى 1870 ويطلقون عليها تسمية "بيرو عرب الحكام"، حيث ظهرت مباشرة بعد استكمال وضع الهياكل الإدارية الفرنسية في منطقة القبائل، وكانت الأحكام تصدر فيها مباشرة على الطريقة الفرنسية.[1]

وبالتالي فقد كانت هذه المكاتب ذات مصلحة عسكرية وإدارية في آن واحد، وجهاز لجمع المعلومات الخاصة بالعمليات الحربية، كما تميزت بنوع من الاستقلالية في التعامل مع الأهالي إلى أن أصبحت تمثل في نظرهم الحكومة ذاتها وأصبح رئيس المكتب العربي بمثابة السلطان،[2] وهو ما سنراه لاحقا كموضعية أدت إلى حدوث الصراع بين ضباط المكاتب والمعمرين.

2- أسباب الصراع بين ضباط المكاتب والمعمرين:

من خلال عرضنا لدور المكاتب العربية، رأينا كيف أنها ناصرت الاستيطان واعتبرته عاملا مساعدا للاحتلال، كما قبلت بسياسة حصر الأراضي التي اتبعت منذ 1845 من أجل إيجاد مكان للمستوطنين الجدد، وكيف كانت المكاتب العربية تسهر على حماية مصالح وأمن المستوطنين. فلنا أن نتساءل عن السبب الذي جعل المعمرين يضيقون ذرعا بالمكاتب العربية، ولماذا وقفت المكاتب العربية في وجه الاستيطان رغم أنها دعمته في البداية؟

[1] صالح فركوس وآخرون، مرجع سابق، ص ص 325- 326/ شارل روبير وأجيرون، الجزائريون....مرجع سابق، ص250.
[2] فاطمة حباش، مرجع سابق، ص 65.

في حقيقة الأمر أن كثرة احتكاك رؤساء المكاتب العربية بالأهالي الذين يشرفون على إدارتهم جعلتهم يعتبرون أنفسهم أوصياء عليهم لإدخالهم إلى الحضارة، فأرادوا أن يجعلوا من الفلاح الأهلي مثل المزارع الفرنسي.[1]

ولما كانت العمليات الاستيطانية تستهدف تجريد القبائل من أراضيها، كان الأمر يقتضي كثيرا من الحذر والحيطة من ضباط تلك المؤسسات وذلك بتجنب حالات الغضب وسخط الأهالي وانفجار بعض الأحقاد الشديدة.[2]

فقد كان شره المعمرين للأراضي كبيرا، ولم يكن يهمهم سوى الحصول على المزيد من الأراضي الخصبة، وكانوا يسعون لتكسير الحاجز الذي يقف عائقا ضد تقدمهم في الإقليم العسكري بهدف الحصول على أملاك عقارية فسيحة، وتحقيق أرباح كبيرة. وهكذا ونتيجة لاتساع الأقاليم المدنية في أنحاء البلاد، بدأ يشعر ضباط المكاتب العربية والنظام العسكري بشكل عام أن سيادتهم على الأهالي وكذا على مؤسسات القطر الجزائري، أخذت تسير نحو التلاشي والزوال أمام مطالب المعمرين بالحرية في حكم البلاد.[3]

ومن هنا بدأ الصراع بين الطرفين لتصبح المكاتب العربية محط انتقادات لاذعة، وهجومات شديدة من طرف المعمرين، وفضحها عبر الصحافة الاستعمارية والمستهدف في الواقع النظام العسكري بالجزائر الذي عمل نابليون على ترسيخه، فكانت مسألة الضابط "دوانو" رئيس مكتب تلمسان، قد هوت الرأي العام الداخلي والفرنسي بشكل عام،، وكانت الجريمة التي وجهت إليه هي اغتيال أغا بني عبد الله وهو أحد رؤساء الأهالي، كان يريد الذهاب من تلمسان إلى وهران، فمنعه الضابط كان يستطيع بشكواه أن يؤثر على رتبة دوانو فخرج هذا الضابط ليلا مدعما برجاله لقطع

[1] صالح فركوس وآخرون، مرجع سابق، ص 326.

[2] صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد (1844- 1871م) الجزائر، القافلة للنشر والتوزيع، د.ط، 2013، ص 142.

[3] المرجع نفسه، ص 149.

الطريق أمام الأغا وانتهت المواجهة باغتيال الأغا ومترجمه وأحد المفاوضين من ذوي السمعة العالية بالجزائر كان معهم في العربة. وأمام هذه الجريمة أحيل النقيب دوانو إلى مجلس القضاء بوهران وحكم عليه بالإعدام في شهر أوت 1857، ولم ينفذ هذا الحكم إذ حظي بالإعفاء في شهر نوفمبر 1859م.[1]

وكانت فرصة للمعمرين لكشف حقيقة ضباط المكاتب والمطالبة بالدمج مع البلد الأم، وهكذا أصبح نابليون في موقف حرج ووافق على مطالب المعمرين بإنشاء وزارة الجزائر والمستعمرات في 24 جوان 1858، والتي أسندت إليها كل مصالح الجزائر الإدارية ما عدا التعليم والدين، وألغي منصب الحاكم العام وعين مكانه وزيرا مقيما بباريس، تولاه جيروم نابليون، ابن عم الإمبراطور الذي صمم على تطبيق القوانين الفرنسية بحذافيرها في الجزائر واستحدث ستة مناطق فرعية جديدة في المنطقة المدنية وخمس مفوضيات مدنية جديدة في المنطقة العسكرية.[2] كما استحدث الإمبراطور منصب القائد الأعلى للقوات البحرية والبرية وعين الجنرال ماكماهون عليه.

فقام الأمير جيروم بإبعاد السلطة المطلقة التي كانت للمكاتب العربية على الأهالي وأسس لجنة مهمتها دراسة حالات الجزائريين، وإصدار الأحكام المباشرة ضد المتهمين، وأنشأ لجنة أخرى مماثلة لها على مستوى الولايات الثلاث.

وبعد استقالة جيروم تسلم وزارة الجزائر والمستعمرات "شاسلولوبا" أحد المدنيين أيضا، كان حريصا على تحقيق رغبة الإمبراطور في دمج الجزائر.[3]

وخلال عهد هذه الوزارة استمر تزايد الهجرة الأوربية وتدعم الاستيطان بحيث تم إنشاء 17 قرية استيطانية ووزعت 4600 قطعة أرض زراعية مجانا على المهاجرين الأوربيين، مما يكشف خدمتها اللامحدودة للمستوطنين الأوربيين سياسيا واقتصاديا وإداريا.

---

[1] صالح فركوس، محاضرات ...مرجع سابق، ص 111.

[2] يحي بوعزيز، مرجع ستبق، ص 18.

[3] أبو القاسم سعد الله، الحركة....مرجع سابق، ج1، ص 324.

فعارض العسكريين وضباط المكاتب هذه السياسة وشرحوا لنابليون مساوئها فحضر إلى الجزائر في 1860 وتأكد مما قيل له، فقام بإلغاء وزارة الجزائر والمستعمرات يوم 26 نوفمبر 1860، رغم معارضة المستوطنين.[1]

وعين المارشال بيليسي حاكما عاما، واستحدث له مجلسا استشاريا لمساعدته.

ليعود النظام العسكري من جديد ويسترجع نظام المكاتب العربية سلطته بالرغم من تواصل النقد والمعارضة من المدنيين.

كما ظهر ضباط المكاتب بمظهر المدافع الزائف أو المحامي المحتال عن مصالح الأهالي، بهدف تبرير أهمية وجودهم وضرورة تسييرهم للبلاد، حيث كتب أحدهم وهو النقيب "فييو": "أن الأهالي لا يملكون لا جرائد ولا هيئة انتخابية، لقد كنا نحن المترجمين لمتطلباتهم وكذا لما يكابدونه من الألم.... وذلك هو سر الأحقاد المتضافرة اتجاه المكاتب العربية أو بالأحرى اتجاه الإدارة العسكرية".[2]

ولا يبد أن دفاع رؤساء المكاتب العربية عن الأهالي كان بدوافع إنسانية فمعاملاتهم لهم كانت في غاية السوء،[3] وإنما كان غرضهم من الدفاع عن الأهالي الاحتفاظ بسلطتهم، لأن زحف الاستيطان معناه زحف النظام المدني، وهو ما يترتب عنه نهاية محتومة للحكم العسكري وهذا ما حدث فعلا بعد 1870.[4]

[1] يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص 19.

[2] صالح فركوس، إدارة المكاتب...مرجع سابق، ص ص153- 154.

[3] من مظاهر سيطرة وظلم المكاتب العربية للأهالي: إنشاء صناديق سوداء لجمع اعتمادات مالية لإنفاقهم الشخصي وتسديد عجزهم من القمار والبدع، ممارسة العنف والضرب بالعصي عند الاستنطاق وعدم منح حق الدفاع الأهالي عن أنفسهم، تزوير شكاوى الأهالي اتجاه موظفي المكاتب وعدم ذكر الحقيقة، الاغتيال والتعسف مثلما حدث في قضية دوانو. ينظر إلى: فاطمة حباش، مرجع سابق، ص 77.

[4] صالح فركوس وآخرون، محاضرات...مرجع سابق، ص 112.

لقد كانت جريدة "المستقل" القسنطينية تنشئ منذ 1859 حربا دعائية ضد "أندريوس" بجريدة الجزائر "البريد" و"الخبر"، فكانت المستقل كصحيفة معارضة تابعة للمعمرين قد أعلنت وبقوة عن كل العراقيل الإدارية التي تعترض سبيل الاستغلال الاستعماري، مطالبة بالحرية المطلقة للمعمرين.[1]

بحيث ظهر المعمر كعنصر مشوش للنظام العام في نظر ضباط المكاتب وهذا ما جعل المكاتب العربية والإدارة العسكرية عموما تقوم بتنظيم الاستيطان وتجنب عملية الطرد الفوضوي للقبائل وذلك بصدور السيناتور كونسلت في 23 أفريل 1863 الذي يرمي إلى إلغاء الملكية الجماعية للأرض وتعويضها بالملكية الفردية.

فقد أصيب المستوطنون بخيبة أمل عندما أسندت مهمة تنفيذ هذا المرسوم إلى المكاتب العربية لأنها وقفت ضد أطماع المستوطنين التي كانت بلا حدود، فقد كانت المكاتب تريد تنظيم ملكية الأرض، والانتقال من الملكية الجماعية إلى الفردية لكن تدريجيا وليس بالسرعة التي كان يطمح إليها المستوطنون.

كما هاجم بشدة المعمرون المكاتب العربية والنظام العسكري في كتب لهم بعنوان "العرب والمكاتب العربية" ومما جاء فيه: "ما دامت المكاتب العربية لا تزال بتقاليدها السيئة وإجراءاتها الغير عادلة تمسك زمام البلاد وتضع يدها على كامل دواليب السلطة فإننا لا يسعنا سوى مواصلة ممارسة اللا عدل اتجاه العرب.[2]

لذا سأل نابليون الثالث: ذات يوم ماكماهون: اشرحوا لي لماذا المعمرون يكرهون إلى هذا الحد المكاتب العربية؟ فكانت إجابة ماكماهون: مولاي إن السبب الذي يجعل المعمرين يكرهون المكاتب العربية، مثل السبب الذي يجعل رجال التهريب يكرهون الجمارك.[3]

[1] صالح فركوس، محاضرات...مرجع سابق، ص 112.
[2] صالح فركوس، محاضرات...مرجع سابق، ص 115.
[3] المرجع نفسه، ص 110.

وعندما كان الأمير جيروم يريد أن تستمر المصلحة العائلية عن مصلحة القبيلة وتعويض الملكية المشاعة والجماعية بالملكية الخاصة، لقي هذا معارضة من ضباط المكاتب.[1]

ومما جعل المعمرين يستشيطون غضبا لتأخر المكاتب العربية في تنفيذ المادة 15 من السينانيس كونسيلت التي تنص على تأسيس الملكية على أساس عقاري تجعل منها مادة تجارية وذلك عن طريق انتقال الملكية لتسجيل زيادة مداخيل الضريبة، يعود ذلك لأسباب مختلفة: تأجيل غير محدد لتأسيس الضريبة العقارية عند الأهالي، في حين متابعة تطبيقها وبجدية على أملاك الأوربيين، فكان العتاب الموجه للمكاتب أنها لم تلتزم بالمادة الخامسة عشر فيما يخص القالب التجاري.[2]

وإذا كانت حملات المستوطنين ضد المكاتب العربية قد بدأت مبكرا، منذ أواخر خمسينيات القرن التاسع عشر، فإن حدتها وكثافتها بلغت حدا غير مسبوق خلال فقرة (1870- 1873م) حيث ورد في خطاب موجه للمكاتب العربية في صحيفة مستقبل الجزائر L'avenir Algérien جاء فيه: ".... أيتها المكاتب العربية، يا محرضي العرب على العصيان أوجه إليكم هذا الكلام، وأتهمكم بخيانة الوطن بسبب ما أرى من دسائسكم ومكائدكم". والسبب حسب النائب ورأي الناطق الرسمي باسم المستوطنين يكمن في دأب المكاتب على نتهاج سياسة مضادة للمصلحة الوطنية، ولأنهم يمثلون كذلك إدارة تسعى ضد المصالح الفرنسية.[3]

وكتبت صحيفة المستقل: "أن المكاتب العربية قد تحالفت مع الزعماء الأهالي للدفاع بطرق شرعية وغير شرعية عن امتيازاتهم ونفوذهم ومستثمراتهم، فلاهم فرنسيون ولاهم عرب، وإنما تشكيلة سياسية، أما أستاذ الفلسفة الشهير السيد بوزي وأحد محوري صحيفة الزمان، فقد كان يعتبر ضباط

[1] صالح فركوس، إدارة المكاتب...مرجع سابق، ص ص 163- 164.

[2] المرجع نفسه، ص 166.

[3] صالح فركوس وآخرون، مرجع سابق، ص ص 110- 111.

المكاتب أعداء طبيعيين للمستوطنين وقال عنهم: "إن شعارهم أن يهلك الاستيطان خير لنا من زوال هيمتنا".[1]

وخلاصة هذا الصراع أن التهمة الموجهة إلى المكاتب العربية من طرف المعمرين هي تأخير عمليات الاستيطان تدريجيا وكذلك تأسيس الملكية الفردية، والدفاع عن مصالح الأهالي، كما ظل المعمرون يعتبرون ضباط المكاتب يحظون بسلطة واسعة الصلاحيات في إدارة البلاد ولا تخضع لأي مراقبة، وإذا كانت الفكرة الرئيسية للمعمرين بالنسبة للإدارة الأهالي تتلخص في المطالبة بالإدماج والقانون العام والنظام المدني، فيهم من ذلك معارضتهم للإدارة العسكرية ومطالبتهم محاكاة الإدارة الفرنسية بفرنسا نفسها، لذا فإن جوهر الصراع يرجع إلى محاولة النظام المدني الاستئثار بالسلطة وإبعاد النظام العسكري عن حكم القطر الجزائري.[2]

3- نتائج الصراع:

بعد الضغوطات الكبيرة التي قام بها المستوطنون على الحكومة الفرنسية، وإجبارها على اتخاذ قرارات لصالحهم، تم إصدار مرسوم 8 أوت 1868 الذي ألغى المكاتب العربية في الولايات وحول سلطاتها وصلاحياتها إلى رؤساء البلديات المدنيين، وبمجرد سقوط الإمبراطورية الثانية بعد معركة سيدان في 1870، جاءت المراسيم التي نقلت السلطة السياسية من يد المكاتب العربية والعسكريين إلى يد الأوربيين المدنيين بصفة نهائية.[3]

فقد كان هذا بمثابة نهاية الصراع بينهم، فالعسكريون بعد انهزامهم في معركة "سيدان" فقدوا مصداقيتهم الاجتماعية في الجزائر وفي فرنسا ذاتها، ولم تعد تتلقى التعليمات من القيادة المركزية،

[1] المرجع نفسه، ص ص 366- 367.

[2] صالح فركوس، محاضرات ... مرجع سابق، ص ص110- 111.

[3] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 177.

وتدعوا المبادرة للمدنيين لكي يفعلوا ما يشاؤون بالجزائر،[1] بموجب مرسوم 8 أكتوبر 1870 الذي نقل السلطة العسكرية إلى السلطة المدنية في الأراضي التي توجد بها أقليات أوربية.

قامت حكومة الدفاع الوطني التي تشكلت في فرنسا بإجراءات ضد نظام الحكم العسكري، حيث أصدر وزير العدل في حكومة الدفاع المدني السيد كريميو[2] جملة من القرارات لإنهاء الحكم العسكري بالجزائر في 24 أكتوبر 1870.[3] تقرر من خلالها:[4]

- أن يتم إلغاء منصب الحاكم العام في الجزائر التابع لوزارة الحرب، ويعوض بحاكم عام مدني، يوضع تحت تصرفه ثلاث رؤساء عمالات أو مقاطعات إدارية.
- أن تنحصر سلطات القائد العسكري في المناطق التي تخضع للجيش فقط ولا يحق له أن يتدخل في الشؤون المدنية.
- أن يقوم الحاكم العام الذي يتم تعيينه من طرف مجلس الوزراء بتطبيق سياسة الحكومة في الجزائر.
- أن يقوم رؤساء العمالات بإنشاء مجالس عامة منتخبة من طرف الفرنسيين فقط، وفي كل مجلس عام يحق لوزارة الداخلية أن تقوم بتعيين ستة مسلمين.

---

[1] المرجع نفسه، ص ص137-138.

[2] هو إسحاق موسى كريميو: اسمه الحقيقي ISAAC MOISE يدعى أدولف يهودي الأصل، رجب سياسي فرنسي، ولد في نيم سنة 1796، وتوفي في باريس 1880، كان محامي ثم نائب في المعارضة في 1842، أصبح وزير العدل في الحكومة المؤقتة بعد ثورة فيفري 1848، انتخب في المجلس التأسيسي في أفريل 1848، أعيد انتخابه في المجلس التشريعي في ماي 1849، أصبح من نواب أقصى اليسار في 1869، وعين وزيرا للعدل في حكومة الدفاع الوطني بعد سقوط الإمبراطورية الثانية، أصدر قرارات بإعطاء المواطنة الفرنسية لليهود في الجزائر في 1870. ينظر:
حياة سيدي صالح، اللجان البرلمانية الفرنسية وقضايا الجزائريين 1871- 1895، الجزائر، دار الهدة للطباعة والنشر والتوزيع، د.ط، 2012، ص71.

[3] صالح فركوس وآخرون، مرجع سابق، ص ص355- 356.

[4] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص138.

كما سمح المرسوم السابع من مراسيم كريميو التسعة بتجنيس اليهود، وإدخال نظام المحلفين في القضاء، فاستفاد من هذا القرار 70.000 يهودي فرنسي و35.000 يهودي جزائري من الجنسية الفرنسية وشاركوا في حكم البلاد مع الأوربيين، لتبقى الفئة الوحيدة المحرومة من المشاركة السياسية هي أبناء البلد الأصليين وبهذا حقق الكولون النصر على العسكريين ورؤساء الأهالي[1].

وكان الهدف من هذه القرارات إحداث قطيعة مع التنظيم العسكري والسياسة التقليدية ووضع ضباط الشؤون الأهلية في قفص الاتهام والتهديد عن معاقبتهم عن أية انتفاضة قد تحدث،[2] فقد ورد في المادة الخامسة من قرار 24 أكتوبر 1870 أن: أي حركة تمرد تحدث في منطقة خاضعة للإدارة العسكرية ستؤدي بالضرورة إلى محاكمة عسكرية للضباط الإداري ورؤساء مكاتبه ونوابه العرب، الذين سيتعين عليهم تبرير جهودهم لمنع التمرد والتدابير المتخذة لمنع انتشاره، وسيتم دائما إحالة الإجراء، حتى في حالة التبرئة إلى وزير الداخلية.[3]

فأثار هذا القرار سخط ضباط الشؤون العربية، الذين عبروا مباشرة عن احتجاجهم الشديد على هذا الإجراء مع تقديم أغلبهم للاستقالة.[4]

وفي 24 ديسمبر 1870 جاء مرسوم لإلغاء المناطق العسكرية وتحويلها تدريجيا إلى يد السلطة المدنية، وفي إطار هذه القرارات والمراسيم المؤيدة للمعمرين الفرنسيين قررت حكومة الجمهوريين إلغاء المكاتب العربية وحولتها إلى مكاتب لشؤون الأهالي، كما تقرر منح التمثيل النيابي لكل ولاية جزائرية سنة 1875 ويكون لكل ولاية ممثل في مجلس الشيوخ الفرنسي، وفي مجال القضاء أصبحت المحاكم تتشكل من الفرنسيين فقط، وتصدر الأحكام التي تراها أنها تخدم قضايا المعمرين فقط.[5]

---

[1] حياة سيدي صالح، مرجع سابق، ص71

[2] صالح فركوس وآخرون، مرجع سابق، ص356.

[3] Rimm Louis, Histoire de l'insurrection de 1871 en Algerie ; Alger, Librairie Adolphe Jourdin, 1891, P101.

[4] Ibid, P101.

[5] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص ص138- 139.

ونتج عن الصراع في الجزائريين العسكريين والكولون تغيير نظام الحكم من عسكري يسهر عليه الجيش بمساعدة المكاتب العربية إلى نظام مدني يسهر عليه الكولون بواسطة البلديات والولايات، وقع الحاكم العام تحت تأثير المعمرين وصار لا يصدر قرارا إلا برضاهم، وتحصل الكولون منذ 1870 على ما كانوا يسمونه توحيد الأرض والبلاد، أي جعل الحكم في الجزائر مدنيا اندماجيا.[1]

فكان النظام الجديد مرفوضا من العسكريين الفرنسيين والزعماء الأهليين لأن ذلك يعني في نظرهم هيمنة وانتصار المستوطنين، وضياع امتيازاتهم فسارع كثير من الضباط السامين إلى تقديم استقالتهم بدءا من الحاكم العام ماكماهون وتبعهم بعض الزعماء الأهليين مثل الباشاغا مُحَمَّد المقراني.[2]فالجنرال ديريو Durrieu مثلا نائب المارشال مكماهون الذي كان يسهر على مصالح الإمبراطور وجد نفسه بعد سقوط الإمبراطورية يعاني الحقد والمضايقة مما دفعه للمطالبة بالعودة إلى فرنسا.[3]

[1] حياة سيدي صالح، مرجع سابق، ص ص138- 139.

[2] صالح فركوس وآخرون، مرجع سابق، ص 360.

[3] حياة سيدي صالح، مرجع سابق، ص70.

المبحث الثاني: سياسة نابليون الثالث في الجزائر

1-مشاريع نابليون في الجزائر والهدف منها:

بعد انتخاب لويس نابليون كرئيس للدولة من طرف الجمعية الوطنية الفرنسية، قام بإلغاء النظام الجمهوري وأنشأ الإمبراطورية الثانية في شهر ديسمبر 1852.[1]

وعبر بذلك عن رغبته في استحداث تغييرات في السياسة الاستعمارية الفرنسية بحيث يحقق بالسلم ما حققه عمه نابليون الأول بالسيف، سواء داخل أوروبا أو خارجها، فعمل على إشراك فرنسا في أهم القضايا والانشغالات العالمية.[2]

أما بالنسبة للجزائر فقد وجد أن الصراع بين المستوطنين والعسكريين قد بلغ أشده، فمال في الغالب إلى تأييد العسكريين، فعين المارشال "راندون"[3] حاكما عاما عسكريا على الجزائر وبقي راندون في منصبه من 1851 إلى 1858 وقاد حملات عسكرية كبيرة ضد المقاومة الجزائرية في القبائل وفي المناطق الصحراوية،[4] ثم اتجه إلى سياسة الإدماج، فقرر أن يدمج الجزائر في فرنسا، حين

---

[1] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص126.

[2] من القضايا التي انشغل بها نابليون الاشتراك في حرب القرم بإظهار العداء لروسيا والتحالف مع بريطانيا والدولة العثمانية، اهتمامه بالفتنة الطائفية التي عصفت ببلاد الشام في 1860 وإطلاق سراح الأمير عبد القادر 1852 وتوجيهه إلى الإقامة في البلاد العثمانية. ينظر إلى:

نادية طرشون، سياسة نابليون الثالث العربية، مجلة دراسات وأبحاث، العدد 26،جامعة يحي فارس، المدية، مارس 2017، ص03.

[3] راندون جاك لويس (1795- 1871): عسكري وسياسي فرنسي، تقلد عدة مناصب منها: وزير، سيناتور، حاكم عام على الجزائر، تميزت إدارته بالقسوة والعنف ضد المقاومة الجزائرية. ينظر إلى:

عبد الكريم حرمة، مرجع سابق، ص73.

[4] أبو القاسم سعد الله، الحركة...مرجع سابق، ج2، ص23.

أنشأ وزارة الجزائر والمستعمرات ف ي24 جوان 1858 وعين على رأسها ابن عنه "جيروم"[1] الذي كان على قناعة بأن الإدماج هو وسيلة للقضاء على المقاومة الشعبية.[2]

وحسب النصوص القانونية، فإن المهمة الأولى لهذه الوزارة هي توحيد جميع المصالح الحكومية والهيئات التي تعمل بالجزائر، بحيث تصير تخضع لسلطة مركزية واحدة والمهمة الثانية هي أنها تحل محل الحاكم العام للجزائر وتختص بالشؤون الجزائرية وتتخذ القرارات في مقرها الموجود بباريس، أما المهمة الثالثة لهذه الوزارة هي إعادة تنظيم الأمور الإدارية بالجزائر، بحيث تقرر إنشاء أمانة عامة في الوزارة تشرف على قضايا العدالة، والشؤون الدينية والتعليم، بالإضافة إلى ثلاثة إدارات رئيسية هي: إدارة الشؤون الداخلية، إدارة الشؤون المالية وإدارة الشؤون العسكرية والبحرية، ومن مجموع هذه المصالح تشكل المجلس الأعلى للجزائر والمستعمرات.[3]

كما أبقت هذه الوزارة التراب الجزائري مقسما إلى تراب مدني وتراب عسكري، لكنها وسعت الأول على حساب الثاني، وأنشأت مجلس عام في كل مقاطعة.[4]

وعندما استقال جيروم نابليون سنة 1859، خلفه شاسلولوبا وسار على نفس سياسته، وتجرأ على إلغاء القضاء الإسلامي الذي كان قد أعيد تنظيمه في 1854، وأرغم الأهالي على التقاضي لدى القضاء الفرنسي والمحاكم الفرنسية.[5]

---

[1] انتخب لعضوية المجلس الوطني لسنة 1848 وعين وزيرا للجزائر والمستعمرات في 24 جوان 1858 وسنة 1872 ليشغل منصبا في مجلس النواب. ينظر إلى:
عبد الكريم حرمة، مرجع سابق، ص75.

[2] صالح عباد، مرجع سابق، ص21.

[3] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص127.

[4] صالح عباد، مرجع سابق، ص22.

[5] يحي بوعزيز، سياسة التسلط... مرجع سابق، ص18.

وفي سبتمبر 1860 قرر الإمبراطور زيارة الجزائر لأول مرة وعندما رجع كان مقتنعا أن سياسة الإدماج لم تنجح، ونتيجة لذلك ألغى وزارة الجزائر والمستعمرات في نفس العام وأعاد الحاكم العسكري إلى الجزائر ولذلك عين الجنرال "بيليسي"[1] الحاكم العام.[2]

ورغم أن بيليسي كان عازما على اتباع سياسة راندون لخدمة المشاريع الأوربية الاقتصادية ومستقبلهم السياسي، إلا أن نابليون أخذ يفكر في تطبيق سياسة جديدة اتجاه الأهالي الجزائريون، كما شغلته مشكلة الملكية الشخصية للأراضي بعد أن اشتدت عمليات انتزاعها ومصادرتها منهم.[3]

ووجد نابليون إلى جانبه في هذه المرحلة مجموعة من الرجال ساندوه وآزروه في قناعته تلك، حتى أنه كان يطلق عليهم اسم المعربين Arabophiles ومنهم:

المقدمين: فلوري، موري والعقيدين لاباسي، قانديل والمحافظ فريديريك لاكروا، والمستشار إسماعيل أوربان، الذين أقنعوه بسوء سياسة الاستيطان الريفي وعدم جدوى تهجير الأوربيين وبضرورة توجيه المستوطنين الأوربيين الموجودين بالجزائر إلى العمل الصناعي والتجاري.[4]

ومن هنا بدأت المشاريع تتجه نحو التقرب من الأهالي وإدماجهم ليس فقط من خلال الإدماج الإداري والتنظيمي، ولكن حتى من خلال الإدماج العقلي بتطوير العنصر العربي ودفعه لتقليد الرجل الغربي في كل شيء، فقد عبر نابليون سابقا عن هذا التوجه أمام غرفة التجارة في مدينة بوردو سنة

[1] هو المارشال دومالاكو بيليسي: حاكم عام للجزائر من ديسمبر 1860 إلى سبتمبر 1864 كان تعيينه دليل على عودة سلطة النظام العسكري في الجزائر، انتهج نفس سياسة سالفه راندون فيما يخص مصادرة الأراضي، ارتبط اسمه بعدة مجازر أشهرها مجزرة أولاد رياح بالظهرة سنة 1845. ينظر إلى:
حياة سيدي صالح، مرجع سابق، ص15.

[2] أبو القاسم سعد الله، الحركة...مرجع سابق، ج2، ص23.

[3] يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص ص19- 20.

[4] المرجع نفسه، ص19.

1852 عندما قال: "يوجد لدينا مقابل مرسيليا مملكة شاسعة علينا أن نعمل على دمجها في فرنسا".[1]

وبعد أن استقرار رأي نابليون على ضرورة إقرار الأهالي في الأراضي التي يستغلونها ويستقرون بها، أرسل رسالة إلى بيليسي في 6 فيفري 1863[2] حاول فيها إرضاء الجزائريين بالتواجد الفرنسي، مخاطبا الحاكم العام فيها: "يجب إقناع العرب بأننا لم نأت إلى الجزائر لاضطهادهم ونهبهم لكن لنجلب لهم منافع الحضارة... فالجزائر ليست مستعمرة بمعنى الكلمة لكنها مملكة عربية... وأرى أن الوقت قد حان لتقسيم العمل في الجزائر لجعلها أكثر إنتاجا".[3]

كما أوصى بأنه على الجزائريين تربية الماشية والخيول وفلاحة الأرض، أما الأوربيون فعليهم أن يهتموا باستثمار الغابات والمعادن واستصلاح الأراضي وإنشاء السدود والطرقات والصناعات المتنوعة، كما نصح بأن توقف عمليات تهجيرهم من أوروبا.[4]

كان هدف نابليون من هذه السياسة الارتقاء بالجزائر من مستوى بلد خاضع للاستغلال والاستنزاف الفوضوي من طريف المستوطنين إلى مستوى بلد منظم بنظام اقتصادي وحضاري وتأهيل الأهالي المسلمين للمشاركة في عملية التطور هذه، وذلك بدفع الجزائر في المغامرة الكبرى للاقتصاد الرأسمالي وهذا من خلال تكليف الشركات الأوربية للقيام بأعمال الإنشاء والتعمير في الجزائر حتى يخفف من أعباء هذه التكاليف على الحكومة الفرنسية.[5]

وتماشيا مع هذه السياسة أقنع مجلس السيناتور كونسلت بإصدار قرار 22 أفريل 1863 الذي يقضي بتمليك الجزائريين للأراضي التي تحت أيديهم سواء كانت في الأصل ملكا شخصيا لهم، أو

[1] نادية طرشون، مرجع سابق، ص4.
[2] للاطلاع على الرسالة كاملة ومضمونها. ينظر: الملحق رقم 01.
[3] صالح عباد، مرجع سابق، ص 24.
[4] يحي بوعزيز، كفاح الجزائر من خلال الوثائق، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، د. ط، 1986، ص137.
[5] نادية طرشون، مرجع سابق، ص4.

مشاعة بين الأعراش.[1] حيث كان يرى نابليون أن الاستيطان لكي يتم على أحسن وجه، ولكي يدوم يجب أن يتركز على المبادلات الحرة للأراضي بين الأهالي والمستوطنين الأوربيين، موضحا أن هدفه من إصدار هذا القانون هو وضع حد للاضطراب والقلق الناجم عن عمليات المصادرة والتحديد، فتم هذا القرار في ثلاث خطوات هي:

- تحديد أراضي الأعراش ورسم حدودها.
- تقسيم الأراضي التي يتم رسم حدودها مباشرة إلى دواوير.
- توزيع الأراضي إلى ملكيات فردية داخل كل دوار.[2]

وقد كان نابليون حريصا على الإسراع في تنفيذ هذا القرار، وبادر إلى نشر تطبيقاته في الصحافة الرسمية مثل صحيفة المبشر، إذ لا يكاد يخلو عدد من أعدادها في الفترة بين 1864- 1870 من ذكر أسماء الأعراش التي طبق فيها القانون.[3]

عزم الإمبراطور على زيارة الجزائر مرة أخرى ليطلع بنفسه على الأوضاع والمشاكل في عين المكان، والوقوف على مختلف المعطيات الأهلية والاستيطانية ودامت هذه الزيارة من 3 ماي إلى 7 جوان 1865،[4] وكانت بداية الرحلة من مدينة الجزائر التي أقام بها ثمانية أيام تنوعت فيها لقاءاته ومداخلاته، ثم قام بزيارة المدية ثم اتجه إلى مستغانم التي أطال فيها الإقامة، كما زار باتنة وبسكرة وسيدي بلعباس.[5]

---

[1] يحي بوعزيز، سياسة التسلط... مرجع سابق، ص 20.
[2] نادية طرشون، مرجع سابق، ص ص4-5.
[3] المرجع نفسه، ص5.
[4] يحي بوعزيز، سياسة ... مرجع سابق، ص ص20-21.
[5] نادية طرشون، مرجع سابق، ص5.

وبعد أن تكونت لديه صورة واضحة عن الجزائر، أعاد النظر في كيفية التعامل مع الفرد الجزائري، وإثر عودته إلى باريس، حرر رسالة طويلة لخص فيها أفكاره وسياسته الجديدة التي يعتزم تطبيقها، وبعثها إلى الحاكم العام الجديد "ماكماهون"[1] يوم 20 جوان 1865، وانتقد فيها أشياء كثيرة، وذكر أنه: طبق في الجزائر أكثر من خمسة عشر نظاما لم ينتج عنه سوى الغموض، لذلك اقترح تطبيق النظام المدني، وأشار إلى ضرورة الاعتماد على أريحية الجزائريين في التطوير دون أن يوضح مفهوم هذه الأريحية.[2]

كما ورد فيها: "إن الجزائر مملكة عربية وفي ذات الوقت مستوطنة أوربية ومعسكر فرنسي ...وتهدئة العرب هي القاعدة التي لا غنى عنها للاستيطان... فعلينا إذن واجب استمالتهم بممارسة عادلة سريعة ومنصفة إزاءهم والعمل على إسعادهم أكثر".[3]

كما استدرك نابليون في رسالته هذه بعض الأخطاء التي ارتكبتها الإدارة الفرنسية في حق الأهالي، مثل قوله: "لقد علمنا على إفلاس العائلات ذات النفوذ وجردناها من اعتباراتها... كما حاولنا تفكيك القبائل والإخلال بالقضاء الإسلامي من غير أن يكون لدينا بديلا نمنحه لهذا الشعب الذي أمسى تائها"،[4] كما ذكر من أخطاء فرنسا أنها تطبق بالجزائر قوانين وضعت خصيصا لفرنسا كقانون الصيد مثلا، وذلك مما جعل الجزائريين يفقدون أملاكهم ويتعرضون إلى الإفلاس.[5]

---

[1] ماكماهون (1808- 1893): قائد عسكري بارز، تخرج من مدرسة سان سير في 1827، مارشال، وثالث رئيس للجمهورية الفرنسية، بعد مشاركاته في حرب القرم عين عضوا في مجلس الشيوخ، وعين حاكما عاما على الجزائر في 1864، شهدت الجزائر خلال فترة حكمه مجاعات رهيبة في سنوات 1867 إلى 1869. ينظر إلى:
حياة سيدي صالح، مرجع سابق، ص40.

[2] يحي بوعزيز، كفاح ... مرجع سابق، ص199.

[3] نادية طرشون، مرجع سابق، ص5.

[4] المرجع نفسه، ص5.

[5] يحي بوعزيز، كفاح.... مرجع سابق، ص139.

كما اقترح اعتبار الجزائريين فرنسيين تطبيقا للقوانين والتشريعات الفرنسية التي تعتبر الجزائر أرضا فرنسية منذ عام 1848، مع الاحتفاظ بشخصيتهم الإسلامية، إلا من يرغب في ذلك، وبطلب منه أصدر مجلس السيناتور كونسلت قرار بهذا الشأن في 14 جويلية 1865 حدد فيه كيفية الحصول على هذه الجنسية.[1]

فقد أراد نابليون أن يفتح أمام الجزائريين باب المواطنة الفرنسية، والحصول على الحقوق وتحمل الواجبات من خلال قرار 14 جويلية 1865، الذي يعتبر الجزائريين رعايا فرنسيين يخضعون في الخارج لحماية القناصل الفرنسية، لكنهم لا يتمتعون بنفس حقوق الفرنسيين إلا بعد التجرد من أحوالهم الشخصية واتباع القانون الفرنسي في الأحوال المدنية.[2]

وتراودت فكرة إنشاء مملكة عربية في الجزائر عند نابليون بعد تأثره بالأمير عبد القادر[3] وإسماعيل عربان[4]، فكان نابليون يريد بهذا المشروع أن يجعل الجزائر مملكة عربية تحت رئاسة الأمير عبد القادر الذي سيكون نائبا للإمبراطور في الجزائر، مثل مُحَمَّد علي بشا في مصر مع السلطان العثماني، وعلى الرغم من العرض السخي للأمير إلا أنه رفض الفكرة جملة وتفصيلا.

---

[1] يحي بوعزيز، سياسة ... مرجع سابق، ص 21.

[2] صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر لـ (الجزائر- تونس- المغرب الأقصى)، مصر، مكتبة الأنجلو المصرية، ط6، 1993، ص142.

[3] ولد سنة 1807 بقرية القيطنة قرب معسكر، وتوفي بدمشق في 26 ماي 1863، قاد المقاومة في الغرب الجزائري، ويعتبر مؤسس الدولة الجزائرية الحديثة، كتب عنه الكثير من المؤلفين أبرزهم شارل تشرشل في كتابه حياة الأمير عبد القادر. ينظر إلى: حياة سيدي صالح، مرجع سابق، ص 39.

[4] اسمه الحقيقي Thommas Appoline ولد بكيان عاصمة غيانة في أمريكا الجنوبية في 31 ديسمبر 1812 وتوفي بالجزائر العاصمة في 31 جانفي 1884، اعتنق الإسلام ي مصر، تزوج في مارس 1840 من جزائرية وهو أحد مستشاري نابليون 3، كان له دور كبير في سياسة فرنسا بالجزائر فقد عثر في الأرشيف الفرنسي على رسائل هامة تبادلها مع شخصيات سياسية تستكمل 600 صورة بالميكروفيلم وفي مكتبة الترسانة فيها ما يقارب 700 رسالة تبادلها مع شخصيات سياسية هامة في الجزائر بجانب مخطوط ذي 53 صفحة مكتوب بيد إسماعيل عربان يحتوي معلومات عن حياته ونشاطه السياسي. ينظر إلى: حميدة عميراوي، دراسات في تاريخ الجزائر الحديث، الجزائر، دار الهدى، ط.2، 2004، ص ص121- 122.

ومصطلح المملكة العربية ذكر لأول مرة في رسالة نابليون إلى بيليسي في 1861، لكنه برز أكثر في رسالته الثانية إلى ماكماهون في 1865، حيث أراد الإمبراطور من هذا المشروع دمج المجتمع الجزائري في المجتمع الأوربي بخصائص غربية فرنسية، عن طريق جملة من الإجراءات لإقامة مجتمع تشاركي يكون فيه الجزائريون أيدي عاملة تحت توجيه المعمرين وإدارة الاحتلال التي لا بد أن تكون فرنسية بحتة وأن يكون هو إمبراطور على الجزائر كما هو إمبراطور على فرنسا.[1]

ويبدو أن سياسته هذه كانت تهدف أيضا لإظهار محاسن السيطرة الفرنسية على الجزائر إلى الشعوب العربية والإسلامية، ولا تقل أهمية في نظر الامبراطور من الجزائر نفسها، وذلك لجلب المسلمين عامة وكسبهم إلى صف الإمبراطورية.[2]

ورغم عدم ذكرنا لمضمون رسالة الإمبراطور للحاكم العام ماكماهون كاملة بحكم عدم نشرها، وذكرنا للأفكار الرئيسية الواردة فيها فقط، غير أن هناك أشياء كثيرة في الرسالة ينبغي الوقوف عندها، لأنها تكشف بوضوح أن الهدف منها هو خدمة مصالح فرنسا بالدرجة الأولى وليس كما ظن المعمرون.

فقد كان هدف نابليون محاولة استمالة الجزائريين وتقوية مكز فرنسا، وتوفير الأمن والسلام للجيش الفرنسي، وتدعيمه بالجنود الجزائريين، ولم يكن هدفه من الاهتمام بالزوايا لتطوير التعليم العربي الإسلامي، وإنما من أجل خلق طبقة من المخبرين والجواسيس تعتمد عليهم فرنسا في فرض رقابتها السياسية والفكرية والحيلولة دون قيام ثورات ضدها كما أنه قام من جهة أخرى بتدعيم الوجود الكنسي برفع درجة أسقف مدينة الجزائر إلى مستوى الأبرشية وأمر بتأسيس أبرشيتين في كل من قسنطينة ووهران.[3]

---

[1] مصطفى عبيد، دراسة في رسالة الإمبراطور نابليون الثالث إلى المارشال بيليسي بتاريخ 06 فيفري 1863، مجلة المصادر، العدد 25،جامعة المسيلة، جوان 2012، ص ص259- 260.

[2] نادية طرشون، مرجع سابق، ص6.

[3] يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص6.

وفي مجال الاستيطان فقد خصص معظم مناطق الشمال والتل للجاليات الأوربية وذلك يعني تحطيم المجتمع الجزائري وطرده من أراضيه الخصبة إلى قمم الجبال الجرداء وهو ما يتعارض مع ما قاله في صدر الرسالة من استحالة رمي ثلاث ملايين من الجزائريين إلى الصحراء كما فعل الأمريكان بالهنود الحمر.

وعندما اقترح تخصيص مائة مليون فرنك لتطوير الاقتصاد في الجزائر، فإن توزيعها لم يخدم سوى مشاريع ومصالح الجالية الأوربية، ولم يخصص أي مبلغ للجزائريين بل طلب الاقتصاد في نفقاتهم وعدم الاهتمام بالأمور الفنية، لأن الجزائر في نظره حديثة، والغرض المطلوب إنجاز المشاريع بكيفية أكثر بساطة.[1]

أما بالنسبة للتعليم، فمن المعلوم أنه لم يكن في الجزائر قبل بداية الخمسينات أي نظام فرنسي خاص بتعليم الأهالي، فقد كانت فرنسا تقوم بفتح مدارس خاصة بأبناء المعمرين ومن الحين إلى الآخر تقبل عددا من الأهالي في هذه المدارس وفتح مجال التعليم للجزائريين لأول مرة في 30 سبتمبر 1850، بإنشاء ثلاث مدارس في كل من المدية وتلمسان وقسنطينة.[2]

وبمقتضى مرسوم 14 مارس 1857 أمر الإمبراطور نابليون بتأسيس المدرسة السلطانية (الكوليج الإمبراطوري)، وكان التعليم فيها شبه مجاني للأهالي والمعمرين على حد سواء بشرط أن يكون سن الالتحاق من 9 إلى 12 سنة، وفي 16 جوان 1865 تم إنشاء مدرستين أخريين في كل من قسنطينة ووهران.[3]

---

[1] يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص104

[2] إبراهيم لونيسي، أوضاع التعليم في الجزائر في منتصف القرن التاسع عشر من خلال جريدة المبشر، مجلة المصادر، العدد 19،جامعة سيدي بلبعباس، جوان 2009، ص ص16- 19.

[3] المرجع نفسه، ص ص26-28.

ونظرا لشعور الإدارة الاستعمارية بحاجة ماسة إلى مدرسين في الدارس الفرنسية قام الإمبراطور في 14 مارس 1865 بفتح مدرسة خاصة بتكوين المدرسين فكان عدد المقبولين بها ثلاثين طالبا، عشرة مقاعد للأهالي وعشرون بالنسبة للمعمرين، ومن هنا يظهر مدى تفضيل المعمرين على الأهالي، وتخوف الإدارة الفرنسية من العنصر الأهلي مهما كان موقفه اتجاهها.[1]

ومما دفع الإدارة الاستعمارية إلى اهتمامها بتعليم بعض الأهالي وليس كلهم، هو إيجاد طبقة من رجال الدين، من خلال بعث روح التعليم التقليد المبعثر والمهمل من طرفها من جديد وإدخال عليه بعض التعديلات حتى يكون في خدمة مصالحها.[2]

ولكي يرغب الجزائريين في حمل الجنسية الفرنسية نص اقتراحه على احتفاظهم بشخصيتهم الإسلامية إلا من يرغب في ذلك، وأثر على مجلس السيناتور كونسلت حتى أصدر قرار بهذا الشأن في 14 جوان 1865 المتعلق بالأحوال الشخصية، ومن مظاهر الحيف في هذا القانون ان الجزائري المتجنس لا حق له في التمتع بحق الوظيف العمومي المدني خارج الجزائر.[3]

2- انعكاسات سياسة نابليون على المجتمع الجزائري:

أدت سياسة نابليون الثالث بالجزائر إلى انعكاسات سلبية على المجتمع الجزائري مست جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية.

حيث استمرت سياسة الغزو والتوسع الاستعماري في عهد الإمبراطورية الثانية، فعندما عين راندون حاكما عاما على الجزائر في 1851، عزم على تطبيق سياسة بيجو في الاحتلال بواسطة الحرق والتجويع والتخريب والقتل الجماعي، كما اهتم بإنشاء الطرقات لتسهيل عمليات الغزو، وشجعته حكومة الإمبراطور نابليون على ذلك، فجهز جيش كبير في 1853 اقتحم به مناطق

[1] إبراهيم لونيسي، مرجع سابق، ص30.
[2] المرجع نفسه، ص ص18-19.
[3] يحي بوعزيز، كفاح ...مرجع سابق، ص141.

الشمال القسنطيني، فغزى المنطقة الممتدة بين جيجل والقل وقسنطينة بجبال البابور،[1] وفي 1857 غزى راندون جبال جرجرة، فجهز جيش يزيد على عشرة آلاف عسكري ولم تتوقف المعارك إلا بعد إيقاف واعتقال الحاج عمر يوم 7 جويلية وفاطمة نسومر في 11 جوان، وفرض غرامات باهظة على السكان زادت على مليوني فرنك، زيادة على تخريب قراهم ومواشيهم.[2]

كما أدت سياسة الحصر التي بدأت مع بداية الإمبراطورية إلى تخريب المجتمع الجزائري الأمر الذي نتج عنه انتفاضات الأوراس في 1859 الحضنة في 1860 وامتداد انتفاضة أولاد سيد الشيخ 1864 إلى التل حيث يتواجد المعمرين.[3]

كما نشطت حركة الهجرة وتقرر في 1852 تهجير مائة ألف أوروبي واعتمد المجلس الوطني الفرنسي خمسين مليون فرنك لإنشاء مراكز استيطانية فقد بلغ عدد القرى الاستعمارية التي أنشئت ما بين 1851 إلى 1857 ثمانية وستين قرية.[4]

ومالت حكومة الإمبراطور إلى تطبيق السياسة الاستيطانية بواسطة الرأسماليين الكبار خاصة السويسريين، والشركات الرأسمالية الكبرى، لأن الكثير من رجال الأعمال والبنوك كانت تربطهم صداقات شخصية بالإمبراطور فقد مال نابليون لهذه السياسة حتى لا تتكفل حكومته بتحمل النفقات الباهظة للاستيطان ولا تضطر إلى تقديم المعونات المادية.[5] وحتى سياسة المملكة العربية تعني في الحقيقة مملكة الرأسماليين.[6]

وعندما حاول نابليون وضع حد لعمليات اغتصاب الأراضي بإصدار قرار سيناتوس كونسلت 1863، فإن الإجراءات التي قام بها هيأت على المدى البعيد لعمليات هدم وانحلال الكيان

---

[1] يحي بوعزيز، كفاح ...مرجع سابق، ص 132.

[2] يحي بوعزيز، كفاح... مرجع سابق، ص ص132- 133.

[3] صالح عباد، مرجع سابق، ص23.

[4] يحي بوعزيز، كفاح ... مرجع سابق، ص 132.

[5] المرجع نفسه، ص134.

[6] صالح عباد، مرجع سابق، ص 29.

الاجتماعي الجزائري، حيث أن تحول أراضي الأعراش إلى ملكيات فردية قد سهل على المستوطنين شرائها أو انتزاعها مقابل دين أو قرض مثلا، كما ألحق هذا القرار أضرار كبيرة بالمستوى المعيشي للأهالي، إذ لم يعد للمالك الصغير قدرة على زراعة أرضه لقلة إمكانياته، ولم يعد يشعر الفرد الجزائري بذلك الرابط القوي الذي كان يشده إلى الجماعة.[1]

ولم يكتف المستوطنون بعرقلة تنفيذ التشريعات التي كانت تهدف إلى إقرار ملكية الجزائريين، بل تجاوز ذلك أنهم عارضوا محاولات بعض المكاتب العربية تعليم الأهالي الوسائل للحديثة للزراعة.

أما القضاء الإسلامي الذي كان مرتبطا بالسيادة، فقد تم دمجه في القضاء الفرنسي ففي 1 أكتوبر 1854 صدر مرسوم حول القضاء الإسلامي، يعبر من جهة عن استقلالية القضاء في الشؤون المدنية، ومن جهة أخرى إدخال السلطات الفرنسية في قضايا الإجراءات والتنظيمات طبقا للرؤية الفرنسية، وعند مقابلته بالرفض من طرف الكولون والقضاة الفرنسيين، استبدل بمرسوم 31 ديسمبر 1859 الذي يمنح للمحاكم الفرنسية حق الاستئناف في الأحكام التي يصدرها القضاة المسلمون.[2]

وخلال زيارة نابليون الثانية للجزائر، استلم رسالة من امرأة جزائرية تشتكي فيها الظلم الذي أصاب زوجها، حيث حكم عليه بخمسة سنوات سجنا بسبب سرقة برنوس فاندهش الإمبراطور لقساوة الحكم، وأصدر في 15 نوفمبر 1865 قرارا جاء فيه ما يلي: "إنه يجب تطبيق أحكام بدرجة الجنحة المقترفة، وحسب أعراف الأهالي، وليس تبعا لنصوص القانون الجنائي الفرنسي" وبذلك عاقب الضحية وترك الجلاد والمتسببون في وصول هذا الشخص إلى السرقة.[3]

[1] نادية طرشون، مرجع سابق، ص 6.

[2] حياة سيدي صالح، مرجع سابق، ص 43.

[3] حياة سيدي صالح، مرجع سابق، ص 49.

أما بالنسبة للواقع الاقتصادي، فقد بقي الجزائري يعاني من سياسة نزع الملكية وفرض الضرائب التي اتصفت بتنوع أصنافها وعدم توفقها مع مقدرة الفرد الجزائري المادية، فكانت ممتلكات الجزائريين في غالب الأحيان عرضة للحجز والمصادرة كما اضطروا إلى بيع أراضيهم بسبب عجزهم عن تسديد الضرائب.[1]

كما قل الإنتاج الاحتياطي للحبوب بسبب عمليات التصدير ما بين 1854 و1855، حيث اتخذ تصدير الحبوب أهمية بالغة، بسبب الاحتياجات المتزايدة لجيش الشرق وللأسعار العالمية التي كانت الأسواق الأوربية تقترحها وهكذا تم الكشف عن الهراء خلال هاتين السنتين.[2]

واستغلت الأراضي استغلال كبيرا في هذه الفترة مما جعلها بعد سنوات متتالية من الحرث لا تعطي سوى محصول هزيل، فخلال سنة 1865 سجل الإنتاج تراجع بشكل كبير جدا، حتى أن السكان صاروا يشترون القمح بـ 22 فرنك بعدما كان في العام السابق يشتري بـ 10 فرنكات.[3]

كما اشتد الجفاف سنة 1866، ومما زاد الأوضاع سوء هجوم الجراد ابتداء من أفريل 1866 الذي انتشر في متيجة والساحل ليمتد عبر كامل التراب، فكانت به حصيلة الدمار الكامل لكل المزروعات بما فيها الفواكه والخضار، علاوة على ذلك أصيبت مياه الآبار والمنابع والمجاري بتسمم بفعل فضلات الجراد، مما أسهم في تقوية الكوليرا والتوفيس لدى السكان بشكل مخيف.[4] ولم تنج قطعان المواشي بسبب المياه المسمومة وانعدام الكلأ عب المساحات الهائلة التي حرمها الجفاف من أي نبات، فأبيدت الحيوانات، حتى أنه انحدر سعر الأغنام في بعض الأماكن إلى فرنك واحد عند

[1] نادية طرشون، مرجع سابق، ص7.

[2] عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830- 1900، الجزائر، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، د.ط، 2009، ص 108.

[3] حياة سيدي صالح، مرجع سابق، ص41.

[4] عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، ص 118.

مشارف المدية، أما في الجنوب فقد قل سعرها عن الفرنك الواحد، فتم للفرقة العسكرية التابعة للأغواط شرائها بخمسين سنتيما للرأس الواحد.[1]

وتشير الإحصائيات الرسمية أن الجزائريين فقدوا خلال هذه الأزمة الاقتصادية نصف ماشيتهم أي حوالي 26.000.000 رأس سنة 1867، وحوالي 6.000.000 رأس سنة 1870.[2]

كما شهدت الجزائر خلال هذه الفترة مجاعات حادة لم تشهد لها مثيلا من قبل في سنوات (1866- 1867 -1869) نتج عنها خسائر بشرية كبيرة، قدرت بحوالي 300.000 شخص من المسلمين دون غيرهم من اليهود والأوربيين الذين لم تأثر فيهم هذه الظروف، كما قرر الكثير من الأهالي الهجرة نحو تونس.[3]

وأمام هذا الوضع المزري ازداد نشاط الحركة التبشيرية التي تحمس لها الأب لافيجري[4] الذي استغل واقع السكان للتدخل بدعوى تقديم العون لهم، فكون مراكز لتجميع الأيتام في سانت أوجين والأبيار وفي الحراش والقبة ووهران وقسنطينة، وأسس جمعية الآباء البيض والأخوات، مما كون لجان في فرنسا لجمع التبرعات واستعان ببعض الكنائس في الدول الأوربية، ويذكر أنه خلال سنوات المجاعة في الجزائر جمع 1.753.000 يتم يتراوح سنهم بين 8 و10 سنوات واعتقد الناس أنه يقوم بعمل إنساني في حين كان يريد جعلهم يشبون على الدين المسيحي والملاحظ أن نابليون قد وافق لافيجري في قضية الأيتام وطلب منه توسيع الملاجئ وأرسل إلى مارسيليا 300 طفل.[5]

---

[1] عبد الحميد زوزو، مرجع سابق ، ص113.

[2] نادية طرشون، مرجع سابق، ص07.

[3] المرجع نفسه، ص07.

[4] أسقف الجزائر من 1867 خلفا للأسقف "بافي لويس" تميز عن سابقه بالذكاء والنشاط وكان الساعد الأيمن للبابا "ثريفوار الثامن" في روما، أسس جمعية الآباء البيض والأخوات سنة 1868، كان رجل متعصب للدين المسيحي ويسعى بكل الطرق لنشر المسيحية أو التخلص من السكان. ينظر إلى:
حياة سيدي صالح، مرجع سابق، ص62.

[5] حياة سيدي صالح، مرجع سابق ، ص ص63- 64.

وبدل أن يقوم الإمبراطور بعمل حاسم يوقف هذه المجزرة كإرسال المؤن لتجنب الكارثة، بعث بلجنة من مجلس الشيوخ بتاريخ 5 ماي 1869 للتحقيق في أسباب المجاعة، التي أرجع فيها المستوطنين سببها إلى عجز العرب على استغلال الأراضي التي يملكونها، في حين أكد ثلاثة جزائريين في ردودهم أن المجاعة لم يكن سببها جهل الجزائريين بأمور الفلاحة لأنها صرفتهم منذ قرون وإنما سببها انعدام الأمطار وقسوة الجليد وكثرة الجراد وعدم ادخار الجزائريين للحبوب بسبب ما حل بهم من ارتفاع أسعار كراء أراضي البلديات والضرائب والمغارم المفروضة عليهم.[1]

دفعت هذه الأوضاع بالجزائريين إلى رهن ممتلكاتهم الزراعية وكرائها للكولون وتحول إلى أجراء يعملون في أراضيهم السابقة، واستغل اليهود مجاعة 1868 1869 لتنمية ثرواتهم عن طريق أرباح القروض التي كانوا يقدمونها بفوائد وأرباح عالية تتراوح من 40 إلى 100% لمدة شهرين أو ثلاثة في العام، مما جعل الكثير من الجزائريين يفقدون أملاكهم ويتحولون إلى خماسة.[2]

وبالتالي فإن سياسة نابليون في الجزائر كانت ماتعة، ولم تتحقق أية نتيجة إيجابية بالنسبة للجزائريين، كما أن سياسة إدماج الجزائر في فرنسا والمساواة بين الفرنسيين والجزائريين في الحقوق والواجبات لم تتجسم في أرض الواقع.

وخطة نابليون في إنهاء الاستعمار وإنشاء مملكة عربية قد فشلت تماما، ويعزو المؤرخون هذا الفشل إلى عدم تعاون الحاكمين العامين في ذلك الوقت وهما بيليسي وماكماهون اللذين لم يكونا يثقان في عربان ولا يشجعان سياسة نابليون وهناك من يلوم نابليون نفسه لأن سياسته كانت غير واضحة.[3]

[1] نادية طرشون، مرجع سابق، ص ص7-8.

[2] حياة سيدي صالح، مرجع سابق، ص 46.

[3] أبو قاسم سعد الله، الحركة...مرجع سابق، ج2، ص25.

وكل ما قام به الحقيقة هو تمكين قادة الجيش من التصدي لمقاومة الجزائريين في بلاد القبائل وفي الجنوب، تحقيقا لرغبة الفئة العسكرية، وبالنسبة للمعمرين فقد ساعدهم على تحطيم مؤسسات الدولة الجزائرية واستبدالها بهياكل إدارية جديدة فرنسية في ميدان التسيير الإداري والقضائي والمالي.[1]

3- موقف المعمرين من سياسة نابليون:

رغم أن سياسة الإمبراطور لا تخدم كما لاحظنا، سوى مصالح فرنسا، إلا أن الأوربيين في الجزائر لم يرتاحوا لها، فالحاكم العام ماكماهون لم يخف اعتراضه وتذمره لما جاء في رسالة الإمبراطورية إليه، مثلما اعترض بيليسي قبله من رسالة 1863 كما طلب الجنرال ديفو Deveaut نقله إلى فرنسا غضبا من سياسة الإمبراطور الجديدة وكتب الدوق دومال في الصحافة باسم مستعار ليندد بسياسة نابليون الجديدة[2] وقد أعلن الأوربيون بالإجماع معارضتهم الشديدة لما جاء في رسالة الإمبراطور، لأنها تحد من نشاطهم ونفوذهم وسيطرتهم على البلاد، وتوسع من سلطة العسكريين الذين يكرهونهم، لذا شنوا حملة من المسخ والتشويه ضد سياسة نابليون وتصدوا لعرقلة ما جاء به من مشاريع وأفكار، كما أخذوا يشيعون بأن الجزائريين ليسوا أهلا لتلك الإصلاحات والتشريعات التي حاولت حكومة الإمبراطور تطبيقها.[3]

ورغم عدم قدرة المستوطنين على استغلال ما لديهم من أملاك واسعة، فإن الجشع جعلهم ينظرون بعين القلق إلى تثبيت ملكية الجزائريين، وقالوا أن العرب ليسوا في حاجة إلى الأرض لأنهم لا يعرفون كيف يستغلونها قائلين بأن العربي ينتج سدس ما ينتجه الأوروبي في نفس المساحة وطالبوا بأن تضع الدولة يدها على جميع أراضي العرش التي لا يستطيع أصحابها إبراز حجة ملكية لها ترجع إلى ما قبل 1830.[4]

---

[1] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 129.

[2] يحي بوعزيز، كفاح ... مرجع سابق، ص 141.

[3] المرجع نفسه، ص 142.

[4] صلاح العقاد، مرجع سابق، ص 143.

وقد قام المعمرون الأوربيون بحرق مزارعهم في 1865 في منطقة متيجة وهضاب قسنطينة وحاولوا أن يلصقوا التهمة بالأهالي ليثبتوا عدم أهليتهم بإصلاحات الإمبراطور، رغم أن الحاكم العام أكد في مذكراته أن هذه الحرائق سببها قيام الأوربيين بإتلاف هشيم مزارعهم.[1]

ظهرت المعارضة الأوربية لنظام نابليون ابتداء من إلغاء وزارة الجزائر والمستعمرات في 1860 بشكل عنيف واتخذت شكلين من أشكال النضال: الاستقلال الذاتي والإدماج وكانت تطالب في الحقيقة بعودة النظام المدني والتمثيل النيابي، وقد لعب العمال المطرودون إلى الجزائر يعد ثورة 184 والديمقراطيين المطرودون في عهد الإمبراطورية دورا نشيطا في تنظيم هذه المعارضة.

وفي 18 جوان 1862 استدعي السينات للاطلاع على عريضة مقدمة إليه من الجزائر تحمل 2000 توقيع، بها مطالب استقلالية وأخرى إدماجية، أعضاؤها يمثلون المقاطعات الثلاثة بالتساوي ومن هذه المطالب: انتخاب المجالس البلدية، تجنيس الأجانب والجزائريين، تنظيم البلدية حتى في المناطق العسكرية، دمج القضاء الفرنسي، إنشاء هيئات التحكيم في ما يخص الجزائر ونزع الملكية.

فأمر السينات بإيداع العريضة في مكتب الاستعمالات وأكد أن الإمبراطورية سوف تضع دستور للجزائر.[2]

وبعد الإعلان عن فكرة المملكة العربية أرسل المعمرون في 1864، مندوبين عنهم إلى فرنسا نفسها، لعرض مطالبهم، لكن الإمبراطور رفض استقبالهم وبقيت مطالبهم معلقة دون رد عليها، ومع ذلك استقبل المعمرون الإمبراطور بحماس عند زيارته للجزائر سنة 1865، وكانوا ينتظرون منه الكثير، وبعد أن طالبهم بمعاملة العرب كأخوة خيب أملهم، كما أحدثت رسالته إلى ماكماهون هيجانا بين المعمرين فأخذت العرائض تتداول والاجتماعات تنظم والرغبات تقدم من طرف المجالس العامة،

[1] يحي بوعزيز، سياسة التسلط... مرجع سابق، ص 23.

[2] صالح عباد، مرجع سابق، ص 25.

وحاربت الصحف علانية سياسة الإمبراطور وتشكلت لجان الدفاع في مدينة الجزائر لكن ذلك لم يغير من سياسة الإمبراطور.[1]

اتخذ المستوطنون مجاعة الجزائر خلال سنوات من 1866 إلى 1869 حجة لضرب النظام العسكري.[2]

واشتدت المعارضة ضد النظام النابليوني في فرنسا نفسها من طرف الطبقة العالمة والجمهوريين، فوجد المعمرون في هذه المعارضة نصرا لهم، فلقد وقف جول سيمون يدافع عن المعمرين مثل زميله بريفوست باريدوت الذي كان يرى أن الجزائر يجب أن تكون أرضا مسكونة ومحروثة من طرف الفرنسيين. لا ان تكون معسكرا لتدريبات الجيش الفرنسي، وأرسل الجهاز التشريعي لجنة عنه بقيادة لوهون، وصلت إلى الجزائر في 16 أفريل 1868 مهمتها التحقيق في الوضع العام الاقتصادي للجزائر لكنها تحولت إلى لجنة تحقيق عامة. وعادت لجنة التحقيق إلى فرنسا في 17 جويلية 1868 وكما كان يحلم المعمرون فقد مال لوهون إلى جانبهم.[3]

وتشكلت لجنة أخرى من أعضاء لتحضير مشروع الدستور، تابعة للحكومة تحت رئاسة المارشال راندون في 5 ماي 1869.

لكن ما إن اتضح محتوى مشروع الدستور، حتى وقفت الصحافة الأوروبية ضده وأجمع الرأي العام على رفضه، وأولوا نبذ هذا المشروع لأنه أعلن إرادته في إبعاد الإدماج، وفي أفريل 1870 وافقت بالإجماع الغرفة التشريعية على نقطة عمل تنص على أنه: "في الظروف الحالية، فإن مجيء النظام المدني يدو موافقا لمصالح الأوربيين والأهالي". وهكذا تم الاتجاه نحو إقامة النظام المدني في الجزائر.[4]

---

[1] صالح عباد، مرجع سابق، ص 26.

[2] حياة سيدي صالح، مرجع سابق، ص 67.

[3] صالح عباد، مرجع سابق، ص ص26-27.

[4] المرجع نفسه، ص 27- 29.

المبحث الثالث: قيام النظام المدني في ظل سقوط الإمبراطورية الثانية

1- ظروف نشأة الجمهورية الثالثة:

في سنة 1868 طرأت مشكلة جديدة زادت في توتر العلاقات الفرنسية البروسية، وهي مشكلة تولي عرش إسبانيا بعد فرار الملكة إيزابيلا، حيث بدأ البحث في أوربا عن أمير لعرش إسبانيا، ووقع الاختيار على الأمير ليو بولد قريب قيصر بروسيا وشقيق ملك رومانيا وقد أعلنت فرنسا معارضتها لهذا الترشح بصورة علنية، وكان اليوبولد زاهدا في هذا المنصب، وفي 1870 عرض الأمر من جديد على الأمير، فأحال الطلب إلى الملك البروسي بيسمارك[1] الذي تحمس لهذه القضية باعتبار أن وجود ملك على عرش مدريد من عائلة هوهنزلرن سيجعل من إسبانيا كماشة، وبذا تصبح فرنسا أقل معارضة لمصالح بروسيا.[2]

وما إن وصلت الأنباء إلى باريس يوم 3 جويلية 1870 بأن الأمير قد وافق على هذا الترشح رأت في ذلك فخا ينصبه لها بيسمارك، فاعترض بشدة، وفي 11 جويلية أعلن والد الأمير باسم ابنه، نزوله عن ترشيحه للعرش الإسباني، وقد ارتكب رئيس وزراء فرنسا عملا طائشا حين قرر ضرورة الحصول على تأكيد رسمي من ملك بروسيا يصدق فيه على التنازل، ويتعهد بعدم تجديد هذا الترشح، وقد قابل السفير الفرنسي ملك بروسيا بعد يومين في إمز، ورفض الملك إعطاء السفير أي وعد.[3] وأرسل الملك برقية إلى بيسمارك يوضح له فيها ما جرى، فثار بيسمارك وقام بنشرها عبر الصحف،

---

[1] وصل بيسمارك إلى السلطة سنة 1862، وكان قد اشتغل خلال العشر سنوات السابقة مراكز دبلوماسية من الدرجة الأولى، كمندوب لبروسيا في الدايت الجرماني، ثم كسفير في سان بطرسبرج وفي باريس، واتصل بالمشكلات الدولية الكبيرة، كان له من 1848 إلى 1850م دور هام في السياسة البروسية الداخلية. ينظر إلى:

جلال يحي، التاريخ الأوربي الحديث والمعاصر: حتى الحرب العالمية الأولى، ج2، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، د.ط، 2024، ص 441.

[2] عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد نعنعي، التاريخ المعاصر: أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية، بيروت، دار النهضة العربية، ط.1، 2014، ص ص285- 286.

[3] جلال يحي، مرجع سابق، ص ص448- 449.

فاعتبرها الشعب الفرنسي إهانة وأخذ يطالب بالحرب وفي 19 جويلية أعلنت الحكومة الفرنسية الحرب على بروسيا.[1]

وكان الجيش البروسي قد أتم تدريبه وتسليحه، ووضع خططه للهجوم على فرنسا منذ ثلاث سنوات، أما الجيش الفرنسي فقد كان جزء كبير منه موجود بالجزائر وكان أضعف من الجيش البروسي في التنظيم، كما كانت الحكومة الفرنسية تتوقع دخول النمسا معها في الحرب ضد بروسيا لكن النمسا لم تكن أكثر استعدادا من فرنسا، فرغبت في انتصار فرنسا قبل أن تغامر لدخول في حرب ضد بروسيا.[2]

وقبل أن يكمل الفرنسيون تعبئة جيوشهم تقدمت الجيوش البروسية في الأراضي الفرنسية فحققوا على الجيش الفرنسي في 6 أوت انتصارين كبيرين الأول في الألزاس والثاني في اللورين فاضطر نابليون الثالث للتنازل عن القيادة العليا للجنرال بازين، غير أن هذا الأخير كان أعجز من أن يوفق التقدم البروسي، فتوجه للاعتصام في مدينة متز METZ[3] ولم يلبث الجيش البروسي من فرض عليها حصار قوي.[4]

أما الجيش الفرنسي الذي كان يتجمع في مدينة شالون بقيادة الجنرال مكماهون الذي كان يسعى للتراجع نحو باريس للدفاع عنها فقد أمره نابليون بضرورة الإسراع نحو مدينة متز لرفع الحصار عنها، غير أن القائد البروسي "فون مولتكه" تعقب هذا الجيش في سيره والتقى به في سيدان

[1] عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد نعنعي، مرجع سابق، ص286.

[2] جلال يحي، مرجع سابق، ص ص449- 450.

[3] متز مدينة تقع شمال شرق فرنسا وهي مقاطعة تابعة لمنطقة اللورين على بعد 35 كلم من نانسي، أصبحت تابعة للإمبراطورية لألمانيا الجديدة منذ 10 ماي 1871 وعاصمة اللورين إلى غاية 1919. ينظر إلى:
نادية زروق، سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة في شمال إفريقيا الجزائر أنموذجا 1870- 1900، مذكرة الماجستير في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 2، 2010- 2011، ص21.

[4] عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد نعني، مرجع سابق، ص 287.

Sedan[1] وأنزل به هزيمة ساحقة وأرغم حوالي مائة ألف جندي على الاستسلام[2] وحصل البروسيون في هذه الواقعة على الإمبراطور نابليون الثالث في باريس قيامها.[3]

وأنشأت حكومة مؤقتة تتألف من تروشو Trocho وزير للحربية، جول فافر Jules Favre للخارجية، غامبيتا Gambeta وزيرا للداخلية وسميت بحكومة الدفاع الوطني.[4]

وفي 18 جانفي 1871 اجتمع الأمراء والملوك في قاعة المرايا بقصر فرساي، وكان ذلك قبل سقوط العاصمة الفرنسية بعشرة أيام، فأعلنوا عن قيام الإمبراطورية الألمانية وتوجوا وليام الأول ملك بروسيا رئيسا للدولة الجديدة ليحمل لقب القيصر الألماني.[5]

بعد أن قرر جول فافر مقابلة خصمه بيسمارك في فرساي وقعت الهدنة في 28 جانفي، ولما رفض بيسمارك الاعتراف بأهلية حكومة الدفاع الوطني للتحدث باسم فرنسا تقرر إجراء انتخابات في الثامن من فيفري 1871 لتشكيل جمعية جديدة للنظر في قبول شروط الصلح أو رفضها، فعين تيير Thiers[6] رئيسا للسلطة التنفيذية للجمهورية[7] حيث وقعت مسؤولية إخماد الثورة وفتح باريس على

---

[1] تقع سيدان في شمال شرق فرنسا في إقليم Ardenne الفرنسية يعبر بها نهر الموز وتبعد بـ 25 كلم عن Carked ville و20 كلم من Bouillon البلجيكية. ينظر إلى:
نادية زروق، مرجع سابق، ص21.

[2] عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد نعنعي، مرجع سابق، ص288.

[3] جلال يحي، مرجع سابق، ص 450.

[4] نادية زروق، مرجع سابق، ص21.

[5] عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد نعنعي، مرجع سابق، ص 290.

[6] أدولف تيير: تقلد عدة مناصب حيث اشتغل محامي، صحفي، مؤرخ، وزير ورئيس مجلس في عهد مملكة جويلية ونائب برلماني في عهد الجمهورية الثانية وبسقوط النظام الإمبراطوري انتخب رئيسا للسلطة التنفيذية للحكومة المؤقتة وفي 1873 عين رئيسا لجمهورية الثالثة، قام بعدة إصلاحات مثل إصداره للقانون البلدي الذي يبين طرق انتخاب رؤساء البلديات في الاقتراع العام المباشر. ينظر إلى:
نادية زروق، مرجع سابق، ص ص137- 138.

[7] المرجع نفسه، ص22.

كاهله، ورغم أن الجمعية انتخبت في بوردو ولغرض واحد وهو إقرار الصلح مع ألمانيا، إلا أنها أصرت على اعتبار نفسها جمعية مطلقة السيادة ولها أهلية في أي مسألة تنشأ.[1]

وبدأت المفاوضات بين بيسمارك وتيير في 26 فيفري إلا أنها طالت كثيرا بسبب إصرار بيسمارك على فرض شروط للصلح، وفي 10 ماي 1871 تم توقيع الصلح بين الدولتين وعرف بصلح فرانكفورت ومن أبرز شروطه:

- أن تحتل بروسيا مقاطعتي الأزاس واللورين وكذا مدينة متز.
- تدفع فرنسا غرامة حربية قدرها خمسة مليارات فرنك دهبي خلال خمس سنوات.
- تحتل الجيوش الألمانية الأراضي الفرنسية الشمالية حتى يتم دفع الغرامة المالية، وقد دفعها الفرنسيون كاملة خلال ثلاث سنوات ليتخلصوا من جيوش الاحتلال.[2]
- كان على تيير أن يواجه بعد توقيع الصلح فتنة كبيرة قامت في باريس، فقد ساد الاعتقاد على أن الجمعية ستعيد لفرنسا النظام القديم، وظنوا أنها خانت البلاد بتوقيع الصلح لأن الريسيين كانوا يريدون شن حرب تحرير ضد الألمان، وفي 18 مارس أرسلت حكومة فرساي فرقة من الجيش إلى باريس لاسترداد المدافع والأسلحة التي استولى عليها الثوريون قبل دخول الألمان للمدينة إلى أنها رفضت الانصياع وكثرت الفوضى.[3]وعرفت بثورة الكومون.

ولما أدرك تيير أبعاد هذه الثورة ومدى خطورتها حشد في شهر ماي 1871 جيش قدره مئة وثلاثين ألف جندي نظامي بقيادة ماكماهون تولى خلال أسبوع من 21 ماي إلى 28 ماي قمع

[1] أ. ج. جرانت، هارولد تمبرلي، أوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرين 1789- 1950، تر: فهمي بهاء، مر: عبد الكريم أحمد عزت ، ج3، القاهرة، مؤسسة سجل العرب، ط 6، 1968، ص 545.

[2] عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد نعنعي، مرجع سابق، ص 290.

[3] المرجع نفسه، ص ص291- 292.

هذه الحركة بقساوة ووحشية، عرفت في التاريخ الفرنسي بأسبوع الدم، كما أقيمت محاكم عسكرية سريعة قضت بإعدام المئات.[1]

أما بالنسبة للجزائر ففي الوقت الذي كانت فرنسا تحارب فيه بروسيا، كان المعمرون يوسعون حملتهم المعادية للنظام العسكري الذي أكدوا عداوتهم له في الاستفتاء العام يوم 8 ماي 1870 وهو الاستفتاء حول الدستور وإصلاحات الإمبراطور التي أدخلها على السينات.

كما اتخذوا من الحملة الانتخابية للمجالس العامة في 31 جويلية و14 أوت فرصة لمهاجمة الحكومة، واعتمدوا في حملاتهم على الصحافة التي نشطت نشاطا غير مألوف بعد أن صرحت حكومة الإمبراطورية بالسماح لهم في أن يعبروا بحرية عن رأيهم أثناء الاستفتاء العام وهكذا أنشئت صحف جديدة في مدينة الجزائر مثل "الجزائر الفرنسية L'Algerie Française" و"لديمقراطية الجزائر La Démocratie Algérienne" حيث نشرت هذه الصحف مقالات عنيفة جدا دون أن تستطيع الإدارة التدخل.[2]

وفي حين استقبل المعمرون خبر إعلان الحرب في فرنسا بتخوف من ان تحقق الإمبراطورية انتصارا على بروسيا يمكنها من تدعيم تواجدها وتواجد نظام السيف في الجزائر، إذ بالرؤساء الأهليين بالجزائر قد عبروا عن رغبتهم في تدعيم الإمبراطورية عند الشدة من أجل دعم مراكزهم الإدارية ومصالحهم العقارية، فعند اندلاع الحرب أرسلوا العديد من الرسائل على الإمبراطور يطلبون منه أن يسمح لهم بالمشاركة فيها إلى جانبه، وكان المقراني من أكثر الملحين على هذه المشاركة.[3] وكذلك العسكرين الفرنسيين بالجزائر قاموا بنفس المبادرة فقد شاركوا بقسط وافر في الحرب، باعتبار أن النظام العسكري في الجزائر بدا مرهونا ببقاء الإمبراطورية نفسها.

---

[1] عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد نعنعي، مرجع سابق، ص 292.

[2] صالح عباد، مرجع سابق، ص 35.

[3] المرجع نفسه، ص ص33- 35.

2- التمرد البلدي بالجزائر:

بعد انهزام الجيش الفرنسي في سيدان وسقوط الإمبراطورية وإعلان الجمهورية الثالثة في 4 سبتمبر، بدأ الشك يحوم لدى المستوطنين حول طبيعة النظام الجديد بالجزائر وتحمس الكثير لقراءة أوراق الجمهوريين، وفي هذا الوقت كان الحاكم العام للجزائر الجنرال بارون دوريو قد وجه في الرابع من سبتمبر نداء إلى سكان الجزائر وطلب منهم أن يلزموا الهدوء ويوحدوا أفكارهم.[1]

لكن فرنسيي الجزائر استغلوا هزائم الجيش الفرنسي واتخذوا منها ذريعة لشن حملة واسعة ضد النظام العسكري، فنظموا مظاهرات جماهيرية وسيطروا سيطرة تامة على الشوارع،[2] بحيث انشقت عن النوادي الديمقراطية في مدينة الجزائر لجنة دفاع برئاسة المحامي فيرموز،[3] طالبت بتطهير الإدارة بالاتفاق مع لجان الدفاع بالمدن الجزائرية الأخرى.[4]

فلم تقتصر أحداث التمرد على مدينة الجزائر بل انتشرت بسرعة في مدن لا قل أهمية عنها ففي وهران احتل الأوربيون دار البلدية ودار العمالة لإرغام موظفيها على إعلان الجمهورية وانشأوا لجنة عمالية نسبة إلى العمالة لمراقبة شؤون المقاطعة، وفي تلمسان أبقي على حظر التجول الذي رفع في كل مكان، وفي قسنطينة حطمت تماثيل الإمبراطور والإمبراطورية وهوجمت البنايات العمومية وأهين عامل العمالة لأنه رفض أن يحطم تمثال الإمبراطور، وفي عنابة اضطرت المظاهرات التي دامت يومين المجلس

---

[1] نادية زروق، مرجع سابق، ص 28.

[2] صالح عباد، مرجع سابق، ص36.

[3] فيرموز: Ronald Willermoz محامي معارض لحكومة الأمير نابليون، بعد انقلاب ديسمبر 1851 نفي إلى الجزائر وسجل في مكتب الجزائر، أصبح رئيس بلدية الجزائر في أكتوبر 1870 وفي 11 جوان 1871 انتخب ممثل برلماني لإقليم الجزائر في الجمعية الوطنية، استقل في أوت 1872 وعوضه كريميو في 20 أكتوبر من نفس العام. ينظر إلى:
نادية زروق، مرجع سابق، ص 140.

[4] شارل روبير أجيرون، تاريخ ... مرجع سابق، ص 72.

البلدي إلى أن يقدم استقالته وأحل المتظاهرون حله لجنة بلدية وأعلنوا الجمهورية، أما سطيف فقد اقترحت تسليم إدارة نيابة العمالة لأحد المنفيين في 1852.[1]

أما عن موقف الجمهورية، فقد وجهت نداء لسكان الجزائر في الخامس من سبتمبر، طالبت فيه السلطات المدنية والعسكرية الحفاظ على مهامها حتى تقوم الحكومة الوطنية بفصلها قانونيا وطلب من السكان انتظار الوطن الأم بهدوء.[2]

وفي مدينة الجزائر انتخب المجلس البلدي في يومي 9 و12 أكتوبر، فكانت أغلبية أعضائه من الفرنسيين، ولم يمثل الجزائريون فيه سوى بعضوين فقط وعضوين من اليهود أيضا تحصل فويليرمون على رئاسة المجلس، وسارت المدن الباقية على نفس الطريق وما إن وصلت أواخر أكتوبر حتى كانت الجزائر الفرنسية قد عينت مجالسها البلدية.[3]

وفي 23 أكتوبر 1870 تم تعيين الجنرال استرهازي حاكما على الجزائر رفضه الأوربيون وأجبروه على الإبحار إلى فرنسا تاركا مهامه إلى الجنرال ليشان الذي عجز عن تولي هذا المنصب، فصممت اللجان على تحمل مسؤولية مصير الجزائر وفي هذا الصدد صرح فويليرمون قائلا: "إن الجزائر ستتصرف من تلقاء نفسها". كما راحت لجنة قسنطينة تؤيده بقولها: "إننا معنيون آخر الأمر بتثبيت استقلالنا".[4]

ولما أعلنت الحكومة الفرنسية عزمها على سحق التمرد قبلت مدينة الجزائر بالجنرال "لالمو" قائد للقوات في 24 أكتوبر و"شارل دوبوزي" كمفوض للجمهورية في 16 نوفمبر وأجهضت بالتالي

[1] صالح عباد، مرجع سابق، ص 37.
[2] نادية زروق، مرجع سابق، ص 29.
[3] صالح عباد، مرجع سابق، ص41.
[4] شارل روبير أجيرون، مرجع سابق، ص 73.

الحركة الانفصالية الجزائرية والحكومة التي كان ينتظر أن تنشأ من اتحاد لجان الدفاع التي لم تظهر قط للوجود،[1] وتم تعيين أول حاكم عام مدني وهو الأميرال دي قيدون في 29 مارس 1871.[2]

3- مراسيم إقامة النظام المدني بالجزائر:

بعد الاضطرابات التي قام بها المعمرون بالجزائر، قررت حكومة الدفاع الوطني إصدار مجموعة من القرارات لتحقيق مطالب المستوطنين وخدمة لمصالح فرنسا، وقد ذكر أبو القاسم سعد الله أنه بلغ عدد هذه القرارات ثماني وخمسين قرارا في ظرف خمسة أشهر[3] تم من خلالها نقل السلطة من يد العسكريين إلى يد المستوطنين الأوربيين ومن أهمها:

- مرسوم 4 أكتوبر 1870 المتعلق بمنح 6 مقاعد في البرلمان الفرنسي بدلا من 4 وبالتالي تقوية التمثيل السياسي للأوربيين في فرنسا.
- مرسوم 8 أكتوبر 1870 الخاص بتوسيع الحكم المدني إلى جميع المناطق العسكرية.
- مرسوم 24 أكتوبر 1870 الذي أنشئ بموجبه منصب الحاكم العام المدني الذي يحكم في ثلاث ولايات بالجزائر ويتراسل مع وزراء فرنسا وليس مع وزارة الحرب كما كان الحال في السابق.
- مرسوم 10 نوفمبر 1870 الذي يسمح للمعمرين أن يعينوا الولاة في المناطق الخاضعة للحكم العسكري، أي تحكم المدنيون في المسؤولين العسكريين.[4]

---

[1] شارل روبير أجيرون، تاريخ... مرجع سابق، ص73/ نادية زروق، مرجع سابق، ص29.

[2] شارل روبير أجيرون، تاريخ... مرجع سابق، ص 74.

[3] أبو القاسم سعد الله، الحركة ... مرجع سابق، ج2، ص 26.

[4] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 156.

- مرسوم 24 ديسمبر 1870 الذي سمح للمستوطنين الأوربيين أن يوسعوا نفوذهم إلى المناطق التي يسكنها المسلمون الجزائريون وكذلك إلغاء المكاتب العربية في المناطق الخاضعة للحكم الدني.
- مرسوم 24 أكتوبر 1870 المعروف بـ "مرسوم كريميو" الذي منح الجنسية الفرنسية لليهود المقيمين بالجزائر بصفة جماعية دون التخلي عن عقيدتهم الدينية.[1]

وما إن حلت السنة الثانية من عمر الجمهورية الثالثة حتى أسقط آخر سمسار للسلطة العسكرية في التل الجزائري، ورغم كل الامتيازات الممنوحة للمعمرين إلا أنها لم تكن كافية لإشباع رغباتهم التي لا حدود لها.[2]

حيث احتج المعمرون بعنف على مرسوم كريميو لأنه في نظرهم يحافظ على النظام الكولونيالي بدلا من الإدماج الكلي، كما يعطي النظام دورا كبيرا للموظفين ويبقي السيطرة العسكرية[3] ففي الوقت الذي كان فيه كريميو ينتظر الشكر من المستوطنين إذ لبى رغبات الديمقراطيين منهم الذين عرفهم خلال زيارته للجزائر، فإن الراديكاليين منهم رأوا في هذا التنظيم أنه لا يحقق رغباتهم.[4] فتجنيس اليهود خيب أمل المعمرين لأن هذا سيؤدي إلى هيمنة اليهود على مصير فرنسا ويعطيهم الحق في النشاط السياسي، كما رأوا أن اليهود لم يفعلوا شيء ليحصلوا على الجنسية الفرنسية.

لذا بدأت بوادر الاحتجاج والعنف تلوح في الأفق، بإرسال برقيات احتجاجية ضد المرسوم ومن ضمنها ما كتبه والي مقاطعة وهران "شارل دي بوزي": "المرسوم لا يستجيب لإدارة وتطلعات الجزائريين والانفجار الشعب آتي". كما قاموا بحملات إعلامية نددت بالمرسوم والتصرفات اليهودية

[1] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص157.
[2] صالح عباج، مرجع سابق، ص 57.
[3] المرجع نفسه، ص43.
[4] صالح عباد، مرجع سابق، ص 43.

السلبية، وقد حاول "لاميرشت" مع "دي فوتو" إصدار قانون يلغي مرسوم التجنيس الجماعي لليهود من خلال إعداد تقرير قدم في 21 أوت 1871 في سبع بنود نص البند الأول منها على إلغاء مرسوم كريميو والبند الثاني أقر إمكانية اليهود من تقديم طلب خطي في سبيل البقاء تحت تبعية القانون المدني الفرنسي.[1]

أما عن موقف اليهود من هذا المرسوم، فقد فرح أشراف وأغنياء اليهود الجزائريين المنفتحين على النظام الاستعماري، غير أن النسبة الأكبر من اليهود كانوا بعيدين عن الأحداث والتطورات السياسية منغلقين في شؤون الحياة اليومية والنشاط المهني، كما وجدت عناصر تخوفت من تأثيره على هويتهم ودينهم لأنهم كانوا يرونه منافيا للشريعة اليهودية وكان على رأسهم "هنري طوبيانا"، وهناك من عبر عن رفضه بالرحيل عن الجزائر خاصة إلى تونس مثل عائلة "قج guedj"، كما ظهرت حركة طالبت بإلغائه تزعمها "لامبريخت" صخر لها كريميو إمكانياته وأسلحته وأحبطها، إلا أن صدرت فتوى من كبار متدينين اليهود جعلت المرسوم مطابق للتعاليم التلموذية.[2]

أما بالنسبة للجزائريين فإن هذا المرسوم قد وضع اليهود فوق العرب والبربر كما وصفه الأمير عبد القادر من منفاه وأضاف إلى الجالية الأوربية عنصرا جديدا ضد أبناء البلد.[3]

وكم سخط الأهالي في كل مكان وأخذوا يرددون: "لم تعد فرنسا شيئا، إذ يحكمها يهودي"، ووقعت مواجهات بين المسلمين واليهود مثل أحداث 25 فيفري 1871 في عيد الأضحى بسبب اعتداء الجنود اليهود على أشخاص مسلمين بالجزائر تحولت إلى انتفاضة كبيرة خلفت موتى وجرحى

[1] فطيمة شيخ، قانون كريميو 24 أكتوبر 1870م أو تجنيس اليهود: الاختيارات الصعبة في ظل الهيمنة الاستعمارية، مجلة الحوار المتوسطي، العدد 15- 16،جامعة سيدي بلعباس، مارس 2017، ص ص524- 525.

[2] المرجع نفسه، ص523.

[3] صالح عباد، مرجع سابق، ص45.

وحسب حوالي 260 مسلم، وقد رد المقراني[1] على إصدار هذا القانون قائلا: "لعن مثل هذه الدولة يفعل فيها اليهود ما يشاؤون".[2]

ورغم الجهود التي بذلتها الأطراف الرافضة لقانون كريميو إلا أنه بقي قائما إلى غاية استقلال الجزائر سنة 1962.

اتبعت الجمهورية الثالثة سياسة اندماج قسمت الجزائر داخليا إلى ثلاث ولايات في الشمال ومنطقة عسكرية في الجنوب. وقد قسمت كل ولاية إلى نوعين من البلديات وهي: بلديات ذات سلطات كاملة حيث كان عدد الكولون كبيرا وبلديات مختلطة عدد الأوربيين بها قليل، وكان النوع الأول يشبه ما كان يجري في فرنسا نفسها، وقد شارك بعض الجزائريين المسلمين المعينين من السلطات الفرنسية في هذه البلديات كمساعدين ومستشارين، أما البلديات المختلطة فقد كانت تحت الرقابة المباشرة لإداريين فرنسيين.[3]

وبمقتضى مرسوم 23 سبتمبر 1875 أصبح من حق المستوطنين الأوربيين أن ينتخبوا ممثليهم في البلديات الخاضعة للحكم المدني، أما الجزائريين فلا حق لهم في انتخاب ممثليهم.[4]

وفي عام 1881 وصل عدد البلديات الكاملة إلى 196 بلدية وإلى 261 عام 1900م يمون ميزانياتها الأهالي الفقراء الذين لا يستفيدون إطلاقا من خدماتها باعتراف جول فيري الذي قال بأنها استغلال مكشوف لابن البلد الأصلي، أما البلديات المختلطة فقد وصل عددها سنة 1900 إلى

---

[1] هو مُحَّد المقراني: ابن مُحَّد المقراني: أحمد قادة، أحد قادة الثورات الشعبية التي عرفتها الجزائر، ولد في 1815 وتفي في 5 ماي 1871، عن باشا أغا على منطقة مجانة بالهضاب العليا بعد وفاة أبيه، قاد المقاومة بدعم أخيه، ثم انضم إلى الشيخ الحداد. ينظر إلى:
فطيمة شيخ، مرجع سابق، ص 529.

[2] المرجع نفسه، ص 525.

[3] أبو القاسم سعد الله، الحركة ... مرجع سابق، ج2، ص26.

[4] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص171.

73 بلدية في المنطقة المدنية و6 في المنطقة العسكرية، يتولاها الضباط العسكريون بلباس مدني في المنطقة المدنية، وبلباس عسكري في المنطقة العسكرية.[1]

ولعل أهم انتصار حققه المعمرون حتى الآن كان تنظيم العدالة بإنشاء هيئات المحلفين في محاكم الجنايات، وقد شرع في تطبيق هذا النظام في جانفي 1871، حيث جاء في ديباجة مرسوم 24 أكتوبر 1870 أن الهدف من إنشاء هيئات المحلفين هو دمج المؤسسات القانونية في الجزائر في القانون العام الفرنسي، مع العلم أن هذه الهيئات محرمة على الجزائريين ومفتوحة أمام كل الفرنسيين البالغين من العمر 30 سنة ويتمتعون بالحقوق المدنية والسياسية ويعرفون القراءة والكتابة باللغة الفرنسية، سمحت هذه الهيئات للأوربيين أن يمارسوا أكبر التعسفات ضد الأهالي للانتقام منهم وتم فيها محاكمة الثوار في قسنطينة سنة 1871.[2]

[1] يحي بوعزيز، سياسة .... مرجع سابق، ص 29.

[2] صالح عباد، مرجع سابق، ص ص43- 44.

الفصل الثالث

تداعيات تطبيق النظام المدني

- **المبحث الأول**: استمرار تدهور أوضاع الجزائريين (نماذج)
- **المبحث الثاني**: استمرار المقاومة الجزائرية
- **المبحث الثالث**: تهميش القيادات المحلية
- **المبحث الرابع**: توسع مطالب المعمرين في ظل النظام المدني

المبحث الأول: استمرار تدهور أوضاع الجزائريين (نماذج)

1- الواقع الاقتصادي:

تعرضت الجزائر خلال عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة لهجمة استعمارية استيطانية شرسة، سعت إلى إلحاق الجزائر كليا بفرنسا وتمثلت وسائلها الكبرى في طرد الجزائريين من أراضيهم وإعطائها للمستوطنين الجدد وربط الاقتصاد الجزائري بالفرنسي واستغلال ثروات البلاد وإثقال كاهل المسلمين بالضرائب المجحفة.[1]

مصادرة الأراضي:

كان هدف السلطة الفرنسية من مصادرة الأراضي، قمع انتفاضة الجزائريين ضد التواجد الاستعماري والحصول على الأرض وبالخصوص على أراضي العرش التي كانت تشكل عائقا أمام التوسع الاستيطاني لذا فإنه ما إن بدأت ثورة 1871 حتى صدر قرار 30 مارس 1871 معلنا تطبيق مرسوم 1845 لمصادرة كل الأملاك الجماعية أو الفردية التي تعود إلى القبائل الثائرة.[2]

وأصدر الحاكم العام دو قيدون في 15 جويلية 1871 القرار المتعلق بمصادرة العرش، تماشيا مع قرار البرلمان الفرنسي بتاريخ 21 جوان 1871 القاضي بتسليم 100.00 هكتار إلى الفرنسيين النازحين من الألزاس واللورين.[3]

إصدار قانون فارني المعروف بقانون المستوطنين في 26 جويلية 1873 والذي حمل اسم أحد غلاة المستوطنين[4]، وقد نص على إخضاع قانون الملكية العقارية في الجزائر للقانون الفرنسي، وإلغاء

---

[1]- بشير بلاح، مرجع سابق، ص247.

[2]- صالح عباد، مرجع سابق، ص ص74- 75.

[3]- عمار بوحوش، مرجع سابق، ص165.

[4]- فارني: طبيب جراح، ولد في 1810م، عين مساعد جراح في مستشفى وهران عام 1832 واستمر منذ ذلك الوقت بالجزائر، ألحق بالقنصلية الفرنسية لدى الأمير عبد القادر بمعسكر، عين مديرا للشؤون المدنية في مقاطعة وهران عام 1848، ثم عين مقررا

جميع القوانين العقارية القائمة على الشريعة الإسلامية أو العرف المحلي نهائيا، وإعادة التأكيد على حيازة الجزائريين عقود ملكية للاعتراف لهم بملكيتها،[1] وأقام الملكية الفردية داخل أراضي القبائل الجماعية بتقسيم أراضي العرش التي بقيت محافظة على صفتها الملكية مشتركة بين أفراد القبيلة حتى ذلك الحين، رغم ما تعرضت له من تفكيك بفعل قانون سيناتوس كونسيلت والإجراءات السابقة.[2]

وقد حلل فارني أهداف هذا القانون إلى أهداف استيطانية أهلية وفرنسية، ففي رأيه أن المصلحة السياسية والإدارية لفرنسا لكن في عدم النسيان بأن الاستيطان له أيضا حاجة إلى الأرض ومن جهة أخرى فإن الجزائريين لا يزرعون أكثر من 2.500.000 هكتار وبالتالي فإنه هناك ما لا يقل عن 3 أو 4 ملايين من الهكتارات شاغرة، وفي رأيه أن هذا القانون سيقضي على هذه الظاهرة بفتح الباب أمام المعمرين لاستغلال الأراضي الشاغرة دون أن يعطي اعتبار لطرية الدورتين في الفلاحة الجزائرية لعدم توفر الأسمدة، كما زعم فارني أن القانون يخدم مصالح الأهالي لأنه يمنحهم دعما قانونيا مستقرا لملكيتهم ويطور العلاقات الاجتماعية بينهم.[3]

أما قانون الغابات الصادر أعوام 1874 و1885 و1903 فقد حرم على الجزائريين استغلال الغابات وفرض عليهم عقوبات غاية في التعسف والصرامة في حالات الحرائق.[4]

وتم إصدار قانون 1887 المكمل لقانون فارني والمفكك النهائي لآخر الروابط الأسرية، اشتمل خاصة على بيع الأراضي الجزائرية المشاعة في المزاد العلني للأوروبيين دون اشتراط الإقامة

لدى المجلس الأعلى للإدارة في الجزائر سنة 1849، لكن الإمبراطورية أحالته على التقاعد الأمر الذي أدى به إلى تكريس وقته في نشر الكتب التي تدافع عن المصالح الكولونيالية وهو محور الكراسات الجزائرية التي اعتبرها المعمرون ميثاقا لهم ضد الإمبراطورية. ينظر إلى: صالح عباد، مرجع سابق، ص77.

[1]- بشير بلاح، مرجع سابق، ص248.

[2]- صالح عباد، مرجع سابق، ص ص77- 78.

[3]- صالح عباد، مرجع سابق، ص78.

[4]- بشير بلاح، مرجع سابق، ص248.

فيها،[1] وبموجب هذا القانون توسعت عمليات رسم الحدود والاعتراف بالملكية للدواوير واستئناف عمليات قانون مجلس الشيوخ ولذلك غالبا ما يشار إليه باسم قانون مجلس الشيوخ الصغير وقد مكن الإدارة من امتلاك آلاف الهكتارات خاصة الأراضي المشجرة.[2]

وقد تمكنت الإدارة الاستعمارية فيما بين 1887 إلى 1889 من الاستيلاء على 957 ألف هكتار بصفة مجانية كانت ملكا لأكثر من 224 قبيلة لتصبح ملكا للدولة.[3]

وقد نتج عن هذه القوانين المتعلقة بالسياسة العقارية الفرنسية في الجزائر تراجع مساحة أملاك الجزائريين الزراعية نحو 3 ملايين هكتار إلى غاية 1880،[4] وتحطيم البنية الاجتماعية السائدة في الريف فقد سقطت سلطة العائلات الكبيرة في الصحراء رغم أنها حافظت على نفوذها لوقت طويل ونتيجة لهذا لم تعد السلطة الفرنسية تعترف بوجود عائلات كبيرة لها أملاك عقارية واسعة، وتفتيت الملكية الجماعية وتشتيت القبائل وتفريقها إلى مجموعات من الدواوير،[5] تحول الجزائريين من ملاك إلى خماسين أو عمال يوميين.

تفاقم الأعباء الضريبية:

فرضت الإدارة الاستعمارية على الأهالي ضرائب جديدة مع المحافظة على الضرائب السابقة، وبقيام الجمهورية الثالثة زادت قيمة الضرائب السابقة، وطبقت الإدارة الاستعمارية التفرقة بين الأهالي

[1]- المرجع نفسه، ص249.

[2]- جيلالي صاري، تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830- 1962، تر: قندوز عباد فوزية، الجزائر، دار غرناطة للنشر والتوزيع، 2010، ص71.

[3]- يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، مرجع سابق، ص32.

[4]- بشير بلاح، مرجع سابق، ص250.

[5]- عبد الحكيم رواحنة، السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1870- 1930م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية،جامعة الحاج لخضر باتنة، 2013- 2014، ص144.

والأوروبيين، فالأوربيين الأغنياء كانوا يدفعون أقل مما يدفعه الأهالي الفقراء واستمر الوضع هكذا حتى سنة 1919، كما ألزم الأهالي بدفع الضرائب المباشرة الفرنسية وكل الرسوم والضرائب الأخرى الغير مباشرة[1]، إلى جانب الضريبة العربية.[2]

وقد دفع الأهالي سنة 1870 مبلغ 14 مليون فرنك ضريبة عربية[3] و22 مليون ضرائب أخرى.[4]

وفي سنة 1873 تقرر فرض مبلغ كبير من السنتيمات المضافة على الضرائب العربية لتمويل مصلحة شؤون الملكية الأهلية، وصدر مرسوم 13 جويلية 1874 ليحدد مبلغها سنتيمين اثنين كل فرنك من الضريبة الأصلية بالنسبة لمختلف الضرائب العربية، وعشر سنتيمات للزمة القبائلية وحين تبين أن ذلك ليس كافيا تقرر بموجب قانون 27 جويلية 1875 مضاعفة الأرقام المذكورة ابتداءا من السنة الموالية، ومن 1871 إلى 1881 دفع الأهالي مبلغ قدره 34.500.000 فرنك كضريبة حرب،[5] وفي سنة 1882 قدرت قيمة الضرائب العربية المدفوعة من قبل الأهالي حوالي 12.991.587 فرنك يوضحها الجدول الآتي:

الضرائب العربية					العمالات
المجموع العام	اللزمة (فرنك)	الزكاة (فرنك)	الحكور (فرنك)	العشور (فرنك)	
3.061.788	698.772	969.762	/	1.413.253	المناطق المدنية

[1]- الضرائب المباشرة: تفرض على الأشخاص الماديين والمعنويين وتقتطع مباشرة، كضريبة المهنة وضرائب الدخل العام والضريبة على العقار، حقوق الجمارك، الضرائب البلدية، إقامة الأسواق، أما الضرائب الغير مباشرة فهي التي تفرض على بعض الموارد والنشاطات والخدمات كالرسم على قيمة المضافة وحقوق الطوابع والتسجيلات والرخص المختلفة. ينظر إلى: بشير بلاح، مرجع سابق، ص259.

[2]- يحي بوعزيز سياسة التسلط الاستعماري، مرجع سابق، ص42.

[3]- نقصد بالضرائب العربية العشور، الحكور، الزكاة واللزمة.

[4]- يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، مرجع سابق، ص42.

[5]- عبد الحكيم رواحنة، مرجع سابق، ص ص135- 136.

عمالة الجزائر					
عمالة وهران	1.531.218	/	698.869	/	2.230.067
عمالة قسنطينة	1.537.546	881.739	1.899.187	496.953	4.815.425
المجموع (فرنك)	4.482.017	881.739	3.567.818	1.195.725	10.127.301
المناطق العسكرية عمالة الجزائر	159.825	/	465.447	173.012	798.284
عمالة وهران	638.875	/	403.483	/	467.359
عمالة قسنطينة	218.202	172.982	556.530	650.908	1.598.622
المجموع (فرنك)	441.903	172.982	1.425.460	823.920	2.864.266
المجموع العام	4.923.921	1.054.721	4.993.272	2.019.645	12.991.587

ومن خلال الجدول نلاحظ أن عمالة قسنطينة تحتل المرتبة الأولى في دفع الضرائب العربية، وذلك راجع إلى أنها تدفع ضريبة الحكور دون باقي العمالات لكثرة سكانها، وقد ارتفعت الضرائب لتصل قيمتها إلى حوالي 14.030.028 فرنك سنة 1883.[1]

وبالإضافة إلى الضرائب المفروضة هناك العقوبات الجماعية والغرامات المالية وهي وسيلة قهرية أخرى كبقتها الإدارة الاستعمارية للسيطرة على الأهالي، ومثال ذلك تحرير مصالح الغابات

[1]- عبد الحكيم رواحنة، مرجع سابق، ص137.

96.750 محضر عقوبة ضد الجزائريين بتهمة الرعي الغير شرعي ما بين سنتي 1883 و1890 وفرت للخزينة الاستعمارية 1.658.000 فرنك عام 1890.[1]

أدت الضرائب المتعددة والباهضة المصحوبة بالظروف الصعبة التي كان يعيشها الجزائريين إلى إفلاس وتدهور المستوى المعيشي لكل العائلات الجزائرية خاصة التجار والفلاحين، وذهبت الإدارة الفرنسية إلى وسيلة الحجز والمصادرة في حالة عدم تسديد الضرائب، فقد تم حجر أبسط أدوات الزراعة للفلاحين وكانت التعليمات توصي بالسماح للمالكين المجردين بإبقاء المحراث والثور فقط الذي يسمح لهم بالعمل كخماسين، كما اضطر المزارعين إلى بيع مواشيهم التي كانت أحيانا الوسيلة الوحيدة للعيش وهذا ما يفسر الزيادة في الصادرات من الأغنام إلى فرنسا، حيث انتقلت من 1.210.907 رأسا خلال سنتي 1872- 1873 إلى 1.458.121 رأسا على مدى السنوات الأربعة الموالية، وهذه الزيادة في المبيعات لا تعكس التحسن الاقتصادي أبدا لأن الذي كانت تصدره الجزائر ليس الفائض وإنما رأس مالها.[2]

توسع الحركة الاستيطانية:

على إثر هزيمة فرنسا في الحرب قامت الحكومة الفرنسية بإرسال اللاجئين الفرنسيين من الألزاس واللورين إلى الجزائر، بحيث قررت السلطة التشريعية بفرنسا في 21 جوان 1871 منح هؤلاء اللاجئين 100.000 هكتار من أخصب الأراضي الجزائرية.[3]

وقامت الجمهورية الثالثة بالاستجابة لمطلب أوروبي الجزائر بجلب أكبر عدد ممكن مكن الأوروبيين، فشجعت الملكيات الصغيرة عكس الإمبراطورية الثانية التي اعتمدت الاستيطان الرأس

[1]- بشير بلاح، مرجع سابق، ص259.
[2]- جيلالي صاري، مرجع سابق، ص ص63- 64.
[3]- عمار بوحوش، مرجع سابق، ص163.

مالي، كما قامت ببناء المراكز الاستيطانية وقدمت لهم الأراضي مجانا واتخذت الأراضي المصادرة نتيجة ثورة 1871 لتوسيع مناطق الاستيطان.[1]

في أواخر سنة 1872 بدأ توافد الهاجرين من الألزاس واللورين، فوجد في استقبالهم ثلاثة مراكز أقيمت خصيصا لهم وهي لهوسون فيل، كون دي ماريشال وبوخالفة، أما الفائض عن قدرة هذه المراكز وزع على 15 مركز في عمالة الجزائر و17 في عمالة وهران و28 في عمالة قسنطينة، والملاحظ أن هذه المراكز أقيم أغلبها في مناطق الثورة، أي في المناطق الشرقية من البلاد.[2]

يكن إحصاء التوسع الاستعماري بعد انتفاضة 1871 في العمالات الثلاثة من خلال الجدول التالي:[3]

السنوات	منطقة الجزائر	منطقة وهران	منقطة قسنطينة	المجموع
1872	23539 هـ	5221 هـ	52813 هـ	81673
1873	21060	10763	28153	59976
1874	6038	16695	39531	62264
1875	15867	12031	22655	50553
المجموع	66504	44710	143710	254366 هـ

كلفت إقامة هؤلاء المهاجرين الدولة أثمانا باهضة، بلغت العائلة الواحدة 6500 فرنك، ولما كان كلهم من عمال المصانع فشلوا في الأعمال الفلاحية ولم يستقر أغلبهم في الأراضي الممنوحة لهم، فمن 1183 عائلة أقيمت لم يبقى منها على الأرض سوى 387 عائلة فقط،[4] والباقي أجروا أراضيهم للمزارعين الجزائريين والبعض باعوه لهم.

[1]- صالح عباد، مرجع سابق، ص ص68-69.
[2]- مرجع نفسه، ص69.
[3]- جيلالي صاري، مرجع سابق، ص61.
[4]- صالح عباد، مرجع سابق، ص69.

ونتيجة الجهودات الاستيطانية ارتفع عدد الأوروبيين في الجزائر سنة 1880 إلى 376750 نسمة، وهذا يعني أن الجمهورية الثالثة قد حققت في ظرف 10 سنوات فقط حوالي 65% مما حققته فرنسا في ميدان الاستيطان خلال 40 سنة في ميدان الاستيطان الريفي.[1]

أدت سياسة الاستيطان الأوروبي بالجزائر إلى أثار سيئة على الجزائريين في مختلف الميادين منها تحطيم العائلات الجزائرية الكبرى التي كانت تمثل القيادات للمجتمع الجزائري روحيا وماديا بل وحتى إداريا واجتماعيا وسياسيا ومزق المجتمع، كما تم تحطيم ما دعي بالبرجوازية الجزائرية في المدن الكبرى وكانت تتألف من التجار والحرفيين والقضاة والمثقفين فهمشوا كذلك وزاحمتهم الجالية الأوروبية في أعمالهم وأنشطتهم المختلفة.[2]

ونقصت ملكية الأهالي نقصا كبيرا عام 1900 ففي منطقة قسنطينة كان هناك 55% من أملاك الأهالي يملك كل واحد منهم حوالي 10 هكتارات و20% يملك كل واحد منهم ما بين 11 و20 هكتارا و12.4% يملك كل واحد منهم ما بين 21 و30 هكتارات، فكادت تختفي بينهم الملكيات الكبيرة ولم يبقى منها سوى نسبة 0.8% يملكون أكثر من 100 هكتار.[3]

وهناك من القبائل ما نقلت من أراضيها إلى أراضي أخرى مثل ما حدث لقبائل ضواحي جيجل التي نقلت إلى وادي زناتي وفرجيوة، [4]كما قام بعض الفلاحين بإعادة شراء بعض القطع من أراضيهم السابقة من المستوطنين وبدون شك تلك القطع التي لا يرغب فيها المعمرون، كما اتسمت سنتي

[1]-صالح عباد، مرجع سابق ، ص71.

[2]- يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، مرجع سابق، ص35.

[3]- المرجع نفسه، ص37.

[4]- صالح عباد، مرجع سابق، ص74.

1874 و1875 بحركة الهجرة التي أقلقت الإدارة الاستعمارية ففي عام 1876 قدر عدد المهاجرين إلى تونس بـ16000 شخص منهم 7000 من منطقة القبائل.[1]

إدماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد الفرنسي:

وجهت فرنسا اقتصاد الجزائر لخدمة اقتصادها، فبعد أربعين سنة من احتلال الجزائر بلغت قيمة تجارتها الخارجية أكثر من 200 مليون فرنك، منها 98 مليون فرنك للصادرات، وهذا نتيجة لبداية مشاركة الزراعات التجارية في الصادرات خاصة الخمور.[2]

فقد قامت فرنسا بزراعة أجود وأخصب الأراضي الجزائرية كروم للإنتاج أنواع متعددة من الخمور وتصديرها إلى الخارج،[3] كما عملت على تنمية مختلف الزراعات كالقمح، الحلفاء، الزيتون، التبغ والنخيل وتصديرها إلى السوق الفرنسية والأوروبية.

بالإضافة إلى التوسع في استغلال المعادن كالحديد والنحاس والرصاص الذي بدأت عملياته الأولى منذ خمسينيات القرن 19م وإقامة شبكة من السكك الحديدية لتسهيل استغلال المناجم ونقل المعادن إلى موانئ التصدير، كما شجعت الشركات الفرنسية على الاستثمار بمنحها تسهيلات كبيرة وإغراءات وتقديم قروض مالية للمستوطنين من أجل شراء الأراضي واستغلالها.[4]

في حين أصبح الفلاحون الجزائريون يمارسون زراعة ضعيفة المردود ونقصت المساحات المزروعة بالحبوب كما انخفض إنتاجهم من القمح عام 1900 إلى 72%، كما فرض عليهم المرابون

[1]- جيلالي صاري، مرجع سابق، ص ص62- 63.
[2]- عبد الحكيم رواحنة، مرجع سابق، ص124.
[3]- أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، د.ط، 1956، ص112.
[4]- بشير بلاح، مرجع سابق، ص256.

والسماسرة اليهود والإقطاعيون الأوروبيون أن يبيعوا إنتاجهم الفلاحي والحيواني قبل الموسوم بثمن بخس.[1]

2- الواقع الاجتماعي:

قانون الأهالي:Le code de l'indigémat [2]

طبقت الإدارة الاستعمارية سياسة الزجر والإرهاب ضد الأهالي وبالغت في قسوتها، فتجاوزت كل حدود المنطق والمعقول، فأصدرت يوم 28 جوان 1881 ما عرف بقانون الأهالي وهو عبارة عن سلسلة من العقوبات الزجرية لا صلة لها بالقانون العام، حدد هذا القانون منها 41 مخالفة خاصة بالأهالي في نفس العام وخفضت إلى 21 مخالفة عام 1891، واستكملت شكلها النهائي في ديسمبر 1897 واستمرت الإدارة الاستعمارية في تطويرها وتحديدها حسب الظروف والأحوال حتى تم إلغاؤها نظريا عام 1930، ولكن العمل استمر بها حتى قيام ثورة أول نوفمبر 1954،[3] ومن أنواع الجنح والمخالفات التي نص عليها هذا القانون:[4]

- التكلم فيما لا يليق بفرنسا وحكومتها.
- عدم تنفيذ الأوامر التي تصدر لتعيين الملكية أو لحفظها.
- السهو عند تقييد المواليد والوفيات في دفتر الحالة المدنية والتأخر في ذلك.
- التأخر عن دفع الضرائب أو العزائم.
- الاحتفاظ بحيوانات تائهة أكثر من 24 ساعة بدون إعلام السلطة.
- إيواء أشخاص من غير الدائرة الممتزجة إذ لم يكونوا حاملين رخصة السفر الخاصة، بدون إعلام رئيس الدوار بذلك.

---

[1]- يحي بوعزيز، سياسة النشاط... مرجع سابق، ص36.

[2]- لفظ أندي جان معناه الحقيقي الأهلي صاحب البلد الحقيقي، لكن الإدارة الاستعمارية لم تعني به الترجمة الحرفية وإنما مرادف لكلمات الاحتقار وجعل الجزائريين في مرتبة اقل من الإنسان.

[3]- يحي بوعزيز، سياسة التسلط... مرجع سابق، ص 38.

[4]- أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، الجزائر، المؤسسة الوطنية، د.ط، 1984، ص ص325- 327.

- الخروج إلى السوق بدواب وماشية قصد بيعها دون الحصول على شهادة تتضمن وصف ذلك واسع مالكه من طرف عضو أهلي من اللجنة البلدية.
- القيام بزيارة ولي أو عمل وليمة له في جماعة بدون إذن خاص أو إطلاق عيار ناري في حفلة عرس أو ختان أو غير ذلك بدون إذن خاص أيضا.
- فتح أي محل ديني أو مدرسة للتعليم بدون إذن.
- السكن في أماكن معزولة عن الدائرة أو الدوار بدون علم أعوان الإدارة.
- زيادة على ذلك، هناك عقوبة الحجز الإداري التي طبقة خصيصا على الأهالي والتي لا تخضع لأي شكل من أشكال المقاضاة، فقد قرار من الحاكم العام لنزع جزائري من عائلته وأملاكه لفترة غير محددة إلى سجن خاص من سجون الإصلاح أو إلى منطقة نائية مع الإقامة الجبرية ودون أن يسمح له بالاستفسار أو الدفاع عن نفسه.[1]

وقانون الأهالي لم يخص فئة الفلاحين فقط، بل كل الجزائريين حتى أولئك المتجنسين الذين ظنوا أنهم سوف يفلتون قبضة مخالفات هذا القانون،[2] فالحقوق التي نصت عليها قرارات التجنيس ظلت مجرد حبر على ورق.[3]

وقد نتج عن تطبيق هذا القانون 30837 حكما بالعقوبة في البلديات المختلطة عام 1883 وغرامات بقيمة 213.000 فرنك و82402. يوم سجن،[4] كما نتج عنه سلب حرية الجزائريين في العيش والتنقل فأصبحوا لا يفعلون شيء إلا بإذن الإدارة الاستعماري، ووصف أحد أعضاء مجلس

[1]- صالح عباد، مرجع سابق، ص38.

[2]- هناك قصة تحتفظ بها الذاكرة الشعبية في منطقة الغرب الجزائري تذكر أن الكولونال مُحَّد بن داود قائد فرقة الصبايحية، كان له ملكيات واسعة في منطقة وهران، ذات يوم رغب في حضور حفل بلدي أقامه الأوروبيون في مدينة وهران، لكن مُحَّد بن داود منع من الدخول رغم أنه فرنسي كما كان يدعي وحينها قال مقولته الشهيرة: "عربي عربي لوكان الكولونال بن داود"، ثم انتحر بالقرب من منطقة الكرمة. ينظر إلى: كريم ولد النبية، سياسة الإخضاع وقوانين الأنديجينا من خلال أرشيف الإدارة الاستعمارية في الجزائر، مجلة البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد2، جامعة الجيلالي ليابس سيدي بلعباس، ديسمبر2011،صص62-63.

[3]- المرجع نفسه، ص62.

[4]- بشير بلاح، مرجع سابق، ص234.

الشيوخ الفرنسي قانون الأهالي "بنظام العبودية"، وعلق عليه ضابط جزائري متقاعد وعضو مجلس بلدي بقوله: "إن قانون الاندجينا ينهشنا ويقضي علينا، فعدم إلقاء تحية الصباح أو المساء على مستوطن يكلف سجن ثمانية أيام... وإذا عجز العربي عن دفع الضرائب يكون القصاص من زوجته، وإذا باع في السوق دون رخصة تنقل غرم، فإذا لم يتمكن من الدفع سجن.[1]

محاربة القضاء الإسلامي:

بعد ثورة 1871 بالغت الإدارة الاستعمارية في محاربة القضاء الإسلامي من خلال محو شخصية القاضي المسلم وتعويضه بالقاضي الفرنسي، فتم تأسيس محاكم الصلح عام 1874 وألغي قضاة الشرع الإسلامي وأرغم الأهالي على التقاضي لدى قضاة الصلح الفرنسيين، وفي 1875 تم إلغاء المجلس الأعلى للقانون الإسلامي وألغيت المجالس الاستشارية.[2]

وصدر في 23 فيفري 1881 القانون إنشاء نظام محاكم العرف للحرف والصنائع وسمح بإيجاد مسلمين في المجالس التي يكثر بها المسلوم وتلاه قانون 30 أوت 1883 القاضي بإلحاق المحاكم الجزائرية كلها بالنظام العدلي الفرنسي.[3]

وصدر في 10 سبتمبر 1885 قرار يحرم على القضاة المسلمين النظر في قضايا العقارات والملكية وتقرر في 1896 إخضاع المحاكم الشرعية الإسلامية للوالي العام وأسندت وظائف القضاء الإسلامي إلى عملاء عديمي الثقافة والمعرفة، بل وحتى الأخلاق الحسنة وانخفضت أعداد محاكم الشرع الإسلامي من 184 إلى 61 محكمة عام 1890م.[4]

---

[1]- بشير بلاح، مرجع سابق ، ص ص234- 235.

[2]- يحي بوعزيز، سياسة التسلط.... مرجع سابق، ص40.

[3]- أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، ص312.

[4]- يحي بوعزيز، سياسة التسلط... مرجع سابق، ص40-41.

المبحث الثاني: استمرار المقاومة الجزائرية

لم تعرف الجزائر المجاهدة الهدوء أو الاستقرار منذ وطئت أقدام الغزاة المستعمرين ثرى الجزائر الطهور، ولم تكن ثورة باي قسنطينة في الشرق وثورة الأمير عبد القادر في بقية أنحاء القطر الجزائري إلا البدايات الأولى للمقاومة التي لم تتوقف في يوم من الأيام.[1]

فنتيجة لتدهور أوضاع الجزائريين العامة وقيام النظام المدني الذي وسع من نفوذ وسلطة المعمرين على حساب الجزائريين قامت عدة ثورات شعبية بالجزائر في شتى ربوع الوطن منها:

ثورة الصبايحية:

كان الحاكم العام راندون قد نظم فرق الصبايحية وطورها في عهد نابليون الثالث وهي عبارة عن قوات من المتطوعين الجزائريين، واجبهم حراسة المناطق التي يقيمون فيها، ومراقبة السكان سياسيا تحت إشراف الضباط الفرنسيين، أصدرت وزارة الحربية الفرنسية قرار في 18 جانفي 1871 لنقل عدد منهم إلى أوروبا للمشاركة في حرب فرنسا، فكان ذلك سببا مباشرا لقيام ثورتهم في مجبر والطارف وبومجار وعين قطار شرق البلاد.[2]

بدأت الثورة في عين قطار عندما رفض الصبايحية تنفيذ أوامر السفر إلى فرنسا، هرب مائة وخمسة وثلاثون منهم بأسلحتهم وأمتعتهم إلى مزرعة عمي موسى يوم 22 و23 جانفي وتبعهم في اليوم التالي مائة واثنان آخرون وتوالى تجمعهم حتى أصبحوا حوالي ألفي رجل وانضم إليه عدد من الأهالي وقاموا بقتل ضابط صف فرنسي وأشعلوا الحرائق في بعض مزارع الأوربيين حول سوق أهراس وقتلوا تسعة منهم وحاصروا المدينة لمدة ثلاثة أيام وقطعوا أسلاك الهاتف التي تربطها بمدينة قالة وخاضوا معركة كبيرة في عين سنور يوم 30 جانفي وارتفع عدد قتلى الفرنسيين إلى 15 قتيلا ثم انسحب

[1] – بسام العسلي، محمد المقراني وثورة 1871 الجزائرية، ج5، بيروت، دار النفائس، ط2، 1986، ص105.
[2] – المرجع نفسه، ص110.

الصباحية إلى داخل الحدود التونسية حيث استقبلهم الشيخ الميزوني في مدينة كاف،[1] وعلى إثر ذلك قامت السلطات الفرنسية بتطبيق عقوبات صارمة ضد عائلات الثائرين فحاكمت مائة وأربعة وثلاثين شخصا أمام محكمة عسكرية استثنائية بعناية أصدرت الحكم بإعدام خمسة أشخاص وبالأشغال الشاقة المؤبدة على عشرين وبالنفي والإقامة الجبرية على أربعين شخص وغرمت الثوار بمبلغ 376 ألف فرنك وصادرو أملاك وأراضي سبعة دواوير.[2]

ثورة أولاد عيدون بالميلية:

انفجرت في 15 فيفري 1871 ضد الكولون الذين أرغموا على الاعتصام بقلعة المدينة وأحرقت مزارعهم، فكان رد فعل قوات الاحتلال غنيما حيث أحرقت معظم القرى المعزولة، وانتهت بذلك المقاومة في 26 فيفري 1871 في معركة زرزور التي أخذت فيها قوات الاحتلال 400 رجل رهينة.[3]

ثورة المقراني[4] والشيخ الحداد:

بعد أن احتل الفرنسيون الجزائر شارك المقرانيون مع الحاج أحمد باي في مقاومته بقسنطينة وبعد الغزو الثاني لمدينة قسنطينة في 1837، أصدر فالي قرار تعيين أحمد المقراني خليفة على مجانة وتم تنصيبه رسميا في 24 أكتوبر 1838م في قصر الباي بقسنطينة، ليحكم المنطقة بنفس الشروط والأوضاع التي كانت لعائلته في عهد الأتراك، وحددت منطقة حكمه بين فرجيوة بالبابور شرقا

[1]- بسام العسلي، مرجع سابق، ص112.

[2]- المرجع نفسه، ص113.

[3]- عمار بوحوش، مرجع سابق، ص146.

[4]- إن أصل عائلة أولاد المقراني لا يزال غير معروف بدقة حيث يذكر ابن خلدون أن أسرة المقراني تنتسب إلى فاطمة الزهراء بنت رسول الله ﷺ، كان أفرادها قد استقروا بجال قلعة بني حماد في المعاضيد شمال المسيلة وجنوب شرق مدينة بوعريريج، ويقال كذلك أنها من عائلة شريفة بالمغرب الأقصى وروايات أخرى محلية أرجعت أصلها إلى قبيلة بني عباس، وقيل أن المقرانيين لهم صلة بالأمراء الحفصيين الذين حكموا مدينة قسنطينة وهاجر آخرهم وهو الأمير عبد العزيز إلى قلعة بني عباس بعد أن احتل الإسبان مدينة بجاية في 1510 ينظر إلى: صالح فركوس، إدارة ...مرجع سابق، ص ص329- 330.

والتيطري غربا ومنطقة شيخ العرب جنوبا، وخضع لسلطته سكان حمزة، الجلفة، الحضنة، بوسعادة، أولاد نايل، بسكرة، حوض واديغ، واستعانت به فرنسا لتحقيق النصر على الأمير عبد القادر وخليفته على مجانة مُحَّد عبد السلام العايب، وبعد وفاته في 14 أفريل 1853 عينت السلطة الفرنسية ابنه مُحَّد في مكانه ولكن بلقب باشاغا وهو لقب دون الخليفة.[1]

خلال خدمة المقراني[2] للاستعمار الفرنسي حلت بالجزائر كوارث مهاجمة الجراد والجفاف والأوبئة ومصادرة الأراضي ونتيجة لذلك خسر الفلاحون أملاكهم إما بالمصادرة أو الحجز لعدم قدرتهم على تسديد الديون للمضاربين اليهود والأروبيين، فقام المقراني بالاستدانة من البنوك اليهودية والفرنسية، ولمساعدة الفلاحين وكان الحاكم العام ماكماهون قد وعده بالمساعدة لكن الحكومة الجديدة بعد 1870 ضيقت عليه وأرغمته على بيع بعض أملاكه.[3]

بعد أن حظي المقراني بشرف استقبال نابليون الثالث له بكوميبان، اقترح على الحاكم العام ماكماهون استعداده لمحاربة البروسين على رأس جيش عربي قوامه 1500 عسكري، لكن الماريشال ابتسم وسكت تهكما بحماقة المقراني وهشاشة قوته.[4]

ومن الأسباب التي أدت بالمقراني إلى إعلان الثورة ضد الفرنسيين هي المضايقات التي تعرض لها من طرف السلطة الفرنسية ومنها:[5]

- استبدال السلطة الفرنسية لوكلاء الباشاغا مُحَّد المقراني المكلفين بجمع الضرائب، وتعيين وكلاء من قبلها، كما فرضت عليه تحويل الأموال والضرائب إلى خزينة الدولة بعد أن كان يحتفظ بها لإدارة منطقة حكمه.

---

[1]- بسام العسلي، مرجع سابق، ص ص120- 123.

[2]- سبق أن تطرقت لتعريفه

[3]- العربي منور، تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن التاسع عشر، الجزائر، دار المعرفة، د.ط،2006، ص ص221- 222.

[4]- العربي منور، مرجع سابق، ص223.

[5]- بسام العسلي، مرجع سابق، ص ص124- 125.

- انتزعت من أبناء عمومته "أولاد بلقندوز" خمسة آلاف هكتار في منطقة البرج لتوطين المعمرين الأوروبيين.
- وجهت له السلكة الفرنسية رسالة توبيخ باسم الجنرال ديفو أثرت فيه لدرجة أنه اعتزل الناس عدة أيام وذلك لتعاطفه مع "بوعكاز بن عاشور" زعيم فرجيوة.
- منعه من تطبيق نظام التويزة أو السخرة الذي كان متبعا للقيام بالأعمال التي تتطلب جهدا جماعيا.
- تشديد المراقبة عليه واستدعائه إلى مركز البرج لاستجوابه عما دار من أحاديث بينه وبين أبناء عمومته أثناء زيارته لهم.
- ضايقته لسداد ديونه التي اقترضها لمساعدة الفلاحين والتي بلغت مليون وثمانمائة ألف فرنك.
- وما زاد من نقمته على الفرنسيين تطبيق نظام التجنيس أو ما يعرف بمرسوم كريميو الذي نص على إلغاء النظام العسكري واستبداله بالنظام المدني وإلغاء المكاتب العربية وتجنيس يهود الجزائر بصفة جماعية، حينها تأكد للمقراني أن استلام المدنيين للأوروبيين واليهود للسلطة سيزيد من مآسي الجزائريين وعليه أعلن قائلا: "...لا أطيع أبدا يهوديا، وإذا كان جزء ن بلادكم وقع تحت أيدي يهودي فقد انتهى الأمر، وسأضع عنقي بسرور تحت السيف ليقطع رأسي، أما تحت يهودي فلن يكون ذلك أبدا، وإني أعطيت كلمة شرف للحاكم العام، ولكن لم أعطيها للحكم الذي خلقه وهو النظام المدني..."[1]

وعندما تدهورت الأوضاع بالشرق الجزائري، طلب المقراني من السلطة الفرنسية أن تقبل استقالته من منصبه لأنه لا يرغب في العمل معها، فرفضت ذلك الطلب في 09 مارس 1871 وطلبت منه

[1]- بسام العسلي، مرجع سابق، ص125.

تقديم استقالة أخرى مع التعهد بأن يظل مسؤولا عن كل ما يحدث في منطقته إلى أن يرد له الجواب بالقبول أو الرفض، فاعتبر المقراني هذا التصرف بمثابة تحدي له وإهانة بالغة.[1]

تولى المقراني الجهاد ضد جيوش الاحتلال الفرنسي في كامل القطر الجزائري بدءا بالقطاع القسنطيني وبمساعدة والي مليانة في الغرب الجزائري، ووالي تيزي وزو في الجنوب، بينما يتولى أخوه بومزراق نواحي سور الغزلان، ويتولى قيادة الثورة في منطقة الحضنة والجلفة قريبه سعيد بن بوداود.[2]

تجمعت قوات المقراني في مجانة يوم الأربعاء 15 مارس 1871، وفي صباح يوم الخميس 16 مارس استعرض رجاله الذين بلغ عددهم ستة آلاف رجل وتوجه إلى البرج وفرض الحصار على المدينة، وبعد أن مرت أربعة أيام على الحصار بدون حوادث مثيرة وصلت قوات دعم فرنسية تمكنه من رفع الحصار عن المدينة ونقل الأوروبيين تحت حراسة فرقتين من الصبايحية القوم بقيادة مُحَّد بن عبد السلام المقراني إلى سطيف، وانسحب المقراني بعد فشله واستقر بقواته في جبل مريسان شمال شرق مجانة وأخذ في بذل الجهود لإعادة تنظيم قواته.[3]

فكان أول عمل له هو إرسال عدد من المبعوثين إلى جهات كثيرة من ولايتي الجزائر وقسنطينة، لكن معظم جهوده ضاعت إثر رفض أكثر الذين اتصل بهم الاستجابة لدعوته، فأولاد بن قانة بالصحراء الشرقية أعلنوا معارضتهم له في رسالة وجهوها إلى الحاكم الفرنسي بقسنطينة وأكدوا استعدادهم لمحاربة المقراني ووصفوه بالجنون، وفعل مثلهم "مُحَّد بن هني بن بوضياف" قائد سحاري بسكرة، وسلم باشاغا التيطري رسالة المقراني إلى الحاكم الأعلى الفرنسي للمنطقة، وإن فشل المقراني في استمالة رؤساء العائلات الكبيرة، إلا أنه نجح في استمالة الشيخ الحداد إليه وهو مكسب هائل

[1]- عمار بوحوش، مرجع سابق، ص146.

[2]- العربي منور، مرجع سابق، ص233.

[3]- بسام العسلي، مرجع سابق، ص ص131- 133.

عوضه كل ما فقده من الآخرين، نظرا لما كان للحداد من نفوذ معنوي قوي على سكان جرجرة والبابور وحوضي وادي الساحل ووادي الصومام.[1]

استطاع المقراني وأتباعه الهجوم على مدينة البويرة المحصنة من قبل الأغا بوزيد[2]، واستطاع أن يدمر أغلب حصونها ويقتل أكثر من 50 عميلا لها وقرابة 500 جريح، علاوة على أسره لأكثر من 10 عملاء، كما استطاع المقراني وأتباعه إلحاق عدة هزائم بقوات جيش المقدم تريميل التي كانت تتمركز بوادي الجمعة بواسطة حرب العصابات.[3]

وفي 8 ماي 1871 واجهت قوات الشيخ المقراني الكولونيل تريميل، وعندما خف القتال اغتنم المقراني الفرصة لأداء صلاة الظهر مع رفاقه، وبينما كان يؤدي الفريضة فاجأه جنود الزواف الذي يراقبون الثوار من بعيد فأطلقوا عليه النار فأصابوه في جبهته وسقط شهيدا مع ثلاثة من رفاقه.[4]

وهكذا اختفى الحاج مُحَّد المقراني من ميدان الجهاد بسرعة، وبعد واحد وخمسين يوم فقط من بداية ثورته، فكان من نصيبه الاصطدام بالصعوبات ومعاناة مرارة الفشل في برج بوعريريج والبويرة ولم يتمكن كمن إخضاع الأغا بوزيد، كما رفض أصدقائه القدامى أمثال ابن علي الشريف الانضمام إليه وتدعيمه، وبالمقابل حقق نجاحا في إيقاد الثورة وتوحيد جبهة أبناء عمومته ضد المستعمر تاركا الثورة في قبضة المعمرين وبصورة خاصة الإخوان الرحمانيين.[5]

---

[1]- بسام العسلي، مرجع سابق، ص ص133- 134.

[2]كان الأغا بوزيد بن أحمد أحد أحفاد مُحَّد الطيب بن سالم خليفة الأمير عبد القادر على البويرة، وقد أصبح من العملاء الفرنسيين وشكل عقبة كبيرة ضد ثورة المقراني والإخوان الرحمانيين في المنطقة وتوغة وسور الغزلان والبويرة، وحرص باستمرار على تزويد الفرنسيين بأخبار الثورة من بدايتها حتى نهايتها. ينظر إلى: بسام العسلي، مرجع سابق، ص139.

[3]- العربي منور، مرجع سابق، 237.

[4]- عمار بوحوش، مرجع سابق، ص147.

[5]- بسام العسلي، مرجع سابق، ص143.

أما الشيخ الحداد[1] فقد استطاع أن يشكل جيشا يتكون من حوالي 120.000 مجاهد، وخاض معارك طاحنة ضد الجيش الفرنسي لكنه لم يستطع أن يجمع السلاح الضروري لذلك فشل في إيقاف الزحف الفرنسي في جبال القبائل. وتمكن الجنرال لالمان في 24 جوان 1871 من تشتيت العائلات وحرق المنازل وإجهاض المقاومة واعتقل أبناء الشيخ مُحَّد أمزيان الحداد، وتم اعتقال الشيخ الحداد نفسه بعد عشرة أيام من ذلك وأرسلته القوات الفرنسية إلى بجاية حيث وضع في قلعة بارال.[2]

أما أحمد بومزراق شقي القراني، فقد خاض معكة فاصلة ضد قوات الجنرال "غوستاف سوسية" في 28 أكتوبر 1871 بجوار قلعة بني حماد بناحية بجاية، غير أنه فشل فيها فاتجه إلى ورقلة للبحث عن مكان آمن لكنه تاه في الصحراء، وبعد أن عثرت عليه دورية فرنسية في 20 جانفي 1872 في حالة إغماء أسعفته، وعند التعرف عليه تم إرساله إلى سجن في كاليدونيا الجديدة حيث بقي هناك قرابة 30 سنة إلى أن وافته المنية.[3]

ثورة مُحَّد بن تومي يوشوشة:[4]

[1]- ولد مُحَّد أمزيان الحداد سنة 1793م، تلقى تعليمه في زاوية الشيخ ابن اعراب في قريت "آيت ايراثن" بجبال جرجرة وعاد إلى صدوق لتفرغ للوعظ والإرشاد وتكاثر الطلاب حوله بالزاوية التي أنشأها، عندما نفس السلطات الفرنسية شيخ الرحمانيين الحاج عامر، أصبح الشيخ الحداد هو الزعيم الملهم للإخوان الرحمانيين، عرف عنه عزوفه عن السلطة الرسمية وقوة عاطفته الدينية، وعندما أشغل المقراني ثورته في مجانه ودعاه للانظمام إليه كان متقدما في العمر، فكلف ابنيه "سي عزيز" و"مُحَّد" لدعوة كل المقدمين المجاورين لصدوق وأعلن لهم عن خلافة ابنيه له من بعده ودعاهم إلى الجهاد. ينظر إلى: بسام العسلي، مرجع سابق، ص145-147.

[2]- عمار بوحوش، مرجع سابق، ص147.

[3]- المرجع نفسه، ص ص147- 148.

[4]- هو مُحَّد التومي بن إبراهيم ولد في 1839 بالغيشة بجبل العمور بضواحي أفلو، ينحدر من أسرة فقيرة حفظ القرآن وهو صغير ومارس مهنة الرعي، وصفته التقارير الفرنسية بأنه ذو بنية جسدية متوسطة، نحيف الوجه به وشم أعلى حاجبيه وفي معصمه الأيسر وله لحية خفيفة وشعر أشقر، يتكلم عدة لهجات منها التارقية والميزانية كما اتصف بالشجاعة. ينظر إلى: عيسى بوقرين، أضواء على مقاومة الشريف بوشوشة 1863- 1875، مجلة الدراسات التاريخية العسكرية، العدد2، جامعة الأغواط، جويلية 2019، ص111.

كان هذا القائد العملاق من الرجال الجزائريين الذين تعاونوا مع ثوار أولاد سيد الشيخ، ومن المؤسسين لحركة التوارق بالصحراء الذين قرروا حمل السلاح ضد الاستعمار الفرنسي[1]، ففي سنة 1869 برز بوشوشة أكثر بمنطقة عين صالح واستطاع أن يحول من جماعة المدقنات[2] من عصابة تمتهن السلب والنهب من العدو والصديق إلى جماعة مقاومة كانت خير معين له في غاراته ضد الاحتلال، وبداية من 1870 انتقل على رأس قوة مشكلة من 360 شخص من التوارق والهقار و100 من الشعانبة الثائرين إلى مدينة المنيعة بتاريخ 28 أفريل واستولى عليها، كما استولى على متليلي دون مقاومة بتاريخ 5 ماي 1870، وبعد نجاحه في معركة سبسب ضد الأرباع فضل العودة إلى عين صالح ومكث بها مدة سنة من أجل إعداد العدة وكسب أنصار جدد من التوارق[3] وانتقل إلى واحة الرويسات قرب ورقلة ثم اتجه إلى واد سوف، وفي 5 مارس 1871 هاجم حامية ورقلة فهزمها واستولى عليها بمساعدة أنصاره الكثيرين الموجودين داخلها.[4]

ثم اتجهت أنظار بوشوشة صوب تقرت بعدما تلقى شكاوي وطلب المساعدة من أهلها خاصة ضد علي باي الذي أثقل كاهلهم بالضرائب ومارس السيطرة المطلقة عليهم، ولما وصل بوشوشة إلى تقرت في 14 ماي 1871 للقضاء على علي باي لم يكن متواجدا بها فقد كان وقتها بالزاب وتركها تحت حراسة الحامية العسكرية الفرنسية المكونة من 65 جندي من القناصة يقودها الملازم حمو بن موسلي الذي عرض على بوشوشة الانسحاب من تقرت مقابل مبلغ يحدده بوشوشة لكن هذا الأخير عزم على القصبة وعين بوشمال بن قوبي خليفة على تقرت، أما عائلة علي باي فقد تم تهريبها إلى الزاوية التجانية بتماسين لدى سي مُحَمَّد الصغير وقد وصل خبر ذلك إلى الشريف بوشوشة ودخل في

[1]- عمار بوحوش، مرجع سابق، ص145.

[2]- يطلق اسم المداقنات على أي عملية سطو أو نهب أو غارة يقوم بها قطاع الطرق، كون بعض الشعانبة النواة الأولى لها سنة 1867 وأصبحوا قادتها والسبب وراء ممارستها هو الأوضاع الصعبة التي عانى منها كل الجزائريين خلال سنوات القحط والمجاعة التي ضربت كل البلاد. ينظر إلى: عيسى بوقرين، مرجع سابق، ص113.

[3]- المرجع نفسه، ص114.

[4]- عمار بوحوش، مرجع سابق، ص145.

معركة ضد قوات علي باي التي حاصرت تقرت في 10 جويلية 1871 لكنه استطاع أن يفك الحصار ويدخل المدينة، وبهذا الانتصار أصبح بوشوشة سيد الصحراء في المنطقة الممتدة من نقطة حتى ورقلة وعين ابن ناصر بن شهرة خليفة على تقرت.[1]

واصل بوشوشة طريقه نحو وادي سوف، حيث عمل على جلب السلاح من تونس ونشط من جهة أخرى مع ابن ناصر بن شهرة في كتابة الرسائل والدعوة إلى الجهاد في كل قبائل المنطقة الحدودية، فكشف أمرهم لدى رؤساء المكاتب في كل من نسبة وسوق أهراس بوجود مراسلات بينهم وبين أولاد سيدي عبيد، أولاد سيدي خليفة، النمامشة ومرابطي مدينة الكاف التونسية سي ميزوني وسي مُحَّد البليلي، كما تدعمت صفوف المقاومة بعناصر تونسية من عرض الهمامة الذين فروا في 23 جوان 1871 من أمام طابور تونسي وصل إلى قفصة واستوطنوا جنوب نقرين.[2]

احتلت مدينة ورقلة من جديد في 2 جانفي 1872 بعد معركة عسكرية بقيادة الجنرال "دولاكروا" فاستأنف الشريف بوشوشة حرب العصابات ضد القوات الفرنسية وحارب إلى أن وقع في الأسر في معارك مارس 1874 فاقتيد إلى ورقلة، ثم نقل إلى سجن قسنطينة فصدر الحكم عليه بالإعدام الذي نفذ فيه بتاريخ 29 جوان 1875 بمعسكر الزيتون.[3]

ثورة الشيخ بوعمامة:

تعتبر ثورة بوعمامة[4] امتداد لثورة أولاد سيد الشيخ الشراقة بالجنوب الوهراني التي اندلعت في 1864م[1] بقيادة سي سليمان بن حمزة وعمه سي الأعلى، وخلال ثورة المقراني 1871 انضم سي

[1]- عيسى بوقرين، مرجع سابق، ص114- 115.

[2]- المرجع نفسه، ص116.

[3]- عمار بوحوش، مرجع سابق، ص ص145- 146.

[4]- هو مُحَّد بن العربي بن الشيخ بن الحرمة بن مُحَّد بن إبراهيم بن التاج، ولد حوالي 1838 أو 1840 بفقيق بقصر الحمام الفوقاني، غادرها 1875 واستقر بمغرار التحتاني، أسس زاوية وقام بتعليم القرآن والسنة والفقه والنحو والبلاغة، عرف بصدقه

الأعلى بقواته إلى الشمال، لكن مجاعة 1867- 1869 وقمع ثورة المقراني قد أضعف كثيرا من ثورة أولاد سيدي الشيخ، غير أنه في 1881 وبعد معرفة الخطط العسكرية للاستيلاء على الصحراء تجمعت روح المقاومة من جديد وانفجرت في شكل ثورة جديدة بقيادة الشيخ بوعمامة خليفة سي الأعلى الذي أصبح طاعنا في السن.[2]

ومن الأسباب الرئيسية التي أدت إلى قيام ثورة بوعمامة هي امتداد التوغل الفرنسي الذي وصل إلى مشارف المجال الذي يسيطر عليه أولاد سيد الشيخ الغرابة الممتدة إلى بني ونيف وقصور فقيق، بالإضافة إلى مد الخط الحديدي حتى نقطة مرحوم حينئذ واستعداد الجيش الفرنسي في 1881 لإقامة مراكز للمراقبة في قصر تيوت بالقرب من مغرار التحتاني حيث توجد زاوية بوعمامة، وهناك سبب آخر يكتسي صبغة اجتماعية ناتج عن الوضع القبلي القائم على التنافس حول الزعامة الحربية والدينية، فقد كانت الظروف مواتية للفرع الأصغر لأولاد سيد الشيخ للبروز كفرع قادر على الأخذ بزمام المبادرة وتوليه قيادة المنطقة روحيا وحربيا بعد أن ظل فرع أولاد سيد الشيخ الشراقة مستأثرا بالقيادة طيلة العهود السابقة[3]، وهناك سبب اقتصادي يعود إلى سوء تصرف الإدارة العسكرية والمدنية اتجاه سكان دائرتي أفلو والبيض، الذين منعوا من الترحال الموسمي لسنتين متتاليتين 1879- 1880 مما أدى إلى موت مواشيهم بأعداد كبيرة بسبب البرد السائد بالمنطقة شتاءا وقلة المراعي، مما أدى إلى تذمر القبائل والتفكير في التخلص من التسلط الإداري، بالإضافة إلى عوامل أخرى ساعدت على الثورة منها انتفاضة العمري 1877 والأوراس 1879 التي كانت ترد أخبارها في المنطقة.[4]

وعلمه وشجاعته وهناك من يطلق عليه عبد القادر الثاني تشبيها بالأمير عبد القادر في الشجاعة. ينظر إلى: العربي منور، تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن التاسع عشر، الجزائر، دار المعرفة، د.ط، 2006، ص263.

[1]- المرجع نفسه، ص211.

[2]- أبو القاسم سعد الله، الحركة... مرجع سابق، ص ص54- 55.

[3]- عبد الحميد زوزو، ثورة بوعمامة 1881- 1908 جانبها العسكري 1881- 1883)، ج1، الجزائر، موفم للنشر، د.ط، 2010، ص ص42- 44.

[4]- المرجع نفسه، ص47.

اندلعت شرارة الثورة بمقتل ضابط فرنسي برتبة ملازم أول وأربعة من حراسه حينما حاولوا اعتقال الطيب الجرماني أحد أقرباء بوعمامة ومقدميه في 22 أفريل 1881 وشارك في الثورة كل من قبائل ترافى، أولاد سيدي أحمد المجدوب، سكان القصور الجنوبية، بنوجيل، أولاد جرير، كما أرسل أولاد سيد الشيخ الغرابة إمدادات لدعمها، فشملت الثورة القبائل التلية والصحراوية،[1] لكن اللقاء الحاسم بين بوعمامة والجيش الفرنسي كان في موقعة "مولاق" التي استعد لها الطرفان بتاريخ 19 ماي 1881 فقد كان تحت قيادة بوعمامة ألفان وثلاثمائة رجل وتكون الجيش الفرنسي من ثلاثة فيالق من المشاة يتكون الأول من الزواف والثاني من اللفيف الأجنبي والثالث يكونه الرماة وتولى "الجنرال كولينيون" قيادة أربع سرايا من قناصة جيش إفريقيا الرابع، فرقة مدفعية، فرق متنوعة مساعدة، ثلاث فرق من "القوم" (قوم سعيدة وفرندة بقيادة الأغا قدور ولد عدة، قوم تيارت بقيادة الأغا الحاج قدور صحراوي)، ألفان وخمسمائة جمل محملة بالمؤن والذخيرة يحرسها ستمائة أهلي، حيث بلغ عدد الجيش الفرنسي عشرة آلاف ورغم قصر عدة وعدد المجاهدين إلا أن بوعمامة افتك النصر من العدو وقدرت خسائر الجيش الفرنسي بأكثر من 60 قتيل وقرابة 50 قتيل في صفوف المجاهدين، وبعد الهزائم التي ألحقها بوعمامة ورجاله بالاحتلال حولت فرنسا التقزيم من مقاومة بوعمامة عبر الوسائل الدعائية من منشورات وجرائد لحماية هيبة وقوة فرنسا،[2] وزعموا أن التفوق العددي للثوار وهروب القوم عند احتدام المعركة هما الحائل دون إحرازهم النصر والواقع أن انهزام الجيش الفرنسي مرده إلى جهله بأسلوب الكر والفر السريعين وإلى نقص الانضباط في صفوف الجيش الفرنسي.[3]

لقد اتبع الشيخ بوعمامة في مقاومته الاستعمار الفرنسي خطة عسكرية محكمة تمثلت في استخدام حرب العصابات بمجموعات صغيرة وفي عمليات سريعة، يهاجم العدو من الخلف ومن الأجنحة لكن لا يواجهه إلا إذا كانت أعداده محدودة، كذلك يدمر مشاريع الجيش وسلطة الاحتلال

[1]- عبد الحميد زوزو، ثورة بوعمامة... مرجع سابق، ص11.

[2]- العربي منور، مرجع سابق، ص268.

[3]- عبد الحميد زوزو، ثورة بوعمامة... مرجع سابق، ص ص15- 16.

الفرنسية والأوروبية في مجالات عدة في قطاع الحلفاء والمناجم ومواقع تصدير الحبوب والخضر نحو فرنسا وأوروبا بحرق مخازن التموين للعدو ولمعمريه.[1]

بعد واقعة مولاق اتجه بوعمامة إلى مدينة الأبيض سيد الشيخ لإعداد مسيرته نحو التل بداية من ماي إلى 1 جوان 1881 حيث استغرقت ثلاثة وعشرين والتي تعتبر انتصارا ثانيا لبوعمامة على الجيش الفرنسي، وذلك أن المتتبع لهذه المسيرة يندهش لنجاحها ويلاحظ بوضوح عجز الفرنسيين عن اللحاق والتصدي له، رغم الطوابير التي وضعت لتمنعه من التقدم في قرية مدريسة وممر خيضر وعين سوان بالإضافة إلى طابور عين عطاب وسعيدة، ومع ذلك تمكن من اجتياز الحد الفاصل بين التل والصحراء.[2]

ويعود سبب نجاح بوعمامة في هذه المسيرة إلى: سرعة تنقله بين المناطق، معرفته بالمسالك الصحراوية، علمه بتحركات العدو عن طريق عيونه العارفين بطبيعة البلاد، اعتماد أسلوب التضليل بإفشائه الإشاعة الكاذبة بالإضافة إلى تفريغ القافلة إلى فروع حيث يتعذر على الجيش الفرنسي معرفة مكان القيادة منها، وخلال هذه المسيرة قطع بوعمامة ورفقائه مسافة سبعمائة وثلاثين كيلومترا، قام الثوار فيها بالاستيلاء على المواشي والحبوب للقبائل الموالية لفرنسا ومهاجمة مراكز الشركة الفرنسية للحلفاء وانتهت المسيرة بالوصول إلى بوسمغون في الجنوب الغربي.[3]

ثم كانت معركة حامية الوطيس بتاريخ 16 أفريل 1882 في شط تقري التي تحولت إلى ملحمة كبيرة تكبد فيه الجانبين العديد من القتلى والجرحى، وإثر عجز الجيش الفرنسي على إخماد مقاومة بوعمامة لجأ إلى الحيلة والخديعة للقضاء عليها من خلال استمالة أولاد سيد الشيخ إلى فرنسا وتفاوض مع سي قدور بن حمزة في ماي 1883 حيث توصل الطرفان إلى اتفاق بينهما تضمن إعادة

[1]- العربي منور، مرجع سابق، ص ص270- 271.
[2]- عبد الحميد زوزو، ثورة بوعمامة... مرجع سابق، ص ص21- 23.
[3]- المرجع نفسه، ص ص23- 27.

بناء ضريح سيدي الشيخ الذي خربه الضابط الفرنسي "دي نيفرييه" في أوت 1881 ودفع تعويض سنوي بمبلغ 60 ألف فرنك فرنسي لسي قدور وأسرته صدر في 1864، وتمتع سي قدور بقيادة كبيرة بالبيض بشرط إقناعه لقبيلة أولاد سيد الشيخ الموجودين بالمغرب الأقصى بالعودة إلى الجزائر، وقد تم هذا الاتفاق ونفذت كل شروطه.[1]

أدت معاهدة طنجة بالمغرب إلى امتناع السلطان عن تدعيم الثوار الجزائريين، فتوقف إمداد الشيخ بوعمامة بالسلاح والذخيرة والمؤن مما عقد من وضعية المقاومة واستقرار بوعمامة وأتباعه بفقيق خلال جويلية 1883 ثم توجه إلى قورارة نهاية 1883 إلى غاية 1884 وانشغاله بالوعظ والحث على الجهاد في سبيل الله وأسس زاوية لتعليم القرآن.[2]

إن الفترة الممتدة من 1883 إلى 1908 تمثل المرحلة الثانية من مقاومة بوعمامة والتي غلب فيها الجانب السياسي على العسكري، حيث تعددت المراسلات بيئة وبين القادة العسكرين والسلطان المدينة بالجزائر وفرنسا وكانت أغلب رسائله تتشابه في المحتوى وتقتصر على نقطتين رئيستين هما قضية الأمان وطبيعة حركته.[3]

فقد كان مفهوم الأمان لدى بوعمامة هو السلم والعهد والصلح والاحترام المتبادل بمعناه العملي بحيث تدخل في إطاره حرية تنقل أتباع الطرفين في مجال النفوذ لكل منهما من غير أذى يصيب الأنفس ويلحق الأموال، في حين كان قصد السلطات الفرنسية من وراء منح الأمان هو إعطاء بوعمامة فرصة الاستسلام وبشروط ن جانبها وبالتالي القضاء عليه وعزل حركته وتصرفات الفرنسيين المتضاربة جعلته لا يثق فيهم فتنبه لحيلهم ونواياهم في المحاولات المبذولة فيما بعد بشأن الأمان، ومن

[1]- العربي منور، مرجع سابق، ص274.

[2]- المرجع نفسه، ص ص275- 276.

[3]- عبد الحميد زوزو، ثورة بوعمامة 1881- 1908 (جانبها السياسي 1883- 1908)، ج2، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1983- ص ص9-10.

بين الرسائل التي بلغت بوعمامة، سفارة 1892 التي قادها الحاج علي بوطالب باسم المفوضية الفرنسية بطانجة،[1] وثيقة الأمان التي أرسلها الوالي العام لا فريير في 8 نوفمبر 1899.[2]

أما النقطة الثانية التي لا تكاد تخلوا منها رسالة من رسائله هي تأكيده على طبيعة حركته العاملة على خدمة المسلمين وحمايتهم وعلى أنها ليست حركة فوضوية مثيرة للشغب ومحبة للنهب والسطو كما يصورها الفرنسيون وإنما هي مسؤولة عن أمن أتباعها الرافضين للنفوذ الفرنسي.[3]

فضل بوعمامة الرجوع إلى المغرب ناحية وجدة والاهتمام بالإصلاح والوعظ وتعليم القرآن والسنة المحمدية إلى أن وافته المنية في السابع من أكتوبر 1908.[4]

قد أجمع المؤرخون على أن ثورة الشيخ بوعمامة تعتبر من أعنف الثورات بالجزائر بعد ثورة الأمير عبد القادر وأطولها فترة فقد دامت أكثر من ربع قرن 1881 إلى 1908نم، بفضل ذكاء شخصية بوعمامة وشجاعته، فرغم مؤامرات الاستعمار وخيانة الأشقاء لم يهزم ولم يقع في الأسر، بالإضافة إلى استناد ثورته على أسس عقائدية ومساعدة وحماية السلطان المغربي الذي كان يرى فيها امتدادا ومجالا لعرشه.[5]

3- المقاومة السلمية:

كانت إحدى الوسائل التي استعملها الجزائريين بزعامة المثقفين منذ 1830 وطول فترة الحكم العسكري[6]، وزدادت وتيرتها وتطورت وسائلها في ظل الحكم المدني مع ازدياد أسلوب القمع والبطش

---

[1]- للاطلاع على نص الوثيقة، ينظر إلى: الملحق رقم 02.

[2]- عبد الحميد زوزو، ثورة بوعمامة... مرجع سابق، ج2، ص ص10-13.

[3]- المرجع نفسه، ص15.

[4]- العربي منور، مرجع سابق، ص ص279- 280.

[5]- المرجع نفسه، ص280.

[6]- بدأت المعارضة بعد قرار 7 ديسمبر 1830 بزعامة الحاج محي الدين آغا العرب الذي طلب من الفرنسيين ضرورة إرجاع أوقاف مكة والمدينة وإعادة المساجد إلى أهلها، كاتب المفتي محمد الدين العتابي الجنرال كلوزيل عدة مرات وانتقد أعماله المخالفة

والاستغلال على يد الكولون، وقد عبرت مذكرات الاحتجاج خلال القرن 19م عن رفض الجزائريين لتجاوزات الإدارة الفرنسية والمعمرين وعلى التعدي على حقوقهم وممتلكاتهم، كإقامة المشاريع الاستيطانية فوق أراضيهم، أو إسقاط حقهم فيها بعد ترحيلهم منها، أو إكراههم على القبول بالتعويض المالي والعيني، كما كان القضاء على المقاومات الشعبية في الفترة 1870- 1880 دافعا للكثير من الجزائريين إلى تغيير سياستهم بحيث أصبحوا يطالبون بالاندماج ويحق التمثيل في المجالس.[1]

فكان بذلك عقد السبعينات رغم سلبياته مرحلة وعي غير منتظر، وكان لظهور كتيب المجاوي[2] "إرشاد المتعلمين" سنة 1877 الذي دعا من خلاله إلى اليقظة وتقليد الغرب والأخذ بأسباب العلم فيما لا ينافي الدين الفضل الكبير في نشر الوعي، لذلك كانت الحركة الاحتجاجية والعرائض[3] في قسنطينة أكثر من غيرها لأسباب عديدة منها وجود المجاوي والقمع الذي حل بثوار 1871، وكذا الحملة ضد القضاة.[4]

لمعاهدة جويلية، قدم حمدان خوجة مذكرة إلى الماريشال سولت وزير الحربية الفرنسية في 3 جوان 1833 بباريس تضمنت الأخطاء التي ارتكبها العسكريون في الجزائر من ضمنها عدم احترام الأماكن الدينية والمؤسسات التعليمية، عارض المفتي المالكي مصطفى الكبابطي قرار بيجو بضم الأوقاف إلى أملاك الدولة ورفض أساليب التعليم الفرنسية. ينظر إلى: مُحَّد بن شوش، المقاومة الثقافية في الجزائر 1830- 1870، مجلة المصادر، العدد19،جامعة الجزائر، جويلية 2009، ص ص50- 51.

[1]- حياة سيدي صالح، مرجع سابق، ص130.

[2]- عبد القادر المجاوي من علماء الجزائر بتلمسان في 1848م، درس بجامع الكتاني والمدرسة الكتانية بقسنطينة وبمسجد سيدي الأخضر، فأحدث تأثيرا كبيرا بدروسه ومحاضراته العامة، وفي 1898 انتقل إلى العاصمة للتدريس بالمدرسة الثعالبية، وقد تخرج عليه في التدريس الكثيرون أمثال: حمدان الونيسي وأحمد الحيباني والمولود بن الموهوب، كان له إسهام جيد من أجل النهضة الثقافية، كما هاجم الآفات الاجتماعية والخرافات والعادات القديمة. ينظر إلى: مُحَّد بن شوش، مرجع سابق، ص62.

[3]- العرائض: هي عرض حال أو لائحة ممضاة من طرف مجموعة من الناس وتقدم إلى السلطة بغرض رفع مظلمة أو تحقيق رغبة وغالبا ما تكون جماعية. ينظر إلى: فتيحة سيفو، الكتابات الاحتجاجية الجزائرية ضد الهيمنة الاستعمارية الفرنسية 1830- 1914، مجلة عصور، جامعة وهران، العدد 01، جوان 2010، ص38.

[4]- حياة سيدي صالح، مرجع سابق، ص131.

كانت الكتابات الاحتجاجية تقدم غالبا من قبل النخب المحلية بالإضافة إلى الأعيان من الأشراف وشيوخ القبائل وإلى جانبها وجدت أيضا شكاوي[1] الأفراد الغير معروفين من صغار الملاك من ضحايا المصادرة أو أي نوع من أنواع الاستبداد الاستعماري، كما كانت تعرض الاحتجاجات بصورة عفوية وتلقائية باللغة العربية وفيما بعد تحتم الأمر بأن تعرض مطالب الجزائريين باللغة الفرنسية، بعد أن كانت هذه اللغة في البداية منبوذة وتعلمها معناه موالاة للمستعمر وإنكارا للهوية الوطنية، أصبحت أداة ضرورية لمحاربة الاستعمار وحتى يسهل الحوار والإدلاء بالرأي.[2]

ففي سنة 1872 طالب لويس خوجة وهو أحد المتجنسين الجزائريين كان يعمل حينئذ في محكمة عنابة بضرورة انتخاب الجزائريين في المجالس المحلية بدلا من تعيينهم من طرف الإدارة الفرنسية، كما نادى بإسقاط الشرط الناص على ضرورة معرفة المترشح للغة الفرنسية.[3]

وفي صيف 1878 استدعت السلطات الفرنسية بعض أعيان الجزائر لحضور حفلات افتتاح معرض باريس العالمي ومن بين هؤلاء الأعيان أحمد ولد قادي باشاغا فرندة فانتهز الوفد الفرصة ليقدم عريضة للحكومة الفرنسية تضمنت بعض المطالب الجزائرية[4]، وقد أشاروا من خلالها إلى حالة الجزائريين السيئة واستغلال اليهود لظروفهم وعن قابلية الجزائريين للتعليم والتحضر.[5]

وفي 1887 اغتنم الجزائريون فرصة مناقشة المجلس الوطني الفرنسي لمشروع تجنيس الأهالي بطريقة جماعية، فأرسلوا عريضة باللغة العربية والفرنسية[6] طبعت بقسنطينة بتاريخ 10 جويلية 1887 وقع

---

[1]- الشكاوي: هي رسالة يتظلم فيها الشاكي من شيء ويخبر المشتكي إليه بسوء فعله ويوضح خطأ وقع ضحيته، راجيا تصحيح وضعيته. ينظر إلى: فتيحة سيفو، مرجع سابق، ص38.

[2]- المرجع نفسه، ص36.

[3]- أبو القاسم سعد الله، الحركة...مرجع سابق، ج2، ص175.

[4]- جمال قنان، نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر 1830- 1914، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، د.ط، 2009، ص172.

[5]- للاطلاع على نص العريضة. ينظر إلى: الملحق رقم03.

[6]- أبو القاسم سعد الله، الحركة ... مرجع سابق، ج2، ص 175.

عليها ألف وسبعمائة شخص من أعضاء المجالس المنتخبة والموظفين والمدرسين والتجار والمزارعين وتمت المصادقة على هاته التوقيعات في بلدية قسنطينة بمحضر شيخ البلدية السيد "ميرنسي" وقد طرحت هذه العريضة قضايا ذات أبعاد وطنية تشمل كل العمالات،[1] فأوضحوا فيها أن الدخول في الجنسية الفرنسية بطريقة التجنيس ضد مصالح الجزائريين سواء فيما يتعلق بالمسائل المادية أو الأحوال الشخصية ومنح الجزائريين الجنسية الفرنسية يعني منحهم أيضا الحق في الوظائف من كل الأنواع والمساواة التامة مع الفرنسيين في الحقوق السياسية والقوانين الانتخابية، عير أن الجزائريين لا يستوفون للشروط المطلوبة بخصوص الكفاءات وغياب المؤهلات ومتخلفون من زاوية التعليم لذا أول إجراء يجب أن يكون حصول المسلمين على قدر كاف من العلم والمعارف الضرورية ونشر التعليم وتوفيره للأهالي الصغار لإعدادهم لكي يستقبلوا إصلاحات التمدن والاندماج، وطالبوا في العريضة بالمحافظة على وضعهم الاجتماعي والشريعة المدنية والدينية واختزام ما نصت عليه معاهدة استسلام الجزائر 1830.[2]

وبعد ظهور الإصلاحات الاستعمارية الخاصة بالتعليم بعد صدور قانون 1883، حاول مُحَمَّد ن رحال[3] إيجاد نوع من المقاومة الجوارية والدفاع عن تعليم الجزائريين منذ 1887، حيث يستهل وثيقته الأولى بأن فرنسا كانت تدعي أن العرب يتميزون بالتخلف، لهذا كان من المفروض عليها إخراجهم منه وتطبيق سياسة تعليمية ناجحة دون المساس بعاداتهم ودين أجدادهم، لأن الجزائريين أشد تقديسا لهذه العوامل، كما دعا إلى إيجاد نظام يتكفل بجميع مصاريف تعليم الجزائريين، وفتح أمامهم المناصب

[1]- جمال قنان، نصوص سياسية ... مرجع سابق، ص 197.

[2]- الاطلاع على نص العريضة، ينظر إلى الملحق رقم04.

[3]- ولد في 16 ماي 1857م، من عائلة عريقة، تعلم اللغة العربية والقرآن بأحد الكتاتيب، ثم انتقل إلى الجزائر العاصمة ليواصل دراسته الثانوية بالمعهد العربي الفرنسي 1870 وثانوية العاصمة إلى سنة 1874، رغم أنه كان مزدوج الثقافة إلا أنه كان متمسكا باللغة العربية والدين الإسلامي، إذ أصبح عضوا في الزاوية الدرقاوية ثم مقدما لإدى فروع زاوية قدورين المستغانمية وهي الزاوية السليمانية، أمضى فترة قصيرة في الإدارة الاستعمارية واستقال بعد ستة سنوات في 1884، ينظر إلى: مُحَمَّد بن شوش، مرجع سابق، ص. ص 76 – 78.

اللازمة، كما اقترح إنشاء مدارس بالقرب من السكان حتى يتمكنوا من مراقبة أبنائهم وأن يكون التعليم مجاني ومقتصر على أبسط الضروريات حتى ولو كان بداخل خيمة ببعض الألواح وسبورة ويكون العاملون بها جزائريون ثم يتم نقل التلاميذ المتفوقين إلى المدرسة العربية الفرنسية بالبلدية وتكوينهم بإشراف مدير فرنسي مساعدين جزائريين، ويختتم قوله بأن: "مسألة التعليم تعتبر رأس مال الجزائر مستقبلا، حتى وإن كانت بخيمات ... ذلك أن قيمة المدرسة الواحدة بالبلدية يمكن أن تفتح بها عشرة مدارس بالريف ... وأتمنى أن تجد اقتراحاتي هذه آذانا صاغية لتجسيدها في الميدان وتحقق الكثير للجزائريين المتعلمين".[1]

وقدم بن رحال مشروع آخر 1892م، حول إعادة تنظيم التعليم العالي بالجزائر، حيث بين أن التعليم الإسلامي أصبح غير موجود في الجزائر ومازال في مرحلة بدائية في الكتاتيب والزوايا واقترح برنامج تنظيم كامل للمدارس الثلاث (الجزائر، تلمسان، قسنطينة)، بالإضافة إلى هذا له تدخل آخر يدافع عن اللغة العربية في التعليم من حوالي 13 ورقة.[2]

عبر المكي ابن باديس[3] في كتيب نشره في 1875 عالج فيه القوانين الجنائية واحتج فيه على سياسة العقوبات الجماعية، مستغلا الوسائل الجديدة للدفاع عن المصالح الجزائرية وخصوصا النشريات المطبوعة.[4]

وقدم عريضة في 13 نوفمبر 1889 بعنوان "معلومات موجهة للحكومة الفرنسية حول مختلف المصالح التي تخص السكان المسلمين بالجزائر"، وركز فيها على مساوئ القضاء الفرنسي والأضرار

[1]- محمد بن شوش، مرجع سابق، ص. ص 73 – 76.

[2]- المرجع نفسه، ص. ص 76- 78.

[3]- ولد حوالي 1820م من عائلة عريقة في الدين والسياسة، كان عمره 13 سنة عندما احتلت قسنطينة. تولى القضاء سنة 1850، انتقد الاعتماد عل المدرسة الرسمية لوحدها وكذا طريقة توظيف القضاة، عين سنة 1859 نائبا في المجلس العام لقسنطينة ومنح وسام الشرف في 1860، ينظر إلى: حياة سيدي صالح، مرجع سابق، ص 132.

[4]- المرجع نفسه، ص 132.

الناجمة عن تطبيق مرسوم 10 سبتمبر 1886، كمنع المسلمين من عرض نزاعاتهم التي تخص الممتلكات أمام القاضي الشرعي ولفت انتباه الحكومة الفرنسية إلى ضرورة إيجاد وسيلة تفتح طريق المصالحة أمام المسلمين المتخاصمين، ونظرا للعوائق والأتعاب التي كان يواجهها الجزائريين عند تقاضيهم لدى المحاكم الفرنسية مما جعلهم يتخلون عن حقوقهم، اقترح حلين لهذه المشاكل وهما إما أن يكلف القاضي الفرنسي صلاحيات الفصل القضايا غير ذات أهمية من القاضي الفرنسي لتسند من جديد إلى القاضي الشرعي.[1]

لم تقتصر الاحتجاجات والعرائض على المناطق التلية فقط بل امتدت إلى الجنوب، فخلال سنة 1882 قدم أعيان مدينة ورقلة للحاكم العام "لويس تيرمان عن زيارته لها مجموعة من المكالب تضمنت تطوير الأشجار والنخيل وحفر آبار المياه وإحداث محطات لتسهيل السفر والتجارة بالإضافة إلى العناية بالمساجد، نشر التعليم وتوفير الطب، كما تضمنت العرائض في الجنوب استياء السكان من محاولة سلطات الاحتلال بسط سيطرتها على الواحات وإقامة المستوطنات العسكرية والاحتجاجات على محاولة الكولون استغلال الماء لصالحهم.[2]

وبالتالي فقد كانت الكتابات الاحتجاجية دليلا إضافيا على شجاعة وصرامة المجتمع الجزائري في الدفاع عن مقوماته وحماية مبادئه، كما أظهرت الشكاوي والعرائض الجزائرية نوعا من الثقة في المستعمر وأملا في أن يسمع نداءات أصحابها وفي نفس الوقت عبرت عن رفض للواقع وعن عزم وتصميم على تغيره.[3]

[1]- جمال قنان، نصوص سياسية...مرجع سابق، ص ص206- 209

[2] حياة سيدي صالح، مرجع سابق، ص ص135- 136.

[3]- فتيحة سيفو، مرجع سابق، ص37.

المبحث الثالث: تهميش القيادات المحلية

أدركت السلطات الفرنسية أنها لكي تحقق سياسة الاحتلال التام للجزائر وتتمكن من دحر مقاومة الأمير عبد القادر والحاج أحمد باي وباقي المقاومات الشعبية وتخضع المجتمع الجزائري بكل مقوماته، لابد لها من التقرب من الزعامات الأهلية وإقناعها بالتعاون معها بطريقة ترضي غرورهم ومكانتهم التي توارثوثها أبا عن جد.[1]

فالاحتلال لم يكن لينجح بالاعتماد فقط على الأدلة العسكرية وجهود الجيش الفرنسي مادامت رغبة القبائل وقدرتهم قائمة في تجديد قوتها، لذلك وجود عنصر مكمل لعمل الجيش يثبت ويضمن السيطرة النهائية ويواجه مشكلة اللغة وعادات المجتمع وتقاليده والطبيعة الجغرافية بالمناطق الداخلية.[2]

بدأت المحاولات الأولى في إيجاد إدارة أهلية أساسها موظفين من أصول جزائرية مثل استحداث منصب أغا العرب كما أشرنا إليه سابقا، غير أنها لم تكن ثابتة وتميزت بالبعثرة والتغيير، وعند تعيين بيجو حاكما عاما في 1841 جاء مقنع بفكرة حكم العرب بالعرب.[3]

واستعان بسلم إداري كان أساسا دولة الأمير عبد القادر، أما الجديد فيه استحداث منصب الباشآغا الذي له نفس صلاحيات الخليفة أما مقياس التعيين الذي خص هذه الزعامات الموالية لفرنسا منحهم حق البرنوس وهو الدليل على الاعتراف المطلق بالسيادة الفرنسية وإعلان الخضوع لها، وقد رضيت هذه الزعامات بالطاعة والولاء لفرنسا من أجل المحافظة على زعامتها وثروتها، بل زادت

[1]- شهيناز بوحوص، دور الزعامات المحلية في تحقيق المشروع الاستعماري الفرنسي بالجزائر 1830- 1871م، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية المتوسطية، العدد2،جامعة سيدي بلعباس الجزائر، ديسمبر 2021، ص91.

[2]- فاطمة حباش، مرجع سابق، ص56.

[3]- المرجع نفسه، ص57.

إدارة الاحتلال في استمالتها بالألقاب والأوسمة والأموال حتى يتسنى لها ترتيب أوضاعها وتحقيق مشروعها الاستعماري.[1]

وسنحاول الآن التعرف على مهام الزعامات الأهلية والمناصب التي منحت لهم من أعلى رتبة إلى أدناها

الخليفة (البشاغا)[2]:

يصدر قرار تعيين الخلفاء باسم الملك الفرنسي بعد اقتراح وتزكية من قائد المقاطعة مستعملا الحاكم العام، له أجر ثابت يحصل عليه من السلطات الاستعمارية يصل في الغالب إلى 120.000 فرنط سنويا وسخرت له قوة عسكرية نظامية بأجرتها المدفوعة من فرنسا ومدة بقائه بالمنصب فهي غي محددة وفي حالة ارتكابه لأي خطأ تعلق مهامه من طرف قائد القسمة ويحال مباشرة إلى الحاكم العام للتحقيق معه، ومن المهام التي أوكل بها:

- استقبال ونقل مقترحات الأغا بخصوص تعيين القايد إلى السلطات الفرنسية.
- جمع الغرامات ووضعها في الخزينة المركزية، وله صلاحيات مضاعفتها.
- الإشراف على تحصيل الضرائب من خلال إعطاء الأوامر للأغوات لتحصيلها في فتراتها ومن مهامه أثناء الحرب تجنيد القبائل والمشاركة بقواته في العمليات العسكرية إلى جانب الجيش الفرنسي.

الأغا:[3]

يحصل على تعيينه باسم الملك الفرنسي، ويكون هذا التعيين بعد اقتراح قائد القسمة ومعلومات الخليفة، يحصل على أجر ثابت من فرنسا حسب أصناف ودرجاته الأولى والثانية مرتبة حسب

[1]- شهيناز بوحوص، مرجع سابق، ص ص92- 93.

[2]- فاطمة حباش، مرجع سابق، ص ص66- 67.

[3]- المرجع نفسه، ص67- 68.

1200، 1800، 3000 فرنك، أما عن مهامه وصلاحياته فهي تشبه صلاحيات الخليفة فقط في الإطار الجغرافي الذي تحت إمرته، فهو جزء من مساحة الخليفة وأقل منه.

القايد:[1]

تنقسم كل أغوية إلى مجموعة قيادات تحت إمرة قياد، يعيون سنويا، يتقاضون أجورهم من جباية الضرائب والغرامات، ومن ومن مهام القايد:

- المسؤولية المباشرة على تنفيذ قرارات وأوامر الفرنسيين التي تصله بواسطة زعماء الأهالي أو ضباط المكاتب العربية.
- تحصيل الضرائب من القبائل ودفعها إلى السلطات.
- تولي مهمة الشرطة بمراقبة الأسواق والقبائل.
- القيام بعمليات الجرد لكل أملاك القيادات من المواشي والأراضي وكل الثروات بهدف فرض الجباية والضرائب وتحديدها.
- فرض غرامات مالية ومضافتها حتى 25 فرنك.
- جمع وتجنيد قوات من الأهالي ووضعها تحت إمرة الآغا أثناء الحرب إضافة إلى جمع المؤن.

الشيخ:[2]

تقع تحت إمرته الدواوير، ويعينه قائد المقاطعة بحضور القايد ومهمته محدودة زمنيا، يحصل على أجره من التحصيل الضريبي لزكاة والعشور، ومن صلاحياته:

- الإشراف على جمع الضرائب.
- ممارسة المراقبة والشرطة بدواره.

[1]- فاطمة حباش، مرجع سابق، ص68- 69.

[2]- المرجع نفسه، ص69.

- جمع الغرامات والمؤن للحرب.
- ترأس الجماعة.

ومن هنا نلاحظ أن الإدارة الفرنسية حافظة على تسمية القايد والآغا وأضافت إليها الباشاغا، لكن بمضمون دون المضامين السابقة، بعد أن أصبحت عنوان لمهام تنفيذية تختلف في جوهرها عن المهام السابقة القريبة من الوظائف السلطانية (السيادة)، وأبرز دليل على هذا التدني في الأهمية، أن هذه الأسلاك المساعدة صارت تحت إشراف المكاتب العربية.[1]

كان هدف الفرنسيين من توظيف رؤساء العائلات الكبيرة ليس من أجل خدمة الجزائريين أو الدين وإنما ليتمكنوا بواسطتهم من السيطرة على البلاد وضرب المقاومة وتمزيقها وفي هذا يقول سيروكا وهو أحد الذين بروا هذه العائلات وعملوا على رأس المكاتب العربية زمنا طويلا: "إن معرفة خلفيات العائلات الرئيسية في هذه البلاد وعداواتهم وصداقاتهم وثاراتهم، تجعلنا قادرين أكثر على حكمهم، كما أن معرفتنا عن كثب لتاريخ البلاد المغلوبة تقنيا غالبا من الوقوع في الخطأ..." وعلى هذا الأساس أسندوا إليها دورا بارزا في بادئ الأمر وسموها الأرستقراطية العربية، والفئة التي كانت القاعدة لتشييد المملكة العربية التي كانت تدور بخلد الإمبراطور نابليون الثالث قبل أن يعلنها في مشروعه المشهور.[2]

شملت هذه العائلات فئة الأجواد (رجال الحرب)، والعائلات الدينية وتم حصرها من 1849-1868 في الولايات الثلاث، فكان منها غرب البلاد، أولاد سيدي العربي[3] وأولاد بومدين وأولاد القاضي[4]، أولاد سيد الشيخ وأولاد الصافي بن أحمد...، ومنها في الوسط: عائلة محي الدين في بني

---

[1]- كمال بيروم، مسألة القيادة وإدارة الأهالي بالحضنة بداية الاحتلال الفرنسي ودور القيادات المحلية عائلة بوضياف أنموذجا، المجلة التاريخية الجزائرية، العدد 03، جامعة محمد بوضياف المسيلة، جوان 2017، ص129.

[2]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج1، ص326.

[3]- من أشهر العائلات النافذة، استقرت بالقرب من مصب واد التاغية بالشلف، شكلت خلال فترة البايات تأثيرا سياسيا ودينيا، كما تزعمت عدد من القبائل في الشلف الأدنى والجزء الشرقي من دائرة مستغانم حيث كانت قبيلة سي العربي من القبائل المخزنية. ينظر إلى: شهيناز بوحوص، مرجعسابق، ص103.

[4]- كانت قبيلة أولاد بومدين تحت زعامات ابن علي بومدين الذي تقلد أغوية الأصنام في فترة الحكم العثماني وأغوية صبيح من بعده، وأسندت هذه المهام الإدارية إلى ابنه الأكبر مصطفى وأخيه الحبيب بن علي بومدين، أما سي أحمد ولد بن علي بومدين

سليمان، أولاد مخطار، عائلة التجاني، وعائلة ابن شريفة، أما في شريفة، أما في الشرق فهناك عائلة بوعكاز بن عاشور[1]، بوعزيز بن قانة[2]، مُحَمَّد ابن عز الدين والحاج مسعود بن زاكري...إلخ.[3]

وبعد أن نجحت الإدارة الاستعمارية في تحقيق الاحتلال الشامل والقضاء على المقاومة الشعبية بالاستعانة بهذه الزعامات، شرعت في تحطيم كبرياء ونفوذ الزعامات شيئا فشيئا في محاولة إذابتها في باقي شرائح المجتمع الجزائري.[4]

حتى أنه خلال عقد واحد 1870 إلى 1880 ألغي الكثير من صلاحياتها، بل إن حوالي 47 وظيفة عالية منها قد ألغيت تماما وما بقي من الوظائف لم يكن إلا شرفيا فقط، والواقع أن الفرنسيين لم يلغوا تلك الوظائف هكذا كلية وإنما كانوا يقلصون منها ببطء حتى لا يحدث ذلك ردود فعل عنيفة كالثورات، وكلما حدثت ثورة مثل ثورة الزعاطشة أو القبائل أو أولاد سيد الشيخ، كانت العائلات الحاكمة في المنطقة تعاقب بتجزئة منطقة نفوذها أو إبعاد رأسها أو بتعيين منافس له من نفس العائلة أو من عائلة أخرى.

فعين قايد على قبيلة المحال وقتل سنة 1865 خلال ثورة أولاد سيد الشيخ، غير أن الإدارة الفرنسية سرعان ما عوضته بابن أخيه مُحَمَّد ولد مصطفى. أما عائلة أولاد القاضي فهي أهم بطن من أسرة البحايثية المنتمية لقبيلة الدواوير المخزنية التي ينحدر منها مصطفى بن سماعيل واسماعيل ولد قاضي أعداء الأمير عبد القادر، وبعد وفاة اسماعيل ولد قاضي في 1864 تزعم القبيلة من بعده أخوه سي أحمد ولد قاضي الذي تقلد منصب باشاغا فرندة وهو حامل وسام جوقة الشرف. ينظر إلى: المرجع نفسه، ص ص103- 104.

[1]- تنسب عائلة بوعكاز إلى علي بن الصخري المكنى بوعكاز وقد تحالفت هذه العائلة مع العثمانيين سابقا مع العثمانيين في بداية حكمهم وساعدتهم في حملات على بسكرة وتقرت في 1541، ثم تحولت العلاقة بينهم إلى صراع وحورب منذ 1637. ينظر إلى: كمال بيرم، مرجع سابق، ص130.

[2]- ترجع بعض الكتابات نسب عائلة بن قانة إلى آل البيت الشريف مثل القاضي حشلاف في كتابه سلسلة الأصول في معرفة أبناء الرسول، بينما يرجعها فيرو إلى امرأة من إمارة كوكو، زاد نفوذ العائلة منذ زواج الباي أحمد القلي بإحدى بنات الحاج بن قانة حيث تولت الأسرة مشيخة العرب بتولي الحاج أحمد منصب الباي على قسنطينة. ينظر إلى: المرجع نفسه، ص130.

[3]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج1، ص ص326- 327.

[4]- شهيناز بوحوص، مرجع سابق، ص109.

ومن الأمثلة البارزة على تنافس العائلات الذي جعله الفرنسيين لصالحهم ما كان بين عائلة بوعكاز وعائلة بن قانة في منطقة بسكرة والأوراس وما حدث في جنوب وهران عند عائلة أولاد سيد الشيخ.[1]

ومن العوامل التي أدت بالعسكريين والمكاتب العربية إلى إضعاف الاستقراطية الأهلية أنهم لم يجدوا في أغلب الأحيان ما كانوا يتوقعونه من أصحاب البرانيس الحمراء والنياشين البراقة، فلبعشهم كان متواطئا مع الثوار كما حدث في جرجرة (قضية سي الجودي) والصحراء (قضية حمزة، خليفة أولاد سيد الشيخ) والبعض كانت محبا للرخاوة والرفاهة والأبهة كما كان حال أولاد بن قانة وأولاد المقراني.

أما المدنيون فيرون أن تلك الارستقراطية عقبة نحو التقدم والحضارة وعرقلة في دمج الجزائر في فرنسا، ففي نظرهم أن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا حسب ما ن عليه دستور 1848 ويجب أن تطبق في الجزائر نظر وقوانين فرنسا ولن يتم ذلك ما دامت هذه العائلات قائمة وتحت حماية المكاتب العربية.[2]

وأثناء الحرب البروسية الفرنسية تخوفت القيادات المحلية من زوال الإمبراطورية فكانت مستعدة لدعم الإمبراطور لأن النظام العسكري كان مرهون ببقاء الإمبراطورية وبقيام نظام الجمهورية الثالثة بفرنسا وتغير نظام الحكم في الجزائر من عسكري إلى مدني والذي حارب الزعامات الأهلية وكان غنا عن خدمتها وهذا ما لم يرق لكثير من الأطراف والقيادات الأهلية التي اعتمد عليها الفرنسيون عشرات السنين ثم تخلوا عنها تدريجيا، وفي هذا الإطار يأتي جزء من حديث أحمد قادي في كتابه الدواير والزمالة مذكرا الفرنسيين بفضل هذه القبائل التي خضعت لهم مبكرا وساهمت في تذليل

[1]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج1، ص ص127- 128.
[2]- المرجع نفسه، ص ص380- 381.

العقبات حتى يصل الاحتلال إلى مداه ودفعت دماء أبنائها رخيصة في سبيل فرنسا، لذلك ظل ولد قادي يرجوا بقاء الأوضاع على ما كانت عليه لتستمر سلطته وامتيازاته.[1]

[1]- أحمد ولد قادي، الدوابر والزمالة وحركاتهم، تقومر وتع: كمال بن صحراوي، الجلفة، فهرنهايت 451 للنشر والترجمة، د.ط، 2023. ص59.

المبحث الرابع: توسع مطالب المعمرين في ظل النظام المدني

بعد أن حصل المعمرون على إقامة النظام المدني وعلى الامتيازات الهامة في المجالس العامة والبلديات وفي مؤسسات الحكومة العامة، في السنوات الأولى من عمر الجمهورية الثالثة، أخذوا يعملون من أجل الإدماج الإداري الكلي للجزائر الأوروبية في فرنسا متحالفين مع اليسار الفرنسي في الحكومة والبرلمان.

فقد عارض المعمرون الحاكم العام دي قيدون[1] لأنه لم يؤمن بالإدماج الكلي وطالبوا بتطبيق أكثر صراحة للنظام المدني من التطبيق الذي قام به الجنرال شانزي خليفة دي قيدون، وحاربوا وجهة نظره الداعية "في الجزائر المبادرة في تحضير المشاريع وفي باريس فحص هذه المشاريع من طرف الحكومة والبرلمان وإعطائها الصيغة الرسمية" وتحت إلحاح التمثيل النيابي الجزائري عين رئيس الجمهورية أخاه حاكما عاما مدنيا للجزائر سنة 1879 وهو أول حاكم عام مدني فعلا وجمهوري، عمل على إشباع رغبات الجمهوريين في الجزائر.[2]

وواصلت حكومة الجمهورية الثالثة سياسة الإدماج بإصدار مرسوم 26 أوت 1881، الذي قضى بإلحاق كل فروع الإدارة الجزائرية، حتى القضاء الشرعي بالوزارات المختصة الذي قضى بإلحاق كل فروع الإدارة الجزائرية، حتى القضاء الشرعي بالوزارات المختصة بباريس، فلم يعد الحاكم العام إلا

[1]- دي قيدون لويس هنري 1809- 1886: من اصل إيطالي، دخل المدرسة البحرية لاتغولام في 1823، عين حاكما بالمارتينيك 1853، ثم نائبا لرئيس المجلس الاستشاري للمستعمرات، ثم رئيسا لمجلس الأميرالية 1863، فحاكما عاما للجزائر في 20 مارس 1871، واجه ثورة المقراني وألغى المكاتب العربية في 14 سبتمبر 1871، أنشئ في عهده عشرون مركز استيطاني، وبناء على اقتراحه أصدر رئيس الجمهورية ماك ماهون مرسوم 16 أكتوبر 1871 الخاص بتمليك الأراضي للمستوطنين مقابل إقامته واستغلالهم للأراضي مدة تسع سنوات. ينظر إلى: عدة من داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830- 1962، ج2، المسيلة، المؤلفات للنشر والتوزيع، ط1، 2013، ص469.

[2]- صالح عباد، مرجع سابق، ص87.

ممثلا لفرنسا، وتوزعت اختصاصات وزير الداخلية الفرنسي الخاصة بالجزائر، على كل زملائه في الوزارات الفرنسية، وكان هذا نتيجة لمجهودات النواب الفرنسيين من الجزائر، في البرلمان الفرنسي.[1]

وبتعيين تيرمان حاكما عاما على الجزائر في 26 نوفمبر 1881، زاد نفوذ وهيمنة الكولون بالجزائر، كما ازداد استغلالهم لثروات الجزائرية، حتى أنهم أقبلوا على تهديد فرنسا بالانفصال في حالة الوقوف في وجه مصالحهم، وقد عبر عن ذلك أحد نوابهم في البرلمان بقوله: "لا تنسوا أن سبب انفصال أمريكا عن بريطانيا هي مسألة مالية".[2]

وفي الفترة ما بين 1881- 1900 نشط النواب في الحصول على الأموال والأراضي، مدعين أن الاستيطان لم يكلف حتى سنة 1881 سوى 16.5 مليون فرنك، وطالبوا فرنسا بالمزيد من الأموال، ففي 3 أفريل 1881 قدم وزيري الداخلية والمالية مشروعا لغرفة النواب ينص على تخصيص 50 مليون فرنك للاستيطان لكنه رفض، أعاد تقديمه السيد "والديك روسو" وزير الداخلية في ثوب جديد بحيث: 50 مليون فرنك تقسم على خمسة أقساط يقام بواسطتها 300 قرية، نصف هذا العدد في أراضي الدومين والنصف الآخر على أراضي الجزائريين التي تشترى بطريقة ودية أو جبرية، لكن الغرفة رفضت المشروع مرة أحرى سنة 1887، بحجة أن نزع 300000 هكتار من الجزائريين يسبب اضطرابات خطيرة في الحياة الاقتصادية للجزائريين.[3]

وبعد رفض مشروع الخمسين مليون أصبح غلاة المعمرين يتهمون الحكومة الفرنسية سنة 1885 بالتقصير في تقديم رؤوس الأموال الضرورية، وبانها تكتفي بتقديم الأموال لأعمال الصيانة، وتقليص قيمة القروض، وعلى ذلك طرح الحاكم العام "تريمان" أول مشروع ميزانية خاصة بالجزائر، يتألف من ثلث الإيرادات مخصص لتغطية النفقات الضرورية لمشاريع الاستثمار الاستعماري، أما النفقات

[1]- جلال يحي، السياسة الفرنسية في الجزائر من 1830 إلى 1960، القاهرة، دار المعرفة، د.ط، 1959، ص259.
[2]- حياة سيدي صالح، مرجع سابق، ص188.
[3]- صالح عباد، مرجع سابق، ص92.

الخاصة بميادين السيادة وبتسيير المصالح الإدارية فقد تركت على عاتق الحكومة الفرنسية في باريس، غير أن هذا المشروع رفض من قبل وزارة المالية.[1]

وإذا كان النواب قد فشلوا في الحصول على مزيد من الأموال للاستيطان فإنهم قد حصلوا على قانون يسمح بانتزاع أراضي الجزائريين مرة أخرى، حيث أدى صدور قانون 1887 إلى إلحاق أراضي واسعة من أراضي الجزائريين إلى الدومين لم يمسها تطبيق قانون السيناتوس كونسلت وحتى سنة 1889 زود الدومين بـ957.000 هكتار مجانا من أراضي القبائل وأعاد الدومين توزيع جزء منها على المعمرين.[2]

ابتداء من 1880 أخذت زراعة الكروم في الجزائر تتوسع بشكل كبير، في الوقت الذي أتت فيه الفيلوكسيرا على الجزء الأكبر من الكروم الفرنسية الشيء الذي جعل الطلب المتروبولي يشتد على الخمور الجزائرية، بالإضافة إلى استخدام طرق صناعة الخمور المكيفة مع الطقس الجزائري، هذه الظروف شجعت المعمرين الكبار والصغار زراعة الكروم المربحة، كما قدم البنك الجزائري قروض ضخمة للمعمرين وأنشئ في 1880 قرض الجزائر العقاري والفلاحي الذي كان امتداد لقرض فرنسا العقاري، فتضاعفت مساحة الكروم من 1881 إلى 1890م، الشيء الذي جعل الإنتاج ينتقل حجمه من 730041 هكتولتر سنة 1881 إلى 4914773 هيكتولتر سنة 1900.[3]

لكن الفيلوكسيرا ظهرت في الجزائر أيضا، في حين تم القضاء عليها في فرنسا فأصبحت الجزائر لا تعول كثيرا على بيع خمورها فنشأت ظاهرة الإفلاس بين المزارعين بسبب البيع بالخسارة والعجز عن تسديد القروض، واتهم المزارعون البنك الجزائري، ووصفوا سياسته في ميدان القروض بأنها سياسة "ميكيافلية" حيث احتكر بثمن زهيد الكروم والضيعات والغابات، وهكذا بدأت تظهر حركة معادية

[1]- حياة سيدي صالح، مرجع سابق، ص ص180- 181.

[2]- صالح عباد، مرجع سابق، ص93.

[3]- صالح عباد، مرجع سابق، ص95.

للرأسمالية، أدانت نظام الإلحاقات، إنها الحركة الاستقلالية المعاكسة تماما للمطالب الإدماجية التي سادت منذ الإمبراكورية الثانية إلى الأزمة الاقتصادية.[1]

وقعد استغلال الفرنسيين للاقتصاد الجزائري وإدخالهم زراعة الكروم، وبالتالي صناعة الخمور في بلد إسلامي على حساب إنتاج القمح الذي هو الغذاء الأساسي لأبناء البلد، رأى الفرنسيون أن سياسة الإلحاق بالوزارات المختصة في باريس يخدم أغراض البعض ولا يفي بحاجيات الجميع، فقامت حركة في البرمان الفرنسي منذ 1890، حاولت تغيير مرسوم 26 أوت 1881، وتقدم أنصارها باقتراحات مختلفة، فاضطر البرلمان إلى تكوين لجنة خاصة لدراسة هذه المشكلة، برئاسة جول فيري[2] في 16 مارس 1891 تتألف من 18 عضو مهتما اقتراح مشروع قانون خاص بالجزائر[3]، وذلك بعد أن وصلت إلى فرنسا تقارير تنذر بالخطر عن الحالة العامة لدى الجزائريين المقيمين في المناطق الجبلية وبالإضافة إلى ذلك فقد اغتنم الجزائريون فرصة وجود لجنة جول فيري بينهم سنة 1892 وتقدموا إليها بمطالب قوية.[4]

وقد قررت اللجنة استقصاء الآراء عن طريق استبيان نشرته ابتداء من أفريل 1891 اهتم لواقع ملكيات الأهالي ووضعيتهم المدنية وقضايا الاستيطان والميزانية المحلية والتعليم العمومي والتقسيم الإداري للجزائر، ومسائل التمثيل النيابي للمسلمين واحتمال مشاركتهم في الانتخابات التشريعية وعضويتهم في المجلس الأعلى بالإضافة إلى تجنيسهم لا سيا سكان القبائل[5]، وقد ضم هذا الاستبيان 12 سؤالا يدور حول المسائل التي تشغل الجزائريين والكولون معا.[6]

---

[1]- صالح عباد، مرجع سابق، ص95.

[2]- جلال يحي، السياسة الفرنسة في الجزائر، ص261.

[3]- حياة سيدي صالح، مرجع سابق، ص190.

[4]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج2، ص80.

[5]- شارل روبير أجيرون، الجزائريون...مرجع سابق، ج1، ص813.

[6]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج1، ص526.

لكن تلك الشهادات رغم أهميتها إلا أنها لم تكن كافية ولم تقنع جول فيري وزملائه ولهذا قررت لجنة جول فيري أن تعين سبعة أعضاء من اللجنة يقودهم جول فيري للتحقيق في الميدان، وقد استغرقت رحلة التحقيق 53 يما من 19 أفريل إلى 4 جوان 1892 وقطعت اللجنة 4000 كلم، استطاعت من خلالها جمع آراء والتماسات الأوروبيين والمسلمين في حوالي 102 مركزا من بينها 89 قرية كما حاول جول فيري أن يستمع إلى أقوال غير السياسيين أيضا.[1]

وقد كلفت اللجنة شارل جونار بإعداد تقرير حول ميزانية الجزائر سنة 1893، وقد طالب جونار[2] بإنشاء مكتب للجزائر في باريس وإلغاء الإدماج الذي طالب به الكولون سابقا والاكتفاء بالمراقبة الإدارية على أن تكون مهمة المكتب السهر على المصلحة السياسية الفرنسية، ورد الكولون على ما اقترحه جونار واللجنة بالقيام بمظاهرة ضدهم سنة 1892.[3]

خلفا له في 18 أفريل 1891، ويجدر الإشارة أن البرلمان حاول في عدة مناسبات سابقة إرسال لجان تحقيق إلى الجزائر، سواء بضغط من النواب الفرنسيين أو نواب الكولون ومن بينها لجنة 16 فيفري 1878 التي طالب بها المعمرون والمعرفة بالجولة البرلمانية، لجنة الأربعة أسابيع سبتمبر وأكتوبر 1879، لجنة نوفمبر 1880 للتنظيم شؤون الجزائر، وكذا لجنة أفريل 1887 المعروفة بالقافلة الكبرى، وكان تشكيل هذه اللجان دليلا على الصراع الواقع داخل البرلمان حول طريقة تسيير الجزائر، والتي غالبا ما كان نواب الكولون يخرجون منها في النهاية منتصرين، غير أن لجنة حول فيري كانت

[1]- شارل روبير أجيرون، الجزائريون...مرجع سابق، ج1، ص819.

[2]- جونار شارل 1857- 1927: درس الحقوق بسان أومير وباريس، عينه غاميتا بديوان الحاكم العام للجزائر 1881، ثم مدير لمصلحة الجزائر بوزارة الداخلية، فمستشارا عاما لسان أومير في 1886 ونائبا في البرلمان، ثم عين وزيرا للأشغال العمومية 1893، انتخب عضوا بمجلس الشيوخ 1894، عينه فالديك روسو حاكما عاما على الجزائر 1900، عاد إلى البرمان الفرنسي في 1911 غداة الحرب العالمية الأولى حيث عين وزيرا للخارجية، ثم عين من جديد حاكم عام على الجزائر في 1918. ينظر إلى: عدة بن داهة، الاستيطان والصراع ...مرجع سابق، ج2، ص ص469- 470.

[3]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج1، ص531.

الوحيدة التي تمكن من خلالها النواب المعارضون دفع الحكومة الفرنسية للإعادة النظر في طريقة تسيير المستعمرة.[1]

في 10 نوفمبر 1896 تقرر إعادة تنظيم الجزائر بتقديم مشروع بقانون يزيد من سلطة الإدارة ويضع الأسس التي ينتخب طبقا لها المجلس الأعلى الجزائري، وفي 31 ديسمبر 1896 صدر مرسوم إلغاء إلحاق الإدارات الجزائرية بوزارات باريس ووسع من سلطات الحاكم العام، وأصبح أساسا لحركة الاستغلال الاستعماري الكبرى التي ستقوم بها فرنسا في الجزائر نهاية القرن 19 وبداية القرن 20.[2]

اضطرت إدارة فرنسا تحت ضغط مطالب المستوطنين الاستقلالية إلى إنشاء "النيابات المالية الجزائرية" في 25 أوت 1898 بهمة الإشراف على الجباية والمداخيل الجزائرية وقد قسمت هذه المندوبيات المالية إلى ثلاثة فروع:

فرع المعمرين ويحتوي 21 مندوبا، فرع غير المعمرين ويحتوي 21 مندوبا أيضا وفرع الأهالي ويحتوي هو الآخر على 21 مندوبا منهم ستة مندوبين من القبائل الكبرى، كما أن ستة مندوبين من الأهالي يعينون من طرف الحاكم العام ليمثلوا تراب القادة العسكريين، وينتخبوا لمدة سنة واحدة، يعبرون عن آرائهم في المسائل المطروحة بواسطة المداولات التي تجري داخل الفروع في وقت واحد، ورغم أن هذه المندوبيات كان لها دور استشاري فقط، لكنها كانت خطوة نحو الاستقلال المالي، فبعد أن قلل المستوطنين من شأن ذلك المكسب وتابعوا احتجاجاتم، رضحت الحكومة والجمعية الوطنية الفرنسيتان أصدر البرلمان قانون 19 ديسمبر 1900، الذي نص على إدراج كل الإيرادات المحصلة في الجزائر ضمن الميزانية الجزائيون، وعلى تعاون الحاكم العام والنيابات المالية في إعداد مشروع ميزانية الجزائر، الذي يرسل بعد ذلك إلى باريس للمصادقة عليه وإعلانه.[3]

---

[1]- حياة سيدي صالح، مرجع سابق، ص ص190- 191.

[2]- جلال يحي، السياسة الفرنسية في الجزائر، ص262.

[3]- صالح عباد، مرجع سابق، ص ص115- 116/ بشير بلاح، مرجع سابق، ص235.

أعطى قانون 19 ديسسمبر للكولون الحرية في إدارة كل الشؤون المالية والاجتماعية والاقتصادية الخاصة بالجزائر، فقد أعطاهم قوة مراقبة الميزانية الجزائرية وشبكة الخطوط الحديدية، والمواصلات الغاز والكهرباء، لقد أذن لهم أن يشرفوا على الأشغال العامة ويطوروا موارد البلاد تحت وفوق الأرض.[1]

كما أن الاستقلال المالي للجزائر لا يعني وضع الميزانية واقتصاد الجزائريين أيدي المعمرين فقط، بل تحالف مندوبيين (مندوبية المعمرين ومندوبية غير المعمرين) ضد مندوبية المسلمين، لانه ليس هناك تناقض مصلحي بين المندوبين الأوليين.[2]

[1]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج2، ص83.

[2]- صالح عباد، مرجع سابق، ص118.

خاتمة

بعد دراستي لموضوع النظام المدني بالجزائر ظروفه وتداعياته 1871-1900 م توصلت إلى جملة من الملاحظات والاستنتاجات يمكن استخلاصها على النحو التالي:

- كان هدف فرنسا من الاستحواذ على الأوقاف وإدخالها في نطاق التعامل التجاري، والتبادل العقاري من أجل نزع صفة الحصانة، والمناعة عن الأملاك المحبسة وتحطيم بنية الاقتصاد الجزائري بقطع التمويل عن شريحة كبرى من المجتمع الجزائري، ومحاربة التعليم العربي، والدين الإسلامي، وبالمقابل توجيه الوقف لخدمة الاستعمار بتمويل خزينة الجيش الفرنسي وإيجاد أراضي وأملاك تمنح للمستوطنين واتاحة الفرصة لنشاط التبشيري بالجزائر.
- وجدت فرنسا في التشريعات العقارية الوسيلة الذكية والطريقة الأنجح لتأسيس ملكية لها بالجزائر، لذلك أصدرت العديد من القرارات والمراسيم بحجة تنظيم الملكية العقارية في الجزائر، فنتج عن ذلك مصادرة الكثير من الأراضي خاصة أملاك البايلك والأوقاف التي اعتبرتها فرنسا من حقها.
- أدرك المستعمر الفرنسي منذ الوهلة الأولى للاحتلال ان مستقبله في الجزائر مرتبط بالأرض وأن القوة العسكرية لوحدها غير كافية لتعمير الجزائر لذلك اهتم بمسألة الاستيطان وسخر لها كافة الإمكانيات المادية والبشرية بسلب الجزائريين أجود أراضيهم التي هي مصدر رزقهم ومنحها للمستوطنين، وتشييد المراكز الاستيطانية لاستقبال وإيواء المهاجرين الأوروبيين.
- اتضح من خلال البحث أن الصراع الذي نشأ بين الكولون وضباط المكاتب العربية كان حول طريقة الحصول على الأرض، فالعسكريون لم يمانعوا الاستعمار وكانوا هم القائمين على عملية الاستيطان وحماية مصالح الكولون، لكنهم كانوا يكبحون أحيانا جماح المدنيين في علاقتهم بأصحاب الأرض الحقيقيين خاصة بعد اشتداد جشع المستوطنين في الحصول على الأرض، لذا تخوف العسكريون من أن يؤدي تجريد الأهالي من أراضيهم بالقوة إلى إعلانهم الثورة ضد النظام، فظهر العسكريون في ثوب الحماة للنظام الاستعماري في الجزائر وهذا ما

أدى بالكولون إلى المطالبة بالدمج مع البلد الأم ومحاكات الإدارة الفرنسية بفرنسا نفسها، وإبعاد النظام العسكري عن حكم القطر الجزائري.

- أدت سياسة نابليون الثالث بالجزائر إلى انعكاسات سلبية على الجزائريين مست جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية، فالإصلاحات التي قام بها من أجل دمج الجزائر بفرنسا لم تنجح وكان هدفه منها استمالة الجزائريين من أجل توفير الأمن للجيش الفرنسي وتقوية مركز فرنسا بتأهيل الأهالي للمشاركة في التطور الاقتصادي، وبالرغم من أن الإصلاحات التي قام بها لم تخدم سوى المعمرين إلا أنهم لم يرتاحوا لهذه السياسة لأنها تحد من نشاطهم ونفوذهم وسيطرتهم على البلاد وتوسع من سلطة العسكريين الناقمين عليهم، فظهرت معارتهم لمشروع المملكة العربية بالمطالبة بإلغاء النظام الإمبراطوري.
- كان قيام النظام المدني بالجزائر تجسيدا لمطالب المعمرين الذين استغلوا توتر الأوضاع بفرنسا جراء انهزام الجيش الفرنسي أمام بروسيا وسقوط الإمبراطورية الثانية للقيام باضطرابات واحتجاجات ضد النظام العسكري بالجزائر والضغط على حكومة الدفاع الوطني بفرنسا لاستصدار مجموعة من القرارات لإلغاء النظام العسكري وتعويضه بالنظام المدني.
- كانت نتيجة قيام النظام المدني بالجزائر استمرار تحطم المجتمع الجزائري وتدهور أوضاعه لا سيما طبقة الفلاحين الذين عانوا من تجريد أراضيهم وتفاقم الضرائب والاستغلال الفاحش للمرابين اليهود الذين اشتد شوكتهم بعد تجنيسهم في 1870م.
- لم تختلف السياسة الاستعمارية الفرنسية خلال النظام المدني عموما عن النظام العسكري بل اختلفت في الأسلوب فقط فالحكم المدني كان أشد وطئا على الجزائريين جراء القوانين والقرارات التي جاء بها مثل قانون سيناتوس كونسيلت، قانون وربي، الأنديجينا.
- أدى قيام النظام المدني إلى اندلاع ثورات قادها زعماء القبائل والشخصيات البارزة ذات النفوذ القوي مثل: ثورة الشيخ بوعمامة والمقراني والحداد، وبالرغم من فشلها في محاربة الاستعمار وطرده إلا أنها عبرت عن رفضها للاستعمار وحافظت على الضمير الوطني.

- عبرت المذكرات الاحتجاجية والعرائض التي قدمها الجزائريون للسلطة الفرنسية على رفضهم للنظام المدني وتجاوزات الكولون.
- أدى انتقال السلطة من يد العسكريين إلى الكولون إلى استغناء الإدارة الفرنسية عن خدمة العائلات الأرستقراطية التقليدية المتعاونة معها فكان مصير هذه أن همشت حتى زالت تماما مع مطلع القرن العشرين.
- تبين أن الحكومات الفرنسية التي تناوبت على حكم الجزائر لم تبدي أي موقف واضح اتجاه الاعتداء الذي مسّ الجزائريين في أرواحهم وممتلكاتهم ودينهم، ولم يضعوا حدا لطمع المستوطنين.
- بعد أن تقوى نفوذ المعمرين بالجزائر خلال عهد الجمهورية الثالثة توسعت مطالبهم إلى المطالبة بالحصول على التمثيل البرلماني ووضع ميزانية خاصة بهم في الجزائر إلى غاية تحقيقهم للاستقلال المالي.
- وبعد ما توصلنا إليه في هذه الدراسة من نتائج وإجابة لعدة تساؤلات يمكن أن يفتح بابا جديدا للبحث في جوانب أخرى لا تزال غامضة وتحتاج إلى دراسة في هذا الموضوع حول النخب الجديدة التي ستظهر بعد زوال القيادات المحلية ونشأة الحركة الوطنية.

ملاحق

الملحق رقم:01

نصـــوص الوثـــائق

الوثيقة الاولى :

رسالة نابليون الى الماريشال بيليسي :

هذا خط شريف صدر من الحضرة المعظمة سيدنا الامبراطور نابوليون الى سعادة الماريشال والي عمالات الجزائر وذلك بباريس بتاريخ 6 فيفري 1963 (31) .

الى محبنا الماريشال دوق دملاكوف سانه الله أما بعد فالذي نخبركم به هو أن المشيخة العلية من دولتنا ينعقد عن قريب مجلسه للبحث والمناظرة فى اصلاح قواعد الحكم والسياسة بالبلاد الجزائرية وقبل شروعها فيما أمرت به أريد مكاتبتكم فى ذلك لأنه ظهر لي أن من لوازم الأمور ازالة الهموم التي أثارتها المباحثات المتجددة مرارا فى مسألة ملـك العـرب

من النصارى ولذلك اتفقنا جميعا على ابطال ما يقصده مجلس مشورة الدولة من ترتيب قانون جديد فى شأن « الفاتتونمن » والآن بقي علينا كلام تعرف منه العرب تحقيقا أن الفرانسيس ما دخلوا الجزائر بقصـد ظلمهم ونهب أملاكهم بل لانتشار فوائد التمدن بين المسلمين . واما التمدن فمن شروطه اللازمة رعاية حقوق كل واحد من الناس . ولو قيل ان العرب لا حقوق لهم فى ملك أراضيهم وأن سلطانهم فيما مضى من الزمن هو مالك الأراضي واننا ورثنا منه ملكها بمجرد أمر الفتح نقول كيف يمكن للدولة الفرنساوية استعمال بعض قواعد قديمة وواهية أساسها كبير الترك ان ذلك محال ولو كان قصد الدولة انجاز هذا الامر المكروه وجب عليها أن تطرد العرب كلهم من أوطانهم وتشردهم الى الصحراء كما وقـع للاجيـال المتوحشين من بلاد أمريكا الشمالية حين دخلها بعض أمم النصارى فى القرن الماضية شردوهم من البلاد المعمرون الى المفاوز والقفار لكن ذلك

لأراضيهم • أوجب علينا خلوص نيتنا فى المنفعة العامة وصدق سعينا فى مصلحة الدولة فنقول لما كان فتح ثغر الجزائر على يد الفرنسيين تحت حكم سلطان من أسلافنا عاهدوا المسلمين هناك فى أن الدولة الفرنسية لا تتعرض لهم فى دينهم ولا فى أملاكهم ولما كان هذا العهد وثيقا لازما علينا نريد الوفاء به تشرفا وافتخارا كما وفينا بجميع العهود التي انعقدت على يد السلاطين من قبل وهذا فعلناه فى حق الأمير عبد القادر بن محيى الدين ولو كان أمر العدل والانصاف معدوما عندنا نعوذ بالله من ذلك فلا بد لنا من اقرار الاملاك بيد حايزيها والمتصرفين بها لتبقى لهم ملكا مطلقا لأن مرادنا خير العباد فى عمالات الجزائر وعافية البلاد • وكيف يتحقق لدينا دوام السلم فى ناحية ما دام الخوف والقلق نازلا بقلوب أهلها فى شأن ما يملكون من العقار • وكيف يمكن فيها التمدن والعمران اذا كان أكثر أطرافها وأكنافها قليلة القيمة لأجل المشقة الواقعة لأصحاب الأملاك فى بيعها ورهنها • وكيف تكثر الجباية ويزيد مدخول الدولة مع قلة قيمة الأملاك التي هي معدة لثروتها • وأما حقيقة الأمر فهو أنه فى البلاد الجزائرية ثلاثة آلاف ألف عرب ومائتا ألف نصراني منهم مائة وخمسون ألف فرانسيس • ثم ان بلاد التل جملة مساحتها أربعة عشر ألف هكتار والمعمور الذي فى حوز المسلمين ألف ألف هكتار وستمائة وتسعون ألف هكتار قابلة العمارة مع ثمان مائة ألف هكتار غاب من الأشجار الكبيرةوأربعةوعشرون ألف هكتار قد أعطتها الدولة لأهل الفلاحة من النصارى • وأما الباقي فمشتمل على مروج وغدران وسباخ وأودية ومسارح للانعام وغياب من الأشجار الصغيرة • ثم ان هذه الأربعمائة وعشرين ألف هكتار التي أعطاتها (كذا) الدولة للفلاحين من النصارى فقد باعوا أكثرها أو كروها للعرب والباقي غير مكمل العمارة ولو أن هذه الأعداد مثبتة على التقريب فقط لكن (كذا) تكفي مقصودنا لانها تدل على قلة ما عمره النصارى من الاراضي مع انهم قد أظهروا غاية الحزم فى شغلهم وتقدموا فيه بعض الاقدام وتدل أيضا على عدم نقص الاراضي المدة الطويلة لمن يريد عمارتها •

ولما تأملنا ذلك تبين لنا عدم فائدة العمل لما يسمى « فانتونمن » معناه أخذ بعض قطع أراضي العرب ليزاد بها اتساع الأراضي المختصة بالفلاحين

من النصارى ولذلك اتفقنا جميعا على ابطال ما يقصده مجلس مشورة الدولة من ترتيب قانون جديد فى شأن « الفانتونمن » والآن بقي علينا كلام تعرف منه العرب تحقيقا أن الفرانسيس ما دخلوا الجزائر بقصد ظلمهم ونهب أملاكهم بل لانتشار فوائد التمدن بين المسلمين • واما التمدن فمن شروطه اللازمة رعاية حقوق كل واحد من الناس • ولو قيل ان العرب لا حقوق لهم فى ملك أراضيهم وأن سلطانهم فيما مضى من الزمن هو مالك الأراضي واننا ورثنا منه ملكها بمجرد أمر الفتح نقول كيف يمكن للدولة الفرنساوية استعمال بعض قواعد قديمة وواهية أساسها كبير الترك ان ذلك محال ولو كان قصد الدولة انجاز هذا الامر المكروه وجب عليها أن تطرد العرب كلهم من أوطانهم وتشردهم الى الصحراء كما وقع للاجيال المتوحشين من بلاد أمريكا الشمالية حين دخلها بعض أمم النصارى فى القرن الماضية شردوهم من البلاد المعمرون الى المفاوز والقفار لكن ذلك مذموم عندنا ومخالف للانسانية وغير ممكن في زماننا فنطلب الآن الوسائل لاصلاح خاطر العرب وامالة قلوبهم الينا لانهم جنس زينتهم العقل والهمة العلية والشجاعة والمهارة فى بعض أمور الفلاحة • وقد علمنا ان قانون من قوانين شرعنا مؤرخ فى سنة 1851 يتضمن اقرار حقق العرب فى أملاكهم وحقوق الانتفاع التي كانت لهم زمان الفتح لكن هذه الحقوق فيها اشتباه لقلة العناية بتنفيذها والآن يلزم علينا الخروج من هذا المجال ، المشكل الذي يحير فيه عقل اللبيب • ونبدأ بالنظر فى أوطان الاعراش وحدودها ثم نقسم كل وطن أقساما بين الدواوير حتى يمكن للدولة فيما بعد تفريد الاملاك وتعيينها لاصحابها شخصا سالكة فيه طريق التيقظ والاحتياط ثم عند اقرار العرب فى أملاكهم اقرارا مطلقا ثابتا يسهل لهم التعرف فيها كما يشاؤون فتكثر حينئذ المعاملات بينهم وبين النصارى وتزيد يوما ان شاء الله وذلك انفع من القهر فى تأليف قلوب العرب واصلاح لنفوسهم بقبول عوايدنا وعمراننا • ثم ان بلاد الجزائر مساحتها واسعة جدا والمحصولات التي يمكن استخراجها منها كثيرة فللانسان فيها ما يكفي حاجته يجد بها مسرحا لعمله ومحلا لمهارته على قدر طبيعته وعوائده وحاجاته • أما العرب فلهم تربية الخيل والانعام مع الاشتغال بما سهل من أمر الحراثة • أما النصارى المميزين بالفهم والنشاط في العمل فلهم جلب

المنافع من الغياب (كذا) والمعادن ، وتطوير المياه والغدران وحفر القنوات والاخذ بالاسباب الجديدة المستحسنة فى اصلاح أمر الفلاحة ، وانشاء المصانع والمعامل الدالة على ترقي الحراثة ، أو مصاحبة لها . وأما الدولة فلها النظر والعمل فى المصالح العامة وتأديب النفوس بتعليم العلوم وتكثير خير العباد بأحداث كل ما يتعلق بنفعهم من فتح الطرق وغير ذلك وتعطيل القوانين الواهية المتشابهة التي فائدتها غير ظاهرة فيجوز للناس كلهم التصرف الكامل فى معاملتهم وعلى الدولة أيضا موافقة سعي الجماعات التي يعقدها أصحاب الأموال بقصد انتشار فوائد التجارة والحراثة ويلزمها منذ الآن الامتناع من التدبير بنفسها فى تعمير البلاد باقامة القرى الجديدة واصراف مالها فى جلب السكان اليها من وراء البحر تخلص بذلك من حاجة النظر فى حال المساكين الذين انعمت عليهم بقطع أرض وليس لهم حرفة يكسبون بها معاشهم . ومما ذكرنا تفهم يا محبنا الماريشال مقصودنا فى شأن الجزائر توضح لك الطريق التي عزمت على سلوكها لان تلك البلاد لا يليق بها اسم كولونية يعني مأوى لبعض أمم من جنسنا بل هي مملكة عربية وأهلها على سواء مع الفرانساويين وتحت ظل دولتنا المنصورة لاني أمبرور العرب وأمبرور الفرانساويين معا . وهذا كلامنا قد فهمت معناه واستحسنته كما استحسنه الماريشال وزير الحرب وأعيان الناس الذين باشروا الحرب فى ذلك الاقليم . وكلهم تيقنوا بحصول مملكة الجزائر على الخير والعافية كما اتفقوا فى ميل قلوبهم الى العرب . ولذلك قد أمرت الماريشال راندون بترتيب قانون جديد ينظر فيه مجلس مشورة دولتنا ومن أهم الفصول التي يشتمل عليها القانون المشار اليه الفصل الذي معناه أن الاعراش وفرقات أعراش لها ملك مطلق فى الاوطان التي استقروا فيها وانتفعوا بها أبا عن جد بحجة ما . ثم ان هذا القانون الجديد لا عمل به فيما مضى ولا يمنع الدولة من التصدي فى الخدمات المفيدة لجمهور الناس حيث لا يبطل ما فى شرع فرانسه من جواز سوم الدولة للرعايا بيع أملاكهم كلما يدعيها الى ذلك المصلحة العامة والآن نريد أن تبعثني المكتوبات المختصة بأمور الاعراش واعدادهم وما يناسب ذلك يسهل شغل المشورة المذكورة بالاطلاع عليها . هذا ما مني اليك يا محبنا الماريشال حفظك الله ودمتم بخير والسلام .

1

[1] – يحي بوعزيز، كفاح الجزائريين من خلال الوثائق، ص ص 143-146.

الملحق رقم: 02

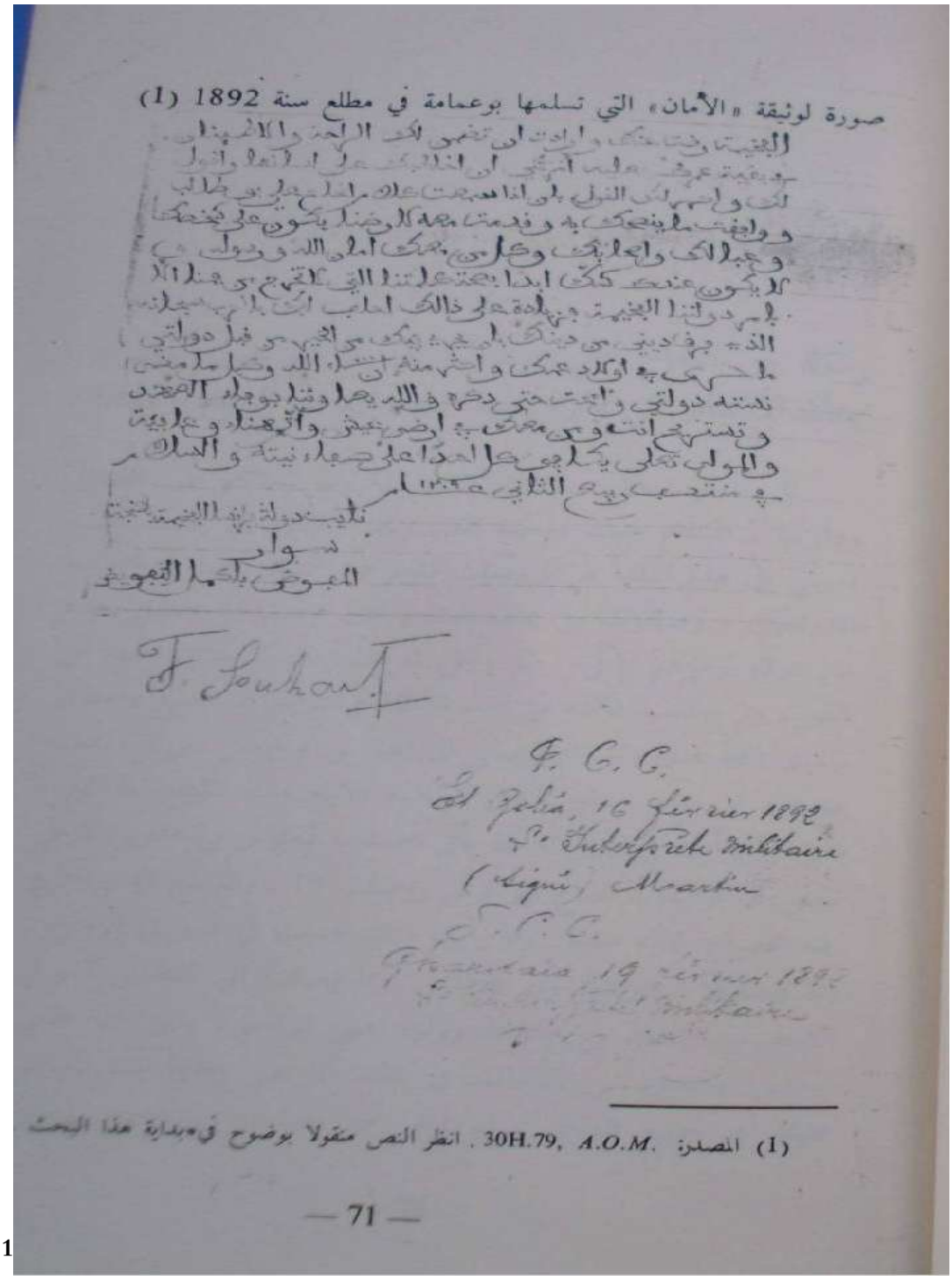

صورة لوثيقة «الأمان» التي تسلمها بوعمامة في مطلع سنة 1892 (1)

(1) المصدر: 30H.79, A.O.M. انظر النص منقولا بوضوح في بداية هذا البحث

— 71 —

[1] – عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، ج2، ص71.

الملحق رقم:03

50 ـ عريضة قدمها بعض أعيان الجزائر للحكومة الفرنسية
أثناء زيارتهم لباريس عام 1878[1]

عرض حال:

المرجو حسن الالتفاته نحو العرب، من رجال الدولة وأوتادها الذين ارتبطنا معهم زمنا طويلا بسلسلتين متبنتين وهما: اختلاط الدماء في مواطن الحروب وتلك عقد ثابتة، واختلاف الأيادي على الطعام وذلك مما يكون بين الأقرباء والعشيرة. فنحن إذن كعيال واحد (يقصد العائلة الواحدة) الحي منا مع الحي منكم والأموات مع بعضها؛ فمن الذي يعرف العظام المختلطة في مقابر القتلا بالمكسيك والايطاليا والبروس وبر الجزائر الا الله تعالى فالمأمول من السادة أن لا ينسونا في رفع المضرة علينا فلنا حق عليهم أن لا يتركوا أمة مشهورة أودعها الله أمانة بأيديهم في زوايا الاهمال، ولهم حق علينا في الطاعة واتباع الأوامر على كل حال. وان ما يحل بالعرب من اتلاف أموالهم وذهاب عقولهم فما هو غَشَامتهم وجهلهم بالأمور الشرعية والقوانين المحكمة، مع أنهم يخافون من الحكم ويتبعون الأوامر. نعم فالشريعة الفرنسوية وان كان في نفسها خالية من الأغواض فجهلهم بأمورها بصعب عليهم الوصول اليها والتوصل بحقوقهم لديها.

أولا ــ توسط السماسرة واليهود بالدراهم المتجاوزة الحد.

ثانيا ــ تضييع الوقت بالاطالة والترداد في الآجال والبطالة وترك الأشغال.

ثالثا ــ مصاريف الطريق البعيدة.

ربعا ــ عدم المعرفة بأمور الشريعة وهذا مما يضيع حقوقهم. فلو كان لهم معرفة بطريق الشريعة الفرنسوي لسلكوها آمين. وما الطريق من حيث هي كالحية، من عرفها قتلها ومن لم يعرفها قتلته. فان قلت ولماذا هذا السؤال عن الطريق ولم يتخذ خبيرا لها؟ فأقول: إن سأل عربي مثله فيجده أجهل منه، وما أراهما الا أعْمَى يقود في أعمى كلاهما في حفرة (أي يقعان في حفرة) وان وقع في شبكة السماسرة واليهود الذين يوصلونه ويدلونه على الطريق بظهرون له التصيحة في ربح دعوته لكنه يتركونه في قميص قبل الوقوف لدى الشريعة فلا ينجي من احدى المحطتين.

ومما ينبيء عن تغفل العرب وجهلهم بالأمور ان أحد العرب عليه مال في ذمة اليهودي وكان اليهودي يكرمه ويدخله بيته فعميه ويصميه بالحلاوة والمآكل الّي مارءاها في عمره، فلما قرب أجل الدفع بعث للعربي ورقة يدعيه للحضور أمام الشريعة فرفع العربي الورقة التي جاءته وذهب بها الى صاحبه اليهودي فاعتذر له طالبا منه المهلة ظنا منه كشريعتنا في تجديد الآجل فهون اليهودي الأمر وقال له: ارجع لبلادك لا تخف فان حضوري يكفي عليك ثم لما نودي على اليهودي أجاب قائما والعربي في بيته غاص في غفلته فحكمت عليه الشريعة حكم الغائب ومع هذا لم يعرف كيفية الاعادة ولا المدة المعينة له الى ان جرى عليه حكم البت وبيعت بلاده غبنا. ومثل هذا كثيرا الوقوع فالعرب لو كان لهم علم بالطريق لما ضلوا...

ان بر الجزائر يشتمل على نحو ثلاثة ملايين وزيادة، فعلى تقدير النصف بلغ الى درجة التمدن والنصف متلاصق في أثره مقتد بالأول، فأما

نرى اليوم العربي كلما شاهد جاره الا فرنجي يحصل من عمله في الحراثة والغراسة ونحو ذلك ما هو أبلغ منه مع ان التراب كالتراب يلزم نفسه بالخدمة مثله في اتخاذ المحراث الافرنجي والالآت المتقنة وهكذا لكل شيء دليل. وانا نَرَاهم اليوم في زيادة الاتقان وعرفوا الفوائد المتحصلة لهم منها فكانوا مقتصرين في حراثهم على زراعة القمح والشعير وقليل من الفول والحمص لاغير؛ ثم تمادوا إلى غراسة القطن والكتان والبطاطا ونحو ذلك وكنا نرى من قبل جز الغنم بانجيزه العربية فياويح الشاة التي تكتف للجز فالذبح لها أهون لتعذيبها وتمزيق جلدها، والآن استعمل لجز الغنم الكثير منهم، المقص، وهكذا في كل شيء. ولا شك بعد مضي أعوام قليلة يبلغون درجة التمدن كما هو المنى ولا كن ينبغي السياسة لصعوبة تبديل العوايد.

ولا يخفى على عاقل محصولات الجزائر من قمح وشعير وزبدة وبقر وغنم وغلل وأرزاق مما يحصل منه في كل سنة شيء كثير. وهذا كان إذا اعتبرتم الماضي والحال والمستقبل واطلعتم على الدفاتر المحفوظة تنبئكم عن حال العرب كيف كان قبل دخولهم في الحكم العمومي وكيف هم الآن تعلموا خيرهم وشرهم بالزيادة والنقص في مجابيهم (ضرائبهم). فإذا كان هذا، فلا ينبغي للعرب الذي يحصل منهم الفوايد الجزيلة أكثر من غيرهم أن يتأخروا ويتركون في زوايا الاهمال وان كان لم يبلغ الكل لدرجة التمدن، فالالتفات الى الأكثرية حق واجب.

ولا يستبعد ارتقاء العرب في التعليم فقد شاهد الكثير قابلية أولادهم في المدارس بالمدة القليلة. ولكن لا يستقام أمرهم وتصلح أحوالهم حينما سيبلغون هذه المرتبة الخيرية كالافرنج الا بانتخاب رجل من كل عمالة يكون منهم يسمى نائبا عنهم في ديوان المشورة كنواب الفلاحين الأوروبويين ليدفع عنهم المضار المتسلطة عليهم من جهلهم كما أشرنا، ويتكلم في مصالحهم، لأن كل أحد له خبرة بجنسه حتى إذا لم تبق منه فايدة يصرف بعد انتهاء المدة المعينة بالتي هي أحسن ويسمى غيره. أما الدولة لها النظر فيما يعرض

عليها من النواب ان شاءت تبطله أو تبقبه، والعرب يستريحون وتطمئن أنفسهم ينصرفون إذ ذاك في اتقان أعمالهم، وتسعد الرعية وتكثر المجابي ويسهل خلاصها. فعلى هذا المنوال يستحق للدولة الفرنسوية مشاركة الأمة في الأمور كالأوروبويين وتجعل لها طريق للدخول معها في دواوين المشورة ولا يظن فيهم انهم ينفرون معاشرة الأفرنج ويكرهون حدوث القرى في وسط بلادهم المتسعة بل عندهم سرور بمخالطتهم لوجوه شتى، منها وجود ما يحتاج اليه العربي عندهم ومنها الاقتداء بأعمالهم المتقنة في خدمة الأرض كما أشرنا ومنها اجراء المعاملات بينهم بالمراضاة والنصيحة الخيرية لبعضهم البعض، فهم في نعمة شاملة وخير كامل. هذا ما يتعدى على الآخر بخيانة وجسارة حتى لو قيل للعرب الذين طالت عشرتهم مع الافرنج فارضا انهم يفرغون قراهم ويرتحلون من وسطهم لما رضوا لذلك لحسن المعاشرة بينهم وتآلفهم.

لا كن اليوم حل بالعرب مضراة يشكون منها عند حدوث الكوميسيون[1] المتفق على شراء بلادهم بحدوث (إحداث) القرى والفلاحين الأوروبويين.

أولا ـــ تقويم البلاد بالثمن البخس.

ثانيا ـــ الوعد الطائل بتنجيز الثمن المشتراة به الأرض.

ثالثا ـــ تضييق العرب بأخذ الكثير من أرضهم دون تاويل أو مبالاة لهم.

رابعا ـــ إلزام العرب كراء البلاد الزائدة عن ما يحتاج اليه الكولون بثمن أبلغ من قيمة الشراء لتضبيقهم. أما العرب، يقولون هذا عين الغبن ونوع من الجبر، والكولون يقولون هذا شراء بالمراضاة.

وفي الحقيقة أين المراضاة في ذلك وهم لا يحضرون للبيع ولا يعلمون بما اتفقت عليه الجماعة المعينة لأخذ الأراضي حتى يقول لهم بلادكم احتوى عليها البايلك، ومن المعلوم أن لفظة المراضاة تطلق على رضا الجانبين بحيث أن الشاري يقصد البايع مثلا ويشتري منه بالقيمة المتفق عليها، معا هذا شرط المراضاة والا فما هو الأغبن صريح.

نعم، ومن الناس من هو ضعيف لا يملك غير شيء قليل من الأرض قدر عياله فقط فتدخل في الجملة، تنتزع بلاده من يده ويصيح عاريا من الحراثة التي هي حرفته أبا عن جد ويصير ميتا لم يعتبر، هذا مما يؤدي الى خراب العرب وهرجهم.

فلوا طلعتم أيها السادات على القرى التي حدثت فارطا في وسط العرب فالتأويل لا مضرة فيه للعرب ولا للافرنج، واطعلتم على ما هو حادث الآن لتحقق عندكم صدق كلامنا وعلمتم بالفرق بين من أراد حيازة الدار كلها وطردرب المكان منها وبين من أخذ مسكنا قدر المستقر وأحسن المجاورة[1] وليس ما ذكرناه والقيناه على مسامعكم الشريفة هو كذب وافتراء اتخذناه من رؤوسنا أو سمعناه بالأذن بل شاهدناه عيان كمشاهدتنا لفرنسة. وعجائبها وتقدر على تبينه إن شئتم.

أفلا تكن مصالح العرب الذين عددهم يشمل نحو ثلاثة ملايين تستحق النظر أكثر من مصالح الأورباويين الذين عددهم يشتمل على نحو

المائتين وعشرين ألف. وبأي وجه يحرم التماس النواب منهم للاستشارتهم في المصالح العمومية إن كانوا في ربقة الأخوة والمساواة كما هو الزعم.

هذا ما نعرضه على سادة فرنسة وجمهوريتها المسؤولين من الله عن رعيتها لا محالة، والمطلوب منهم التأمل في جميع ما أشرنا به عليهم، فالشريعة

هذا ما نعرضه على سادة فرنسة وجمهوريتها المسؤولين من الله عن رعيتها لا محالة، والمطلوب منهم التأمل في جميع ما أشرنا به عليهم، فالشريعة تسمع من أذنين والحق أحق أن يتبع وفي هذا القدر كفاية لمن وعي وسمع.

وبالله سبحانه التوفيق

[1]-جمال قنان، نصوص سياسية ... مرجع سابق، ص ص 172- 177.

الملحق رقم: 04

58 ـ عريضة ضد التجنس ومن أجل لدفاع عن حقوق القضاء الاسلامي[1]

قسنطينة في 10 جويلية 1887
الحمد الله
الى السادة أعضاء مجلس الشيوخ
الى السادة أعضاء البرلمان باريس

سادتنا:

نحن الموقعون أسفله، مسلمو سكان الجزائر، قد تطرق الى علمنا مشروع القانون الذي قدمه السيدان ميشلان وقوتيي، والذي يهدف الى إدماج المسلمين جملة في الأمة الفرنسية عن طريق ما يسمى بالتجنس.

كما علمنا كذلك، ان هذا المشروع لقي قبولا حسنا من طرف عدد كبير من أعضاء جمعيتكم (البرلمان) المحترمة، وكذلك من طرف محرري الصحف الباريسية وشخصيات أخرى التي تسعى دائما لتحسين الوضعية الاجتماعية لشعب الأهالي المسلمين، وترغب في أن تراه على قدم المساواة مع الأمة الفرنسية بخصوص التمتع بالحقوق السياسية والوصول الى أعلى الدرجات في سلم المعارف الانسانية، عن طريق الدراسة ونشر التعليم، وفي النهاية لغرض تحقيق تقدمه المستمر في طريق التقدم والاندماج.

هذه هي أهداف نواياكم النبيلة وعطفكم. وانه لمن الواجب علينا أن نشكر سياداتكم الموقرة على ذلك وان نبجل قدر المستطاع مشاعركم الكريمة غير أن هذا الاقتراح لايلائمنا ولا يستجيب لرغباتنا من وجهة نظر الواجبات التي ستترتب عليها بالمقارنة بالحقوق والامتيازات التي سنحصل عليها، كما سنوضح لكم ذلك.

هذه هي أهداف نواياكم النبيلة وعطفكم. وانه لمن الواجب علينا أن نشكر سياداتكم الموقرة على ذلك وان نبجل قدر المستطاع مشاعركم الكريمة غير أن هذا الاقتراح لايلائمنا ولا يستجيب لرغباتنا من وجهة نظر الواجبات التي ستترتب عليها بالمقارنة بالحقوق والامتيازات التي سنحصل عليها، كما سنوضح لكم ذلك.

وجهة النظر الأولى:

ان الدخول في الجنسية الفرنسية ستكون آثاره بالنسبة لنا هو الالغاء الكامل لقوانيننا ونظمنا، سواء فيما يتعلق بالمسائل المادية (العقارات والأملاك) أو بالأحوال الشخصية؛ والحال ان الكل يعلم ان القانون (الشريعة) عندنا هي أساس الدين وانه غير مسموح لنا الخروج عن هذه الطريق السوى اما الأجراء الاحتياطي الذي اقترحه السيدان ميشلان وقوتيبي والذي يرمى الى المحافظة على بعض المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية، فهو اجراء غير كاف ولا يمكن ان تكون له أية نتيجة عملية.

وبالفعل، فالمسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية عندنا هي مسائل معقده جدا وتبرز تحت أشكال مختلفة، ويتطلب البت فيها اصدار أحكام تستند على الفقه الاسلامي من طرف القاضي الطبيعي المكلف بتنفيذها ونعني بذلك القاضي الاسلامي وليست هناك حاجة تدعو الى التوضيح بأن هذه الأحكام ستختفي في نفس الوقت كما تختفي الشريعة نفسها بحكم الدمج داخل الأمة الفرنسية. وبالتحديد، فان أعز ما نرغب فيه والذي نتشبث به أكثر من أي شيء آخر هو المحافظة على شريعتنا، فاخضاعنا بالجملة وبدون قيود للجنسية الفرنسية سيجرنا الى ترك تقاليدنا مما سينجم عنه اضطراب في عوائدنا. ذلك انه يوجد في القوانين الفرنسية ترتيبات تتعارض وتتناقض تناقضا مباشرا مع شرائعنا وحتى مع روح المعتقدات الاسلامية نفسها.

وجهة النظر الثانية:

ان الحقوق التي ستمنح للمسلمين ستكون من نوعين مختلفين:

1 ــ الحق في الوظائف والمناصب من كل نوع.

2 ــ المساواة التامة مع الفرنسيين في الحقوق السياسية وأمام القوانين الانتخابية.

وبناء على هذا، فالشيء الذي لا يقبل الجدال هو أنه لكي يعين المسلمون في وظائف يجب أن يستوفوا الشروط المطلوبة بخصوص الكفاءة والاستعداد، وهذا يتطلب مسبقا التوفر على مؤهلات جامعية والحصول على قدر كاف من العلم والمعارف الضرورية لشغل هذه الوظائف وهو الشيء الذي ينقصهم بالضبط، انعدام الكفاءة وغياب المؤهلات المتخصصة. أما فيما يتعلق بممارسة الحقوق الانتخابية بكيفية سليمة ولمصلحتهم فهذا لن يتسنى دون جلب اللوم عليهم ــ إلا إذ توفرت فيهم الشروط الآتية:

العلم والحرية والاستقلال:

وللأسف فمسلموا الجزائر متخلفون من زاوية التعليم والتمدن الفرنسي فالأغلبية منهم بمعنى سكان الريف هم أميون تماما قابعين في جهالة مطلقة ولا يسترشدون الا بنزوات قادتهم ورؤساهم الذين يخافون منهم غريزيا، خوفا شديدا. وفي ظل هذه الظروف فان هؤلاء السكان ليسوا مستعدين وغير قادرين على استخدام الحقوق الانتخابية استخداما جيدا فالواقع المنحط الذي هم عليه لا يسمح لهم بالاستفادة من هذه الامتيازات بالتمتع بالمنافع التي يمنحها التجنس وعلى ذلك فالهدف المتوخى منها لن يتحقق(1).

وهكذا فان أول اجراء يستوجب اتخاذه هو اعتماد طريقة تهدف الى تبديد ظلام الجهالة عن طريق انشاء المدارس ونشر التعليم وتوفيره للأهالي الصغار الذين سيتم اعدادهم بهذه الطريقة لاستقبال الاصلاحات النافعة التي ستؤدي الى التمدن والى الاندماج لأنه لا يمكن الحصول على نتائج في هذا

المضمار الا بالتدرج. ونتيجة لكل هذه الملاحظات ومن أجل إبعاد كل لبس في أذهان سياداتكم فإننا أخذنا المبادرة بعرض هذه البراهين عليكم والمطالبة في هذا المكتوب في نفس الوقت، باسمنا نحن هيئة أهالي الجزائر المسلمين بأن الشيء الوحيد الذي يلائمنا هو المحافظة على وضعنا الاجتماعي وعلى شريعتنا المدنية منها والدينية[1] وعلى كل الأمور التي ما انفكت الحكومة الفرنسية تحميها منذ أكثر من خمسين سنة وهي بعملها هذا كانت تسترشد بروح واهتمام سياسي عالي وكذلك من أجل احترام ما نصت عليه معاهدة استسلام الجزائر عام 1830[2] وهو الوقت الذي دخل فيه بلدنا تحت حكم فرنسا.

ونحن واثقون بأن الحكومة الفرنسية المتشبعة بروح العدل المبني على الحرية سوف لن تفرض على رعاياها اجراءا على هذه الدرجة من الخطورة بدون أن يسبق ذلك طلبا صريحا منهم بهذا الشأن خاصة وان الباب مفتوح حسب القوانين الجارية أمام كل أحد يرغب في للاستفادة من التجنس وفق مبادرة حرة نابعة من اختياره.

وبعد هذا، فإننا نعتقد أنه من واجبنا اخطاركم بأن هناك مسائل هامة تتعلق بتحسين ظروف حياة المسلمين وتطوير العلاقات الودية بينهم وبين مواطنيهم من الفرنسيين تستحق البحث والدراسة الجادة كنوع من الاجراءات التمهيدية لاندماج الجنسين في المستقبل، تورد منها:

1 ــ تنظيم المدارس العربية ودراسة الطرق والوسائل لجعلها في متناول كل المسلمين.

2 ــ منح الأهالي الأعضاء في المجالس البلدية والمجالس العامة نفس الحقوق التي للاعضاء الفرنسيين، في مهامهم الحالية، بدون أي قيد؛ بمعنى الغاء التمييز الموجود حاليا فيما يتعلق بانتخاب شيوخ البلدية وثوابهم في المجلس البلدية وكذلك فيما يتعلق بحق الانتداب في المجالس العامة، الى المجلس الأعلى بالجزائر ــ حيث لا يوجد لنا أي تمثيل فيه للدفاع عن حقوقنا وبعبارة واحدة المساواة التامة بين أعضاء الهيئات الانتخابية على أي مستوى كان.

3 ــ اتخاذ اجراءات لوقف الضرر الذي نعاني منه من جراء التنظيم الجديد للقضاء الاسلامي الناجم عن مرسوم 10 سبتمبر 1886.

4 ــ قيام الحكومة باتخاذ اجراء يسمح للعمالات الجزائرية بأن يكون لها نواب مسلمون منتخبون بواسطة اقتراع مضيق من طرف أبناء ملتهم بشروط يتم تحديدها وسيكلف هؤلاء النواب بتمثليهم في البرلمان والذين يمكن اختيارهم من العرب أو من الفرنسيين. وبهذه الكيفية يوضع حد لعملية حرمان السكان الذين يتجاوز عددهم الثلاثة ملايين نسمة من عدم وجود وسيط ــ الذي هو في أشد الحاجة اليه ــ بيننا وبين الحكومة الفرنسية للدفاع عن حقوقنا ويشرح لكم كل المسائل التي تكون لنا فيها مصلحة أو يكون من شأنها إلحاق الضرر بنا.

أما بخصوص الممثلين الحاليين لكل الجزائر، فإنهم انتخبوا من طرف العنصر الفرنسي وحده فهم لا يستطيعون الدفاع عن حقوقنا بالاستقلالية المطلوبة خاصة عندما تكون هاته الحقوق تتعارض (أو تبدو كذلك) مع مصالح موكليهم. انه لمن المبادىء المرعية أن مندوبا واحد لا يحق له التصرف، انطلاقا من تفويض من طرف واحد في مسألة تتعارض فيها

مصلحة الطرفين ومن هذا القبيل تندرج المسائل التي لها علاقة بالنظم الضريبية والرسوم المختلفة الجارية في العمالات الجزائرية فالاصلاحات المطلوبة في هذا المجال يجب أن تستند على مبدأ العدل والانصاف في توزيع الأعباء الذي يحفظ حقوق الدولة بدون أن يلحق أي ضرر كان بمصالح الممولين.

كما أن مسألة تكوين الملكية والاصلاحات التي تتضمنها تحتاج هي كذلك الى دراسة. وباختصار، هذه المسائل وقضايا أخرى كذلك التي تختص بها الجزائر والتي سيكون من الامثال القيام بتعدادها، تستحق اهتمامكم وتتطلب دراسة جديدة من طرف سياداتكم.

ولأجل هذا حضرات السادة أعضاء البرلمان، فاننا نترجاكم ان تقوموا بتعيين لجنة مختارة من بينكم تكلف بالقيام بجولة في العمالات الجزائرية لاجراء تحريات واسعة للتعرف على وضعية الأمور وسماع مقترحاتنا وبحث مطالبنا، بهذه الطريقة ستتعرفون على حقيقة الأمور بشكل دقيق وستظهر لكم الحالة كما هي بدون غطاء وستدركون كما ستدرك الحكومة من جهتها أين يكمن طريق العدل والانصاف عند تطبيق القوانين التي تخضّنا واعداد الاصلاحات المتعلقة بنا. ونحن من جهتنا سنتمكن بهذه الطريقة من وضع حد للأضرار التي ثعاني منها وخاصة تلك الأضرار الناجمة عن طبيق المرسوم المتعلق بالقضاء الاسلامي الصادر في 10 سبتمبر 1886.

وبالفعل، منذ بدإ تطبيق هذا المرسوم، على الرغم بكوننا مقتنعين منذ البداية بكونه يتعارض مع كل ما كنا نأمل فيه ومع ذلك فاننا لم نرفع أي شكوى ضده ذلك إننا كنا نرى انه بعد وقت وجيز من بدإ تنفيذه فان السلطات القضائية ستتبين هي بنفسها الاضرار المترتبة على تطبيقه، وهي الأضرار التي يقع عبئها على المسسلمين وان هذه السلطات ستتأكد بكون هذا المرسوم سيّئا من جميع جوانبه.

هناك حادث يبرهن لكم على أن هذا المرسوم مضر بالأهالي في المناطق الجزائرية هو أنه أثناء زيارة السادة الوزراء صحبة الوالي العام خلال شهر أفريل المنصرم، فان عددا كبيرا من الممثلين أعضاء الهيئات الانتخابية وكذلك أشخاص كثيرين من المقاطعات الثلاثة أدركوا ان من واجبهم أن يضعوا بين أيديهم (الوزراء والوالي العام) شكاوي بيئوا فيها مآخذهم على هذا المرسوم، منها النقاط الرئيسية الثلاثة الآتية:

1 ــ الشعور بالغبن والذل بتطبيق هذا القانون الذي يرمى الى إبطال الشريعة الاسلامية في عناصرها الاساسية بتجريد قضاتها الطبيعيين من الحق في الفصل في القضايا التي ليست لها علاقة بالأحوال الشخصية؛ القضايا المدنية الممتلكات والعقارات وتحويل هذا الحق الى القضاة المدنيين.

2 ــ التأخير والتسويقات التي يعانون منها قبل الفصل في قضاياهم من طرف القضاة المدنيين بسبب قلة عدد هؤلاء من جهة ولأنهم لا يعقدون جلساتهم الا مرة واحدة في الأسبوع ولمعالجة شئون أخرى كذلك من جهة أخرى. لقد نجم عنها أن كثيرا من الناس يمسكون عن تقديم شكاواهم مفضلين التخلي عن مصالحهم وهذه الحالات تظهر على الخصوص في النزاعات التي تستوجب البت السريع، مثل تلك التي تحدث في الأسواق فالناس يضطرون الى التّخلي عن حقوقهم تجنبا للتأخيرات والمصاريف.

وبالفعل فان معظم النزاعات التي تحدث بين المسلمين هي حول أمور قليلة الأهمية ومحدودة القيمة وإذا قمنا بحصر عدد الأحكام التي صدرت من طرف القضاة المدنيين والتي تخص المسلمين في هذه الفترة وقارناها بعدد الأحكام التي أصدرها القضاة (المسلمون) لنفس الفترة فاننا سنلاحظ ان مصالح الناس النقدية أصبحت مهددة بالخطر والشكاوي التي يرفعونها للاستخلاص حقوقهم هي في تناقص مستمر.

3 ــ مصاريفُ القضاء التي تثقــل كاهل الناس كثيرا. وبما أن شكاواهم كثيرة ومعظمها تتعلق بأمور ليست بذات أهمية والتي كانت في الماضي بيت فيها القاضي بدون أية مصاريف فانه سيكون من العدل إذن أن تبقى المعاملات التجارية والعقارية وكل الأمور الأخرى من صلاحيات القاضي وهذا من أجل مصلحة المتقاضين انفسهم ولغرض تيسير الحلول وتخفيض النفقات وبعبارة أخرى من أجل التسهيل والسرعة في البت والاقتصاد.

فالسادة الوزراء قد وعدونا بأنهم سوف لن يهملوا مطالبنا بل على العكس فانهم سيهتمون بها وسيعملون على رفع الأضرار التي ثعاني منها. اننا سنجدد اليوم أمامكم مطالبنا ونترجي سياداتكم السامية ومن الحكومة ان تنظروا الينا بعين الرحمة والشفقة، اننا نتوسل اليكم تأجيل تطبيق مرسوم 10 سبتمبر 1886، واعادة العمل بالقضاء الأسلامي بنفس الشروط التي كان يعمل فيها في السابق بمعنى حسب ترتيبات مرسوم شهر ديسمبر 1866. وإذا ما تعذر الغاء المرسوم المشار اليه الغاء تاما فلنراجع تفاصليه من أجل وضع حد للمضايقات التي تعاني منها من جراء تطبيقه.

ونطالب أولا: بان للمتقاضين الحق في اختيار الجهة القضائية التي يوكل اليها الفصل في نزاعاتهم القاضي (الشرعي) أو القاضي الفرنسي إذا ما اتفقوا على ذلك، اما إذا اختلفوا فان المدعي هو الذي يكون له الحق في الاختيار وهذا الاجراء يتماشى مع مبادىء الحرية التي يجب أن يتمتع بها كل واحد، ومع مبادىء القانون، وبالفعل، فان أحدا لا يجهل بان قبول الطرفين لأية جهة قضائية أو لأي تحكيم مع الصلاحيات الغير محدودة، فان هذا لا يتعارض مع القواعد الشرعية.

كما نطالب أيضا بأن الفصل في النزاعات التي تحدث حول أمور تتراوح قيمتها ما بين خمسة إلى مائة فرنك تبقى من صلاحيات القاضي (الشرعي) لغرض تخفيض المصاريف بقدر المستطاع ومن أجل سرعة البت، خاصة بالنسبة للمسائل التي تستوجب البت فيها بسرعة كتلك التي تحدث بين الناس في السوق وقد جاؤوا من بعيد من أجلها ويتحتم عليهم العودة مباشرة في نفس اليوم بعد اغلاق السوق.

2 ـــ نطالب كذلك بأن يبقى الفصل في النزاعات التي تخص شئون الزراعة من صلاحيات القاضي وهي قضايا يتطلب الفصل فيها عادة الاعتماد على الأعراف والتقاليد التي هي تختلف من جهة الى أخرى حسب الأماكن والعادات في مختلف المناطق الجزائرية ويمكن أن نقارن هذه الأعراف بمجالس البريدوم، التي هي محاكم خاصة عند الفرنسيين والتي تخرج أحكامها في بعض الأحيان عن قواعد القانون.

هذا هو العرض لرغباتنا وشكاوانا الذي نتقدم به الى كرم سياداتكم، واثقين من انكم ستتقبلونها وستقومون باتخاذ اجراءات لتحسين حالنا وابعاد الأضرار التي نعاني منها عنا. وإننا سنكون معترفين لكم والى الأبد بالجميل، وندعوا الله ان يجعل حكومة فرنسا المجيدة، دائما قوية، منتصرة وموفقة.

1

[1] – جمال قنان، مرجع سابق، ص ص 197– 205.

قائمة المصادر والمراجع:

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المصادر

1.خوجة حمدان بن عثمان، المرآة، تقديم وتعريب وتحقيق: مُحَمَّد العربي الزبيري، الجزائر، المؤسسة الوطنية للفنون الطبيعية، د.ط، 2006.

2.دو دوكفيل ألكسي، نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان، تر: ابراهيم صحراوي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، د.ط، 2008.

3.سارتر جان بول، عارنا في الجزائر، مصر، دار القومية للطباعة والنشر، د.ط، د.ت.

4.العنتري صالح، مجاعات قسنطينة، تحقيق: رابح بونار، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، د.ط، 1974.

5.المدني أحمد توفيق، كتاب الجزائر، الجزائر، المؤسسة الوطنية د.ط، 1984.

6.المدني أحمد توفيق، هذه هي الجزائر، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، د.ط، 1956.

7.ولد قادي أحمد، الدوابر والزمالة وحركاتهم، تق ومر وتع: بن صحراوي كمال، جرادي زكريا، الجلفة، فهرنهايت 451 للنشر والترجمة، د.ط، 2023.

ثانيا: المعاجم

1. ابن منظور، لسان العرب، مج:05، تعريب: علي المشيري، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط1، 1988.

ثانيا: المراجع:

2. أجيرون شارل روبير، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871- 1919، تر: حاج مسعود، أ.بكلي، (ج1، ج2)، الجزائر، دار الرائد للكتاب الجزائري، د.ط، 2007.

3. أجيرون شارل روبير، تاريخ الجزائر المعاصر، عيسى عصفور، بيروت، منشورات عويدات، ط1، 1982.

4. بقطاش خديجة، الحركة التبشيرية في الجزائر 1830- 1870، الجزائر، دار دحلب، د.ط، 1977.

5. بلاح بشير، تاريخ الجزائر المعاصر 1830- 1989، ج1، الجزائر، دار المعرفة، د.ط، 2008.

6. بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830- 1962، (ج1،ج2)، المسيلة، المؤلفات للنشر والتوزيع، ط1، 2013.

7. بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط2، 2005.

8. بوضرساية بوعزة وآخرون، الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19م، الجزائر، منشورات م.و.د.ب.ح.و.ث.أول.ن. 1954، طبعة خاصة، 2008.

9. بوعزيز يحي، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية 1830- 1954، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، د.ط.

10. بوعزيز يحي، كفاح الجزائر من خلال الوثائق، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، د.ط، 1986.

11. جرانت أ.ج، تمبرلي هارولد، أوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرين 1789- 1950، تر: بهاء فهمي، مر: أحمد عزت عبد الكريم، ج3، القاهرة، مؤسسة سجل العرب، ط6، 1968.

12. زوزو عبد الحميد، ثورة بوعمامة 1881- 1908، جانبها السياسي 1883- 1908، ج2، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، د.ط، 1983.

13. زوزو عبد الحميد، ثورة بوعمامة 1881- 1908، جانبها العسكري 1881- 1883، ج1، الجزائر، موفم للنشر، د.ط، 2010.

14. زوزو عبد الحميد، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830- 1900، الجزائر، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، د.ط، 2009.

15. سعد الله أبو القاسم، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، ج1، الجزائر، دار البصائر، طبعة خاصة، 2007.

16. سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية 1830- 1900، (ج1، ج2)، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1992.

17. سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، ج5، بيروت، دار الغرب الإسلامي، د.ط، 1998.

18. سعد الله أبو القاسم، خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة والتحرر 1830- 1962، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط1، 2007.

19. سعد الله أبو القاسم، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط3، 1982.

20. سعيدوني ناصر الدين، النظام المالي للجزائر، أواخر العهد العثماني 1793- 1830، الجزائر، البصائر، ط3، 2012.

21. سعيدوني ناصر الدين، دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية الفترة الحديثة، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط1، 2001.

22. سيدي صالح حياة، اللجان البرلمانية الفرنسية وقضايا الجزائريين، 1871- 1895، الجزائر، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، د.ط، 2012.

23. صاري الجيلالي، تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830- 1962، تر: قندوز عباد فوزية، الجزائر، دار غرناطة للنشر والتوزيع، د.ط، 2010.

24. عباد صالح، المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870- 1900، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، د.ط، 1984.

25. العسيلي بسام، مُحَّد المقراني وثورة 1871، ج1، بيروت، دار النفائس، ط2، 1986.

26. العقاد صلاح، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر (الجزائر- تونس- المغرب الأقصى)، مصر، مكتبة الأنجلو المصرية، ط6، 1993.

27. عمورة عمار، موجز في تاريخ الجزائر، الجزائر، دار ريحانة للنشر والتوزيع، ط1، 2002.

28. عميراوي حميدة، دراسات في تاريخ الجزائر الحديث، الجزائر، دار الهدى، ط2، 2004.

29. فركوس صالح وآخرون، التشريعات المنظمة للاستيطان الاستعماري في الجزائر وأثارها على المجتمع الجزائري، الجزائر، منشورات م.و.د.ب.ح.و.ث.أول.ن.1954، الأمال للطباعة والنشر والتوزيع، د.ط، 2016.

30. فركوس صالح، إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد 1844- 1871، الجزائر، القافلة للنشر والتوزيع، د.ط، 2013.

31. فركوس صالح، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر 1830- 1925، قالمة، مديرية النشر لجامعة قالمة، د.ط، 2010.

32. قداش محفوظ، جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830- 1954، تر: مُحَمَّد المعراجي، الجزائر، المؤسسة الوطنية للاتصال، د.ط، 2008.

33. قنان جمال، نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر 1830- 1914، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، د.ط، 2009.

34. مُحَمَّد أبو زهرة، محاضرات في الوقف، القاهرة، دار الفكر العربي، د.ط، 1972.

35. منور العربي، تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن التاسع عشر، الجزائر، دار المعرفة، د.ط، 2006.

36. نوار عبد العزيز سليمان، نعنعي عبد المجيد، التاريخ المعاصر: أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية، بيروت، دار النهضة العربية، ط1، 2014.

37. يحي جلال، التاريخ الأوروبي الحديث والمعاصر: حتى الحرب العالمية الأولى، ج2، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، د.ط، 2024.

38. يحي جلال، السياسة الفرنسية في الجزائر من 1830- 1960، القاهرة، دار المعرفة، د.ط، 1959.

ثالثا: المجلات:

1. بن شوشة مُحَّد ، المقاومة الثقافية في الجزائر 1830- 1870، **مجلة المصادر**، العدد19، جامعة الجزائر، جويلية 2009، ص ص50- 78.

2. بن صحراوي كمال، جرادي زكريا، انتفاضة مُحَّد الغرنوق جنوب فرندة عام 1854 ضد الاحتلال الفرنسي دراسة من خلال الأرشيف والكتابات الفرنسية، **مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية في شمال إفريقيا**، العدد2، جامعة ابن خلدون تيارت، سبتمبر 2020، ص ص293- 309.

3. بوتشيشة علي، مدينة وهران من خلال كتابات الجغرافيين والرحالة والمؤرخين، **مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، العدد19، جامعة الجزائر 2، جانفي 2018، ص208.

4. بوحلوفة مُحَّد أمين، شبيرة سفيان، انتهاكات الاستعمار الفرنسي للمؤسسات الوقفية في الجزائر (قراءة تاريخية)، **مجلة الأكاديمية للبحوث في العلوم الاجتماعية**، العدد1، ديسمبر 2019، ص ص77-78.

5. بوحوص شهيناز، الفرق العسكرية الجزائرية في جيش الاحتلال الفرنسي (1830- 1990)، **مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية في شمال إفريقيا**، العدد3، جامعة ابن خلدون تيارت، جوان 2022، ص ص666- 667.

6. بوحوص شهيناز، دور الزعامات المحلية في تحقيق المشروع الاستعماري الفرنسي بالجزائر 1830- 1871، **المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية المتوسطية**، العدد2، جامعة الجزائر، ديسمبر 2021، ص ص91- 109.

7.بوشنافي مُحَّد، الداي حسين وسقوط إيالة الجزائر 1818- 1830، **مجلة عصور**، العدد، 6-7، جوان ديسمبر 2005، ص ص98- 106.

8. بوشو وليد، الإدارة المحلية الفرنسية الإقليمية والبلدية في الجزائر فترة النظام العسكري وبدايات النظام المدني 1830- 1902، **مجلة الدراسات التاريخية العسكرية**، العدد3، جويلية 2022، ص120.

9. بوقرين عيسى، أضواء على مقاومة الشريف بوشوشة 1863- 1875، **مجلة الدراسات التاريخية العسكرية**، العدد2، جامعة الأغواط، جويلية 2019، ص ص111- 116.

10. بيرم كمال، مسألة القيادات وإدارة الأهالي بالحضنة بداية الاحتلال الفرنسي ودور القيادات المحلية عائلة بوضياف أنموذجا، **المجلة التاريخية الجزائرية**، العدد3، جامعة مُحَّد بوضياف المسيلة، جوان 2017، ص ص 129-130.

11. حسنة كمال، هجرة المعمرين غير الفرنسيين إلى الجزائر خلال القرن التاسع عشر، **مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية في شمال إفريقيا**، العدد 2، جامعة ابن خلدون تيارت، سبتمبر 2021، ص ص541- 546.

12. دحدوح عبد القادر، تاهرت تاقدمت معطيات ميدانية ورؤية جديدة، **حوليات الاتحاد العام للأثاريين العرب "دراسات في أثار الوطن العربي"**، العدد10، المركز الجامعي تيبازة، أكتوبر 2007، ص675.

13. زياني فاتح، غيلاني السبتي، سياسة الجيش الفرنسي في دعم الاستيطان الأوروبي في الجزائر خلال حكم الماريشالين كلوزيل وبيجو (1830- 1847)، **مجلة الإحياء** ،العدد 26، جامعة باتنة، سبتمبر 2020، ص ص658- 670.

14. سلاماني عبد القادر، دور المكاتب العربية في توطيد أركان الاحتلال الفرنسي بالجزائر، **مجلة البدر**، العدد3، جامعة بشار، مارس 2011، ص ص70- 71.

15. سيفو فتيحة، الكتابات الاحتجاجية الجزائرية ضد الهيمنة الاستعمارية الفرنسية 1830- 1914، مجلة عصور، العدد1، **جامعة وهران**، جوان 2010، ص ص36- 38.

16. شبيرة سفيان، دوافع وتبعات مصادرة الإدارة الاستعمارية الفرنسية للأملاك الوقفية في الجزائر، **مجلة العوم الإنسان والمجتمع**، العدد10، جوان 2014، ص ص219- 223.

17. شويتام أرزقي، سياسة الاستيطان الفرنسي في الجزائر 1830- 1914م، **مجلة التاريخ المتوسطي**، جامعة الجزائر2، العدد02، ديسمبر 2020، ص210.

18. شيخ فطيمة، قانون كريميو 24 أكتوبر 1870 أو تجنيس اليهود: الاختيارات الصعبة في ظل الهيمنة الاستعمارية، **مجلة الحوار المتوسطي**، العدد15- 16، جامعة سيدي بلعباس، مارس 2017، ص ص524- 529.

19. طرشون نادية، سياسة نابليون الثالث العربية، **مجلة دراسات وأبحاث**، العدد 26، مارس 2017، ص19.

20. عبيد مصطفى، دراسة في رسالة الإمبراطور نابليون الثالث إلى الماريشال بيليسي بتاريخ 06 فيفري 1860، **مجلة المصادر**، العدد 25، جوان 2012، ص ص259- 260.

21. قبال مراد، السياسة الاجتماعية الفرنسية في الجزائر أهدافها وتداعياتها 1830- 1939م، **مجلة القرطاس**، العدد9، جامعة خميس مليانة، جويلية 2018، ص134.

22. لونيسي ابراهيم، أوضاع التعليم في الجزائر في منتصف القرن التاسع عشر من خلال جريدة المبشر، **مجلة المصادر**، العدد 19، جامعة سيدي بلعباس، جوان 2009، ص ص 16- 30.

23. ولد النبية كريم، سياسة الإخضاع وقوانين الأأنديجينا من خلال أرشيف الإدارة الاستعمارية في الجزائر، **مجلة البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد 2، جامعة الجيلالي ليابس سيدي بلعباس، ديسمبر 2011، ص ص62- 63.

رابعا: الرسائل الجامعية:

1. بولقرون فوزية، بودرع ثلجة، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر (1840- 1940)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2020- 2021.

2. حباش فاطمة، المكاتب العربية ودورها في المد الاستماري بالغرب الجزائري (1844- 1870)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية الحضارة الإسلامية، جامعة وهران.

3. حرمة عبد الكريم، مصادرة الأراضي في السياسة الفرنسية الاستعمارية وانعكاساتها على المجتمع الجزائرية (1834- 1900)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والإسلامية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2019 -2020.

4. رواحنة عبد الحكيم، السياسية الاقتصادية الفرنسية في الجزائر (1870- 1930)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013- 2014.

5. زروق نادية، سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة في شمال إفريقيا (الجزائر أنموذجا 1870- 1900)، مذكرة الماجستير في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر2، الجزائر، 2010- 2011.

6. عمور سامية، مبارك عمارية، الاستعمار الاستيطاني الفنرسي في الغرب الجزائري (1830- 1870)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ابن خلدون تيارت، 2014- 2015.

7. لبيد عماد، الاستيطان والتوطين: الاستعمار الفرنسي في الجزائر والحركة الصهيونية في فلسطين دراسة مقارنة، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر3، 2010- 2011.

8. مسيكين آسية، نبري فاطمة، حركة الاستيطان الفرنسي في الشرق الجزائري (1830-1870)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2015- 2016.

خامسا: المصادر باللغة الفرنسية:

1. Clauzel Bertrand, Nouvelles observations sur la colonisation d'alger, paris, imprimerie selligue, 1833.
2. Foucom narcisse, livre d'or de l'algérie histoire politique militare administratif, tome 1er, Biographie.
3. Louis Rimm, histoire de l'insurrection de 1871 en algerie, Alger, libraire adolphe jeurdin, 1891.
4. Yacmo xavier, les bureax arabes et l'évolurtion de genres de vie indigénes dans l'ouest du tell algérois, complément avie pour le decort es lettres, la faculte des lettrres, universite de paris, 1953.

فهرس الموضوعات

العنوان **الصفحة**

كلمة شكر وعرفان

الإهداء

قائمة المختصرات

مقدمة..... أ

الفصل التمهيدي: مظاهر السياسة الاستعمارية الفرنسية خلال العهد العسكري 1830–1870 (نماذج)

المبحث الأول: الاستحواذ على أملاك الوقف..... 7

المبحث الثاني: مصادرة الأراضي..... 19

المبحث الثالث: سياسة الاستيطان الأوروبي..... 39

الفصل الثاني: ظروف قيام النظام المدني في الجزائر.

المبحث الأول: الصراع السياسي بين المعمرين وضباط المكاتب العربية..... 63

المبحث الثاني: سياسة نابليون الثالث في الجزائر..... 78

المبحث الثالث: قيام النظام المدني في ظل سقوط الإمبراطورية الثانية..... 96

الفصل الثالث: تداعيات تطبيق النظام المدني.

المبحث الأول: استمرار تدهور أوضاع الجزائريين (نماذج)..... 109

المبحث الثاني: استمرار المقاومة..... 121

المبحث الثالث: تهميش القيادات المحلية..... 140

المبحث الرابع: توسع مطالب المعمرين في ظل النظام المدني..... 147

خاتمة..... 155

الملاحق..... 159

قائمة المصادر والمراجع..... 178

فهرس الموضوعات..... 187

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة ابن خلدون / تيارت
University Ibn-Khaldun of Tiaret
كلية العلوم الانسانية والاجتماعية
قسم التاريخ

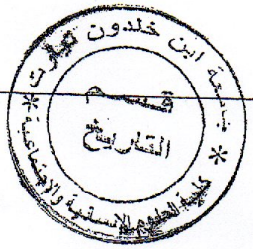

استمارة الاذن بطبع مذكرة ماستر

أنا الممضي اسفله الاستاذ(ة)..... كمال بن صحراوي .....

أرخص للطلبة الاتية اسماؤهم :

1- الاسم واللقب:..... نسيبة .....

2- الاسم واللقب:..... / .....

3- الاسم واللقب:..... / .....

بطبع المذكرة الموسومة ب:..... النظام الحربي الجزائري خلال فترة .....
..... 1830 - 1871 تداعياته .....

.....

وهذا بعد متابعتي وتوجيهي للطلبة المذكورين أعلاه خلال فترة إنجاز المذكرة

تيارت في 16/06/2025

ختم وإمضاء الاستاذ المشرف

أ. كمال بن صحراوي

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة ابن خلدون / تيارت
University Ibn-Khaldun of Tiaret
كلية العلوم الانسانية والاجتماعية
قسم التاريخ

جامعة ابن خلدون تيارت * كلية العلوم الانسانية والاجتماعية * قسم التاريخ

تصريح شرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لانجاز بحث

(ملحق القرار الوزاري رقم 1082المؤرخ في 2020/12/27المتعلق بالوقاية ومحاربة السرقة العلمية)

أنا الممضي أدناه:

السيد(ة):.....نويس ليلى وسيلة..... الصفة (طالب، استاذ ، باحث).....طالبة.....

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم.....21062407.....والصادرة بتاريخ...2024.06.03...

المسجل بكلية : العلوم الانسانية والاجتماعية / قسم : التاريخ

والمكلف بإنجاز أعمال بحث مذكرة التخرج ماستر

عنوانه.....النظام المدني بالجزائر ظروفه وتداعياته.....

.....1900 - 1871.....

أصرح بشرفي أني التزم بمراعاة المعايير العلمية و المنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية و النزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ.11./06./2025...

شهد للمصادقة على الامضاء
السيد(ة) نويس وسيلة
21062407
2024.06.03
من طرف ...
تيارت في ...
رئيس المجلس الشعبي البلدي

امضاء المعني

ANOUS

ملخص:

تتمحول هذه الدراسة حول الظروف والأسباب التي أدت إلى قيام النظام المدني بالجزائر من 1871 إلى غاية 1900م، مع التركيز على الظروف التي أدت إلى هذا التغيير وتداعياته على المجتمع الجزائري والمعمرين. بدأت المرحلة العسكرية (1830-1870) بسياسات القمع والاستحواذ على الأراضي والأوقاف، وتأسيس المكاتب العربية لإدارة الأهالي. أما النظام المدني، الذي بدأ مع قيام الجمهورية الثالثة في فرنسا، فقد شهد تصاعد نفوذ المستوطنين وسعيهم للاستقلال الإداري والمالي، مستغلين انهزام فرنسا أمام بروسيا وسقوط الإمبراطورية الثانية. تسبب هذا التحول في تفاقم أوضاع الجزائريين من خلال قوانين مثل قانون وربي وسيناتوس كونسيلت، مما أدى إلى مصادرة الأراضي، فرض الضرائب، وتهميش القيادات المحلية.

تسبب النظام المدني في استمرار تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجزائريين، مما أثار مقاومات مسلحة وسلمية بقيادة شخصيات مثل الشيخ بوعمامة والمقراني، رغم فشلها في طرد الاستعمار. كما عكست المذكرات الاحتجاجية رفض الجزائريين للنظام الجديد. في المقابل، حقق المعمرون مطالبهم بالتمثيل البرلماني والاستقلال المالي عبر إنشاء النيابات المالية عام 1898 وقانون 1900، مما عزز سيطرتهم على الشؤون الاقتصادية والإدارية. اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي والتحليلي والإحصائي، مستندة إلى مصادر عربية وفرنسية، ورسائل جامعية، رغم تحديات نقص الوثائق الأرشيفية والمصادر المحلية.

Summary

This study examines the conditions and reasons behind the establishment of the civil administration in Algeria from 1871 to 1900, focusing on the circumstances that led to this transition and its repercussions on Algerian society and European settlers. The military phase (1830–1870) was characterized by policies of repression, land and endowment (waqf) confiscation, and the establishment of Arab Bureaus to manage the local population. The civil administration, initiated with the rise of the Third Republic in France, witnessed an increase in settlers' influence and their pursuit of administrative and financial autonomy, exploiting France's defeat by Prussia and the fall of the Second Empire. This shift exacerbated the plight of Algerians through laws such as the Warnier Law and the Sénatus-Consulte, leading to land expropriation, heavy taxation, and the marginalization of local leadership.

The civil administration perpetuated the deterioration of Algerians' economic and social conditions, sparking both armed and peaceful resistance led by figures such as Sheikh Bouamama and El-Mokrani, though these efforts failed to expel the colonial power. Protest petitions reflected Algerians' rejection of the new system. Conversely, settlers achieved their demands for parliamentary representation and financial independence through the establishment of Financial Delegations in 1898 and the 1900 Law, strengthening their control over economic and administrative affairs. The study employs historical, analytical, and statistical methodologies, drawing on Arabic and French sources, as well as academic theses, despite challenges posed by the scarcity of archival documents and local sources.